خير الله

اللؤلؤ المنضود في دمع محمود







كتاب

اللؤلؤ المنضود

في

دَفْعِ نُقُود

بقلم

الشيخ امين ظاهر خير الله

نَشَرَهُ إمداد حليف الادب

السيد الياس روفائيل السكك

ان الحقيقة بنت البحث ما برحت مُناظراتُ رجالِ العلمِ تُبديها
فالمُبتناةُ على التحقيقِ تُثبتها والمُبتناةُ على البُطلانِ تنفيها

مطبعة الاجتهاد * بيروت سنة ١٩٢٩

فاتحة الكتاب

كُتُبُ علومِ العربية ضَربانِ الأوّلُ ما وُضع لتلقين فيورد الحقائق التي انتهى الى تقريرها العلماء بعد جهد جهيد ومعظمه أتى بالأدلّة لترسيخ القواعد والتمثيل عنها. والثاني ما وُضع للمناظرة في تلك الحقائق فيأتي بالأدلّة متضاربة ليَثبتَ الحقّ ويُزهق الباطل ففائدتهُ أجزل ومركبهُ عسير

وكتابي هذا من الضَرب الثاني بذلتُ جهدي في أن أدونَ بهِ الحقائق مؤيدة بالبيّنات وتصفّحتُ أثناء جمعهِ كثيراً من المؤلَّفات النفيسة فعزوتُ كلّ قول الى قائله وعيّنتُ موضع وُرودهِ ليسهل على من شاء ان يتصفّحهُ الاطّلاع عليه ولا ريب في أن المباحث التي مَحّصَتْها المناظرةُ يشق مُطالِعُها بانهُ يأخذ أحكامها عن ذي خبرة والله ارجو ان يكون كتابي هذا نافعاً لمطالعيه فإنّ

مناظرةَ العلماء مغاصٌ فمن غاص فيهِ يحوز اللآلْ

براهينُها الراهناتُ كَفِلْنَ ببُنيانِ حقٍّ ونقض مُحالْ

توطئة

لماذا انشأتُ هذا الكتاب

طبعتُ كتاب المِنهاج السويّ في التخريج اللغويّ خدمةً للغة الضاد ونشراً لأثرٍ من آثار والدي رحمهُ الله يستدرُّ عليه غيوث المراحم حتى لا يظلَّ السراج تحت المكيال. وارسلتُ منه نسختَينِ الى الاخ الحبيب الدكتور سعيد ابو جمره صاحب الافكار الراقية ليضع واحدة في مكتبتهِ ويجود بالثانية فاختارَ لها صحافياً اديباً

وطوّق هذا الاديب جيدي بعقدٍ من نفيس الدرّ ناشراً كلمةً لطيفـة في الافكار ضمَّنها غيرةً على لغة العروبة وذكَرَ عناء المرحوم والدي باحثاً محققاً مدققاً فشكراً وثناء على جميله الجميل

وحمَل البريد اليَّ رسالة خطّتها يمينهُ جمع فيها ما خال ان المنهاج اوردهُ على غير صواب فأكببتُ على مرويّاتها فرأيتها ليست على شيء من الصحة وفي رديّ هذا أوردُهـا نقداً نقداً ثم اقفو كل نقد بردّه. وللأدباء ان يحكموا بيننا والله وليّ التوفيق

وما أوردهُ للاديب المعترض اضمهُ بين هلالين هكذا « »

النقد الاول

اعتراض على اسلوب الشرح

« أحسنَ ناشر الكتاب باضافته بعض الشرح ولكنـه بينما يضعه في الحواشي اذا هو يضعه في المتن . وظنّنا انهُ لو وضعهُ في الحواشي لكان أصلح »

الجواب : احتاج بعض الشرح الى حركات لا وجود لها في الحرف الصغير فنشرتُ ذلك الشرح بحرف كبير فظهر كأنهُ من المتن

النقد الثاني

بحث في لا النافية للجنس

يزعم المعترض انّ لا النافية للجنس يجب أن يكون خبرها نكرة ولا يجوز مجيئهُ فعلاً

« وقد صدَّر حضرتهُ الكتاب بأبيات شعر يُعلن مضمونهُ للقارئ. جاء في أوَّلها « هذا رسيلُ نهىً لا سفرَ عادلَهُ » فافاد انَّ لا نافية للجنس . لكنَّ خبرها جاء مخالفاً لقاعدتها لأن (عادلَهُ) فعلٌ لا نكرة »

فاجيب : (أوَّلاً) اين جاء نصٌّ بأنَّ خبر لا النافيـة للجنس يجب ان يكون نكرة . فهذا القول لم اقف عليه في كتاب. وارى المعترض قد أتى بهِ اجتهاداً فعلى ماذا بنى اجتهادَهُ

(ثانياً) عارضَ قولهُ هـذا ما جاء في كلام الثقات فان ابن الناظم (بدر الدين ابن مالك) اورد في شرحهِ ألفيَّة ابيهِ في باب لا النافية للجنس قولَ الشاعر

تعزَّ فـلا إلفَينِ بالعيش مُتِّعا ولكن لورَّادِ المنون تتابـعُ

واورده ابن هشام احد شُرَّاح الألفيَّة ايضاً . وأعربـهُ الامام العيني محمود في المقاصد النحوية وقال « الاستشهاد فيـهِ في قولهِ إلفَينِ حيث جاء بالياء والنون في حالة البناء الذي كان حقـهُ في الإعراب النصب كما تقول لا غُلامين قائمـان ولا كاتبَينِ في الدار » (٣:٣٣٤) (١)

(١) اعني الجزء الثالث الصفحة الـ ٣٣٤ وقد مشيتُ على هذا الاختصار في كتابي هذا

فجاء خبر لا فعلاً ماضياً في هذا الشاهد . وجاء فعلاً مضارعاً في شواهد نار القرى لليازجي الكبير في قول الشاعر

لا سابغاتٍ ولا جأواء باسلةً تقي المنونَ لدى استيفاء آجالِ

وكذلك في قول حسان ابن ثابت

حارِ ابنَ عمروٍ ألا أحلامَ تزجركم عنا وانتم من الجُوفِ الجماخيرِ

هذه رواية الشيخ عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الادب (٣ : ١٠٤) فما ذهب اليه المعترض لم يقله إمام نحوي ولا يطابق الوارد عن فصحاء العرب

النقد الثالث

بحث في مادة حشد

يزعم المعترض ان احشد لا تكون الا فعلاً قاصراً

« وقال في الفاتحة (وقد أحشَدَتْ في خدمتها علومَ الادب أكمل إحشاد) مع ان حشد المجرَّد او حَشَّد تفيدان المطلوب لا أحشد . لان حشد الشيء جمعه وحشَّد الشيء بمعنى حَشَده . أما أحشَدَ فقاصر اذ يقال أحشَدَ القومُ اي احتشدوا اي اجتمعوا لامرٍ واحد راجع ص ٩٨ من الكتاب المذكور »

الجواب : (اولاً) اورد حُجّتهُ ولم يبيّنْ موضعها كأنّ ما اوردَهُ مُتَّفق عليه وليس الامر كذلك . وهذه نصوص المعاجم

١ — الصحاح = « عندي حشد من الناس اي جماعة وهو في الاصل مصدر . وحشدوا يحشدون بالكسر حشداً اجتمعوا . وكذلك احتشدوا وتحشَّدوا . وجاء فلان حافلاً حاشداً ومحتفلاً

محتشداً اي مستعداً متأهباً . ورجل محشود اذا كان الناس يحفون لخدمته لانه مطاع فيهم »

٢ — مختار الصحاح = « حشدوا اجتمعوا وبابـهُ ضرب . وكذا احتشدوا وتحشدوا . وعندي حشد من الناس اي جماعة وأصله المصدر »

٣ — المصباح = « حشد القوم حشداً من باب قتل وفي لغـة من باب ضرب اذا جمعتهم وحشدوا هم يستعمل لازماً ومتعدّياً »

٤ — الاساس = « حشد القوم حشوداً اجتمعوا وحفوا في التعاون واحتشدوا وتحشَّدوا وتحـاشدوا على الامر . وحشدتهم احشدهم واحشدهم حشداً واحتشدتُ اعددتُ لهُ »

٥ — القاموس = حشَد يحشِد ويحشُد جمـع والزرع نبت . والقوم خفوا في التعاون او دُعُوا فاجابوا مسرعين واجتمعوا لامر واحد كاحشدوا واحتشدوا وتحاشدوا

هذهِ نصوص المعاجم التي يبني عليها علماء اللغة احكامهم ولا يتعدُّونها الى لسان العرب ولا الى تاج العروس وانما يُستأنس بما يرد فيها . وفي التاج ما يأتي :

٦ — حشد القومَ يحشِدهم بالكسر ويحشدهم بالضم جمـع . وحشد الزرع نبت كله وحشد القوم حفوا (بالحاء المهملة وبالخاء المعجمة) في التعاون او دعوا فاجابوا مسرعين . او حشد القوم يحشدون بالكسر حشداً اجتمعوا لامر واحد كأحشدوا . وكذلك حشدوا عليه واحتشدوا وتحاشدوا . وحشدت الناقة تحشد حشوداً

حفلت اللبن في ضرعها » ثم جاء في ما استدركه على القاموس نقلاً عن الصحاح « جاء فلان حافلاً حاشداً ومحتفلاً محتشداً . ورجل محشود عنده حشد من الناس »

﴿ نظرات في نصوص ... ﴾

ذكر الصحاح حشد على وزن ضرب فعلاً قاصراً مصدره الحَشد ولم يذكر حشد متعدياً وجعل حشد واحتشد وتحشد بمعنى . على حين احتشد مطاوع حَشَد المتعدي الذي لم يروه مثل جمعت القومَ فاجتمعوا . وتحشَّد مطاوع حَشَّد الذي لم يَروه فقد اهمل حرفين كان من الواجب ان يذكرهما لانهما فعلان مطاوَعان ولا يأتي المطاوع من قاصر . فمن الضرورة وجود حشَدَ المتعدّي وحَشَّد لأنه اذا وُجِدَ الفرعُ وُجِدَ الأصل . واهمل حشد على وزن نصر . وقال بتساوي الصيغ المتعددة في المفاد الواحد وتابَعَهُ في هذا الاساسُ والقاموسُ وهذا من الخلل بمكان لان كل صيغة تتميز عن رفيقاتها بلفظها ومعناها . وورود صيغتين بمعنى واحد لَغوٌ وليس في اللغة شيءٌ جاء لغواً كما قال ذلك مراراً والدي رحمه الله من ذلك قولُهُ (النجع ص ٤٠)

« الزيادة في الفعل لا تكون بدون معنى وممن نصَّ على ذلك الرضي في شرح الشافية بقوله اذا لم تكن الزيادة لمعنى كانت لغواً فاذا قيل مثلاً ان اقال بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة بل لا بدَّ في الهمزة في اقالني من التأكيد والمبالغة قلت وهو اصل صحيح مطرد تجب مراعاته »

وقال ايضاً « ان قول المعاجم في مواضع كثيرة ان المجرَّد ومزيده او ان وَزنين فاكثر من المزيدات بمعنى واحد كلهُ تسامح منهم مُضيِّع لمعاني احرف

الزيادة وخصائص الاوزان والأبنية ومراتبها للغة وطمس مزاياها وموقع المطالعين في الحيرة بين اقوالهم هذه ونصوص الصرفيين بالفروق بينها وكان الواجب على اصحاب المعاجم انعام النظر لاستظهار الفرق سواء كان جليلاً او دقيقاً والا ونتحامى عن القول مجازفة » (لامع ص ٤٢)

وفي هذا النص ردٌ على قول المعترض « ان حشد المجرَّد وحشَّد تفيدان المطلوب » فساوى بينهما لان او في عبارته بمعنى الواو (للجمع) ولو اراد التفريق بينهما قال يفيد (بمعنى الفعل) او تفيد (بمعنى الكلمة) ولم يقل تفيدان

وذكر الصحاح محشوداً بمعنى مُطاع ولا يأتي اسم المفعول من فعل قاصر الا موصولاً بحرف جار مثل موقوف عليه ومسعود له ومطوق به الا اذا كان التجوُّز في حذف الحرف صار عرفاً كما روى صاحب التاج « كتابٌ مغلوطٌ » (١) اي غُلط فيه فان هذا التجوُّز يجب النصُّ عليه وتعليلهُ كما قال صاحب التاج « وهو موثوق به فاما قولهُ « الى غير موثوقٍ من الارض تذهبُ » فانه اراد الى غير موثوق به فحذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول » كذا علَّل ولو الدي تعليل آخر وهو انه يصح على قياس أعلَّه فهو معلول واسقمه فهو مسقوم وامرضه فهو ممروض واعطبه فهو معطوب (اللمع ص ٣٥) وبناء على ذلك يجب ان يأتي بأحشد متعدياً فيقول أحشدهُ فهو محشود ولم يأتِ بأحشد والذي اراهُ في محشود بمعنى مُطاع ان حَشَد جاء بمعنى نَصَرَ او أعانَ او

---

(١) الرفع من باب الحكاية

اطاع وضعاً او إشراباً وقد اغفل الصحاح ذلك وهو حينئذٍ فعلٌ متعدٍ وعندي أنه يقال حشد زيدٌ القومَ جمعهم وحشد القومُ زيداً أعانوه او نصروه او اطاعوه . ودليلي على ذلك ان من المألوف عند العامـة قولهم حشد زيدٌ عمراً اي حزبه ويقولون ايضاً حشد له واللام هنا لام التقوية مثل لام فعال لما يريد وهذا مأخذ على الصحاح

اما المختار فنقل عنه وأوجز ولم يزد شيئاً . وذكر المصباح حشد متعدياً ولازماً وقدم المتعدي على اللازم لان المتعدي أصل والفرع عقيب الاصل وقال انه من بابي قتل وضرب . وقدم باب قتل على باب ضَرَب فضمر برواية الصحاح لاقتصاره على باب ضَرب فعدل عن الراجح الى المرجوح وبيّن انه خلا من حشد المتعدي والمصباح كثير من هذا التدقيق تعريضاً بالصحاح

وقد جاء قول المصباح حشد من بابي قتل وضرب وفق قول والدي في اللمع الـواجم (ص ٢٩) في فصل الافعال الخارجية إن الاصل العام فيهـا أنّ كل فعل مفتوح عين الماضي ولم يكن من الطوائف الآتيـة : الاجوف الواوي . والناقص الواوي . والاجوف اليائي . والناقص اليائي . وما عينـهُ او لامهُ حرف حلقي — يجوز في عين المضارع منهُ الكسر والضمّ .

وفي مطالعتي المزهر وجدتُ أن ابن درستويهِ أورد في شرح الفصيح اي فصيح ثعلب ما يأتي : « كل ما كان ماضيه على فعلتُ بفتح العين ولم يكن ثانيهِ ولا ثالثهُ من حروف اللين ولا الحلق فانه يجوز في مستقبله يَفعُل بضم العين ويفعِل بكسرها كضَرَب

يضرُب وشكر يشكُر وليس احدهما اولى به من الآخر ولا فيه عند العرب الا الاستحسان والاستخفاف » الى ان يقول « ان ابا زيد قال « طفت في عليا قيس وتميم مدةً طويلة اسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منها بالضم اولى وما كان منها بالكسر اولى فلم أجد لذلك قياساً وانما يتكلم به كل امرىء منهم على ما يستحسن ويستخفُّ لا غير ذلك » (١ : ١٠٢)

فصاحب الصحاح الذي طاف بين العرب وسمع منهم يُلامُ على اطّراحه رواية حشد على وزن قتل . وقد قال ابن درستويه « اما اختيار مؤلف كتاب الفصيح الكسر في ينفِر ويشتِم فلا علةَ له ولا قياس بل هو نقض لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب» قلتُ وما اتجه على كتاب الفصيح يتجهُ على الصحاح لإهماله ضبط يحشِد بالضم

فاذا كان والدي اهتدى الى قوله من تلقاء نفسه ثمرة اجتهاده فوافقه ابن درستويه تزيده تأييداً وان كان وقف على قول ابن درستويه فهو ناقل عن ثقة . فمن يجد في قواعد علم المعاني التي وضعها والدي ما لا يوافق نصاً في معجم يستطيع التثبت من الصحة بتصفُّح المعاجم المتعددة فان الاقتصار على واحد منها يبقي الحقيقة في خفاء

وذكر الأساسُ الفعل القاصر وقال مصدره الحشود والمتعدّي وقال مصدرهُ الحَشد فاعترض على الصحاح لانه جاء بالحَشد مصدراً للازم .

وذكر المصباحُ الحَتْذ مصدراً للمتعدي والقاصر معاً . ومـا اوردهُ الأساس اقرّهُ علماء متن اللغة والتصريف فان الفَعل عندهم مصدر المتعدي كالأكل والنَصر والدَرْس . ويأتي ايضاً للدلالة على الحدث بدون تثبّت بالفاعل بأكثر من صدوره منـهُ فيرد للقاصر كقام قوماً ونام نوماً وصام صَوماً وناح نَوحاً وللمتعدي كقال قَولاً فالأساس جاء بالمصدر الوارد على بناء اصلي والصحاح جاء بالمصدر الوارد على بناء فرعي (١)

وذكر ابن سيده ان اباعلي (احسبه القالي) قـد حكى ان للشاعر أن يأتي لـكل فعل بفَعْل (مادة وفى في التـاج) اي ان فَعْلاً مصدرٌ للثلاثي متعديـاً ولازماً . والفُعُول مصدر للازم ولا يأتي للمتعدي. فإن اعترض على هذا بانه يقال دخل البيتَ دُخولاً قلتُ ان الصحاح علّل هذا التركيب فقال « الصحيح فيه دخلت

(١) البناء الاصلي ما هو مُطّرد او غالب مثل مجيء أفعَل وفعَّل للايجـاب مثل أكتَبَهُ وكَتَّبهُ اي جعله يكتب والفرعي ما يُنقل سماعاً مثل مجيء افعل وفَعَّل للسلب فقر زيد عمراً اعرَهُ واعفره اي ازال عِرَّه وخفى زيد كلامَـهُ ازال خفاءهُ واقرد زيد بعيرَهُ اي ازال قُرادهُ ومرّض الطبيب العليل ازال مرضه وقشّر زيد القضيب ازال قشره .

وقد يقع على الفعل الواحد الايجاب والسلب يقال أتربَ الرجل اذا استغنى اي صار ماله كالتراب . واترب بمعنى صار ذا متربة اي لصق بالتراب والايجاب في أترب بناء اصلي والسلب بناء فرعي . وأطلبه اعطاه ما طلبه وأطلبه الحاءُ الى الطلب ضد ومن الاول قول الشاعر (الحماسة ٣ : ١٩٠)

وكيف طِلابي وصل مَن لو سألتهُ قذى العين لم يُطلب وذاك زهيدُ

الى البيت وحُذف حرف الجر فانتصب البيت انتصاب المفعول بهِ » وهكذا تخريج ركبَ الفرسَ ركوبـاً وبلغ المكانَ بلوغاً والصحيح ركب على الفرس وبلغ الى المكان

وقال الاساس ان احتشد وتحشد وتحاشد افعالٌ قاصرة وهو الصواب لانها افعال مطاوعة لحَشد وحشَّد وحاشد ولم يذكر حشَّد ولا حاشد فذكر الفرع واهمل الاصل وهذا مأخذ عليه

واورد القاموس حَشَد وأحشد واحتشد وتحاشد واهمل حَشَّد وحاشد وتحشَّد وانفرد بأحشد ولم يُوردها معجم آخر وجارى الصحاح في ان حَشَد لازم ولم يذكر حشد المتعـدِّي فقصَّر عن الصحاح والاساس وهو كما يزعم البحر الواسع

وتلاهُ التاج فوضع حشَد المتعدي اصلاً وحشد اللازم فرعاً وزاد عليه « رجـل محشودٌ » عن الصحاح . وقد وقف القاموس على الصحاح ونقل عنه مُعظَم موادِهِ بل معظم حروفـهِ كما صرَّح بذلك الجاسوس على القاموس . وامتنع عن نقل رجـل محشود عمداً لا غفلةَ لأنهُ رأى هذا الفعلَ قاصراً فلا يجيء منـه مفعولٌ وهمه ان يخطِّئ الصحاح في هذا الحرف اما سهواً او قصوراً عن تعليل منع هذا الحرف . ولم يُورِد التاج حَشَّد ولا تحشَّد ولا حاشد مع أنهُ أورد تحاشد . على حين نجد تحشَّد في الصحاح والأساس . فمما مرَّ نجد ان كل مُعجَم جاء بحروف واهمل حروفاً وقـد بقيت حروف كان يجب ذكرها فلم ترد في معجم

تحرير مادة حشد

والحقيقة ان حشَد أصلٌ وفرعٌ فحشد المتمدّي اصلٌ وحشد
فرعهُ تقول حشدتُ القومَ فحشَدوا ويجيء للحقيقـة اي
ويجيء مجازاً كحشدتُ القومَ اي سدتُهم لان السيادة تجلب
ومَن ليس بسيد قوم لا يحشدهم فأشرِبَت حَشدَ معنى ساد
يجيء محشود بمعنى مُسوَّد اي مطاع كما ذكر الصحاح وقد
هذا الحرفَ المعاجمُ كلها أحشد —
يمن حشد اللازم أحشد للتمدية والتوقيت فتقول أحشَدتُ
عة اي ان اجتماعهم لوقت قصير فان وزن أفعلَ جاء لما وقتهُ
ديد
ياتي من حشد المتمدي أحشد للمبالغـة لأن أفعَلَ متى جاء
ن كان أوكد منه ومثالهُ أوفى ووفى قال طفيـل الغنويّ
وفى في التاج)
طوق فقد أوفى بذمّتهِ كما وفى بقِلاص النجم حاديهـا
مثاله أيضاً سرى واسرى كلاهما بمعنى وبالالف لغـة الحجاز
القرآن بهما جيماً (١)
أحشَد المتمدي يأتي منه للمطاوعة أحشد اللازم فيكون كلٌّ
شد واحشد متمدياً ولازماً والمتمدي الاصل واللازم فرعه

« يقال مَلحتَ الشيء اذا جعلتَ فيه الملح بقدر فان اكثرت فيـه من
ت أملحت » الاقتضاب (ص ٢١٨ طبع سنة ١٩٠١)

المطاوع وفي اللغة من هـذا كثير مثل بَتّ وأبَتّ ففي التاج « وصرّح النووي في تهذيب الاسماء واللغات بان كلاًّ من بَتّ وأَبَتّ يُستعمل لازماً ومتعدياً تقول بَتَّهُ وأَبَتَّهُ فبَتّ وأَبَتّ » ومثلهما نسل وأنسل تقول نَسَلَ زيد ريشَ الطاووس فنَسَل وأنسلهُ فأنسل

فان قيل ان المعاجم لم تورد احشد متعدياً قلت عدم الورود لا يلزم عنه عدم الوجود فقد اهملت المعاجم ما اهملَت قصوراً وليس القصور بحجة لان تصريف الافعال له أحكام تسري عـلى المواد بمقتضى القياس فلا يقوم الاهمال دليلاً يمنعها . وقد انفرد القاموس بأحشد والقاموس وحده ليس حجـة عند الكثيرين افيصحّ ان نعدّ اغفال الصحاح ومختاره والمصباح والاساس احشد اللازم ردّاً على القاموس الذي اورده

وقد اورد والدي رحمه الله تعقيباً عـلى قول الرضي « ليست هـذه الزيادات قياساً مطرداً فليس لك ان تقول مثلاً في ظَرُف أظرَفَ ولا في نَصَرَ أنصَرَ وكذا لا تقول نصّر ولا دخّـل » القول الآتي (ص ٤١ من اللمع النواجم)

هذا القول : انما هو مسبب عن خفاء الحقيقة لان الظرافـة بمعنى الكياسة من الملكات النفسانية وهي لا تكون بتصيير مصيّر خارجي كما علمت . والظرافة بمعنى الحسن في الوجه او في الهيئـة من الخلقة وهي ايضاً لا تكون بالاكتساب . وكما لا يقال اظرفتهُ بهذا المعنى لا يقال ظرَّفتُهُ لما علمت . ويقال أَظرفَ فلانٌ اذا ولد الظرَفاء وأظرفتُ فلاناً اذا ذكرتُهُ بظرفٍ وأظرف في كلامهِ اذا اتى به ظريفاً وأظرفتُ الشيء وظرَّفتُهُ اذا جعلتهُ في ظرف .

ولا ادري ما المانع من أن يُقال أنصرتُ زيداً عمراً كما يقال أضربتُ زيداً عمراً اي جعلتهُ يفعل ذلك • ودخلتُ زيداً في الامر ودَخلتُ المسمار في الخشب اي جعلتهُ يدخل شيئاً فشيئاً كما يقال قدَّمتهُ وأخّرتهُ وثنَّيتهُ ومددتُ الحديدَ إلاّ ان يقال المانع عدم السمع وهو لا يمتنع مع وجود القياس كما يعرفه اهل الاطّلاع »

اذن أحشَدَ يكون للتعدية والتوقيت وهذا الاصلُ الاصيلُ فان جمعَ القوم لامرٍ ما يكون اما لآنٍ معيَّن او لشأنٍ معيَّن كأحشد الشبَّانُ والكهولُ للحرب وأحشَدَ العذارى للعرس ثم يستمرُّ التوقيت فتقول أسمى زيدٌ غلامهُ خالداً وسمَّاه خالداً فأفعل اصلاً للتوقيت ثم لا يمتنع عن الدوام وعلى هذا الاساس اورد والدي في المنهاج (ص ٩٨)

« حينما يكون المقصود بأثر المتعدي التوقيتَ اي الفعل الى وقت محدود بالعرف او العادة يُستعمل افعل ولو دام ذلك الاثر بسبب آخر ولا يخلُّ الاستعمال لأن ذلك الدوام غير مقصود وحينما يكون المقصود بأثر التعدي الدوام يُستعمَل فَعَّل » الى ان يقول « وحينما لا يُقصد احد الامرين بعينهِ وانما يقصد مجرَّد ايجاد اثر الفعل في المفعول يُستعمل كلٌّ من فعَّل وأفعل وتستعمل أفعل اذ ذاك اكثر » الى ان يقول « أقتَّ الخطَّ وقوَّتهُ »

ويطابق قوله ما جاء في الصحاح في مادة (عرب) فقد قال « وتعريب الاسم الاعجمي ان تتفوَّه بهِ العَرَب على منهاجها تقول عَرَّبتهُ وأعربتهُ ايضاً » فقد خرج بأعرب عن التوقيت الى الدوام وهذا ما اردتهُ في كتابي « أحشَدَت في خدمتها علومَ الادب »

ويكون للمبالغة لان المبالغة في أفعل من الخصائص التي لا مُشاحة فيها وقد تقدم الشاهد على ذلك من كلام الاقتضاب •

وجاء في الجمانة في شرح الخزانة للشيخ البرزنجي الكبير يكون باب أكرم للتعدية نحو أذهبتُ زيداً وللمبالغة نحو أشغلته «ص٩»

ويكون للمطاوعة وهذا غير اصيل في أفعل وموضع خلاف بين أيمة اللغة وقد روى التبريزي شارح ديوان الحماسة ان الاصمعي كان ينكر مجيء أفعل مصيراً وحينئذ لا يكون أحشد المطاوع وربما ان أحشد مطاوع فاذاً فقول الاصمعي يعارض قول الفيروزابادي أحشد القوم بمعنى حشد القومُ . واما ابن سيده فقد نص على « ان كل أفعل متعدياً يجيء منه أفعل مطاوعاً له تقول أنجمت الجواد فأنجم الجواد » وهذا الحكم تلقيته شفهاً من العلامة الجليل الشيخ عبدالله البستاني (١)

وقد نسب المعترض الى والدي القول بان أحشد قاصر ولا صحة بقوله فان والدي قال هكذا « قال الصرفيون ان كلاً من أفعل وفعّل لتعدية الفعل القاصر الى مفعول واحد وجعل الفعل المتعدي الى مفعول واحد متعدياً الى مفعولين » ثم افاض في بيان الفرق بين تعدية أفعل وتعدية فعّل (المنهاج ص ٩٨)

وجاء في كتابه اللمع النوحمية (ص ٥٠) « تؤول مزيدات الثلاثي الاحد عشر وزناً الى ثلاث طوائف ثلاثة متعدية هي أفعل وفعّل وفاعلَ وخمسة للمطاوعة هي تفعّل وتفاعل وانفعل وافتعل وافعلَّ وثلاثة للمبالغة هي استفعل وافعالّ وافعوعل » فذكر أفعل في عداد ما هو للتعدية

---

(١) في التاج (مادة سجد) « قال الاسدي انشد ابو عبيدة « وقلن له أسجد لليلى » فسجدا » فسجد مطاوع

حَشَدَ

لم يرد حَشَّد في الصحاح ولا في مختاره ولا في المصباح ولا في القاموس ولا في الاساس ولا في التاج . واورده محيط المحيط ولم يُبَيِّن كيف جاء بهِ أبمقتضى القياس او وجده في مُعجَم او ورد في كلام ثقــة فنقلهُ . فان نقلاً فممَّن نقل وان متابعةً للقياس فهذ الباب مفتوح له ولي أيضاً . وكيف يتأتَّى لاحدٍ انكار حَشَّد وقد نصَّ الصحاح ومختاره والاساس على ورود تحشَّد وهو مُطاوِعــهُ وَلا بدَّ من ورود الأصل قبل ورود الفرع

وكذلك لا مندوحة عن التسليم بورود حاشد بعدما ورد في القاموس تحاشد وأقرَّهُ التاج

(ثانياً) اوردتُ نصوص المعاجم القديمة وقد ثبت بالدليل ان في كلٍّ منها نقصاً وجاء في محيط المحيط علاوةٌ على ما ورد فيها وهذهِ العلاوة رأيتها في لسان العرب . وقد بقي كثير من حروف حشد غير واردٍ في هذهِ المعاجم وهـا أُلِمُّ ببعض ما اغفلتْهُ هذه المعاجم

١ : التَّحشاد مصدر مبالغة في حَشَد (١)

٢ : الحُشُود جمع حاشد . يقول الصرفيون ما جاء مصدرهُ على فُعول جاء جمع اسم فاعلهِ على فُعول ايضاً فمصدر وقف الوُقوف وجَمع واقف وُقوف . ومصدر سجد السُّجود وجمع ساجد سُجُود . اذن مصدر حشد الحُشُود كما نصَّ الاساس فجمع حاشد حُشُود

---

(١) التفعال مُطَّرِد من كل فعل ثلاثي قول للفيُّومي صاحب المصباح في مادة عسف

وهذا الجمع اما من صيغ جمع فاعِل الأصلية (وهذا ما اذهبُ اليه) وجاء دليله في كتاب المباحث المحصفات (الكتاب الذي لم اتمكّن حتى الآن من نشره) او من صيغ الجمع المنقولة عن المصدر كما نصّ الصحاح على أن حَشَداً بمعنى الجماعة في الاصل مصدر

٣ : الحَشَدَة جمع حاشد = ذُكرتْ في المنهاج (ص ٥٠) نقلاً عن الجاسوس على القاموس « ان جمع فاعل على فَعَلة مقيس في دواوين العربية » اذن جمع حاشد على حَشَدة قياسي

٤ : الحَشَد جمع حاشد = جاء في لسان العَرَب ونقل محيط المحيط عنه الحَشْد والحَشَد بمعنى الجماعة . وفَعْل وفَعَل من الاوزان التي تأتي للمصدر وللجمع ولكنّ حَشَداً لم يورده مُعجَمٌ في المصادر فهو من الجموع

وقد تصدّى والدي للتمييز بين ما جاء على وزن فَعْل جمعاً كقَوم جمع قائم وشَرب جمع شارب وما هو مَصدَرٌ أُشرِبَ معنى الجَمْع او نُقل الى الجمع كخَلْق المنهاج (ص ٧٤) ومن هذا الفرع يَنْع فانه مصدر نُقِل الى الجمع ونَقَلَ الصحاح عن ابن كيسان انه جمع فتابعه القاموس والتاج ومحيط المحيط من المتابعة في الخطاء

٥ : الحُشُود جمع حَشْد = من المقرَّر أن الجمع الذي يوازن المفرد يُجمَع جمع المفرَد فإن تِجاراً جمع يوازن كِتاباً فيُجمَع على تُجر وِزان كُتُب وفُعُول من جموع فَعْل الاصلية اذا كانت حروف بنيته خلواً من الاعتلال مثل بَدر وبُدور وحَرف وحروف

في المُفرَد ووَفد ووُفود وشَرب (جمع شارب) وشُروب في الجمع
وقد جاء في محيط المحيط جمع حَشَد على حُشود مثل أَسَد
وأُسود والاول اكثر وروداً وهذا قليل . وروى قدامة في كتابه
نقد الشعر لدُريد ابن الصمّة قوله (ص ٥١ طبع القسطنطينية
سنة ١٣٠٢)

متى ما تدعُ قومَك ادعُ قومي فيأتي من بني جُشَمٍ فئامُ
فوارس بهمة حشداً اذا ما بدا حضر الحَبيَّةُ والجذامُ

فحشداً اما باسكان الشين او بفتحها او على وَزن فُعُل فحينئذ
يكون لنا حَرف لم يذكرهُ المعاجم وهو حُشُد جمع حاشد كجُهُل
جمع جاهل وقد جمع البستان حاشداً بمعنى المدّق (الكباسة)
على حُشُد

٦ : حُشَّد جمع حاشد = ورد في شعر الاخطل (ديوانه
ص ١٠٤)

حُشَّد على الحق عيافو الخنى أُنُف اذا أَلَمَّت بهم مكروهة صبروا

فحُشَّد وحُشُد جمعان لحاشد ولم يرد هذان الحرفان في المعاجم
٧ : أحشاد جمع حَشَد = يُجمَع فَعَل على أفعال كوَلَد (مفرد)
على اولاد ونَفَر (جمع نافر) على انفار فان القياس يقبله كما يقبل
حِشاداً ايضاً لان جمع فَعَل على أفعال وفِعال كجَبَل وأجبال وجِبال
وحَجَر وأحجار وحِجار على مِثال جَمْع فَعَل على فُعول وأفعُل
كحَرف وحُروف وأحْرُف ويصحُّ أن يَرِدَ أحشاد جمع حاشِد
كأطهار جمع طاهر

٨ : حُشَّاد جمع حاشد = قال صاحب الجاسوس على القاموس ان جَمع فاعِل على فُعَّال مقيس في دواوين العربية

٩ : حُشَّد جمع حاشد = فُعَّل جمع فاعل من جموع التوقيت لا الدوام كرُكَّع وسُجَّد لان الركوع يتعذر دوامـه وكذلك السجود وقس عليه عُوَّد جمع عائد ونُوَّم جمع نائم ونُوَّح جمع نائحـة ونائح (١) والحَشْدُ وُضع اصلاً لجمع الناس فالتوقيت اصلي فيه واما قولهم حَشَد الذهب في خزائنه فن المجاز بدليل ان المعاجم متفقة على التمثيل بحشد القومُ وحشد القومَ ثم نُقِل الى حشد الذهب والرياش وسواهما

١٠ : حَشَّاد = صيغة مبالغة من حَشَد كضرَّاب من ضَرَب وسَفَّاك من سفك

١١ : مِحشَد ومِحشاد = صيغتا مبالغة للرجل الذي يحسن او يُكثِر حشد الرجال كمِحرَب ومِحراب من حَرَب ومِسعَر ومِسعار من سعر ويُجمَع مِحشَد على محاشِد ومحشاد عـلى محاشيد مثل مَساعِر ومساعير

١٢ : حَشُود = صيغة مبالغة او صفة مشبهة لمَن شأنه ان يحشد الرجال ويُجمَع علي حُشُد وحُشَّد كصَبُور على صُبُر وصُبَّر واذا كانت المعاجم لم تذكر صُبراً فان الاخطل ذكرهُ في قوله « ديوانه ص٢١٧»

وانـا لَصُبْر في مواطن قومنا

اذا ما القنا الخطيُّ عُلَّت مخاضِبُهْ

(١) وورد التاج في مادة (نَوَحَ) ان فُعلا وفواعل أقيَس الجموع

١٣ : حَشِيد = صفة مشبهة لمن يقبل الحَشد كاسير وطليق وجمعه حُشَداء كأسراء وطُلقاء . فتقول زيد حَشود المجالس اذا اردتَ ان تصفَهُ بأنهُ يَدعو القومَ الى المجالس فيُجاب . وزيدحشيد المجالس اي يغشى المجالس التي يُدعَى اليها القوم

١٤ : مَحشَد اسم مكان واسم زمان من حشد فان القيـاس يقتضيه تقول الميدان مَحشَد الفرسان ورَمَضان مَحشَد الوان الطعام وجمعه مَحاشِد مثل مَجمَع ومَجامِع وقد ذكر محيط المحيط المحاشد

١٥ : الحُشاد والحُشادة = كالسُقاط والسُقاطـة لمن هم من القوم نُفاية او صفوة — وقد بقي مجال فسيح للزيادة

فاذ تبيَّن الخلل والنقصان في هـذه المعاجم فكيف تصحُّ مستنداً لا مزيد على ما ورد فيها ولا مردَّ على ما اوردتهُ . وهـل يتسع لكل احدٍ ان يجمعها كلها او أن يتصفَّح نصوصَهـا كلَّها ويطالع علاوة عليها كتب الصرفيين ليتمكَّن من معرفة صحةالقول الذي يريد ان ينطق بهِ خطيباً او يخطه ناثراً او ناظماً فلا غنى عن مُعجَم مستوفٍ يغني عن سواه وهذا ما يجب ان تتجه اليهِ المجامع اللغوية لان الجمع اقدر من الفرد على استيفاء العمل الكثيرالشِعاب . ولا يستطيع احدٌ ان يُتِمَّ هذا المعجم الا بعدما تتحرَّر قواعد علم المباني ويُقبِل عليها الخاصة من علماء هذا العصر . ولم يخدم علم المباني إمامٌ كالمرحوم والدي وقد وقفتُ على الكثير من قواعدِهِ ومـا برحتُ أعمل في اثرهِ . وهذهِ حواشِيَّ على المنهاج السويّ تشهد لي أني منه كابن الناظم من ابيهِ

ولو انصفني قومي لكان لي ضمٌّ الى مجمعٍ علمي. فقد رفعتُ المنهاج السويّ الى المجمع العلمي السوري والى المجمع العلمي اللبناني فلم احظ بجوابٍ ينبي بوصول المُرسَل اليهما .

وحملتِ العنايةُ بلغة الضاد المثلثَ الرحمات البطريرك غريغوريوس الرابع ان يكتب رسمياً الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية طالباً تعييني في المجمع العلمي اللبناني فلم يعبأ برسالتهِ ووضع في عَداد المجمع مَن لا شأن له في لغة العَرَب

النقد الرابع

معنى العهد

يتساءل المعترض عن معنى عهد

« وقال فيها أيضاً « والحكيم حريص على الوجود ما تعاقبت عليه العهود » فما معنى العُهُود »

اجيب : العهود جمع عَهْد كالحُروف جمع حَرْف ، وللعَهْد معانٍ اشهرها الزمان ولذلك قدَّم التاجُ هـذا المعنى على سواهُ في مادة « عهد » واورد محيط المحيط « وكان في عهد شبابي » وفسّره « بزمان شبابي » والناس من خاصّةٍ وعامّةٍ يستعملون عهـداً بمعنى زمانٍ فيُقال في عهد الامير بشير كان الأَمنُ ناشراً ظِلالَهُ واليسر دافقاً زُلالُهُ

ومفاد قولي « الحكيم .... » ان الحكيم حريص ان يحيي اسمهُ في عالم الوجود ما تعاقبت الازمنة فان ذكر الحكيم حياةٌ له.

وقد عرف ذلك الامر اهل العلم والادب فقال ابو النصر الميكالي « خزانة الادب (١ : ١٥١)

واذا الكريم مضى وولى عمرهُ كفل الثناء له بعمر ثانِ

وقال المتنبي

ذكر الفتى عمره الثاني وحاجتهُ ما قاتهُ وفضولُ العيش اشغالُ

وجاء في شرح ديوانه العرف الطيب « اذا بقي ذكر الانسان بعد موتهِ فذلك بمنزلة حياة ثانية له » وهذا الوجود المجيد يحرص عليه الحكيم. وقد اتى باجود من هذين القولين الشاعر القديم القائل

فأثنوا علينا لا أبا لابيكمُ بأفعالنا ان الثناء هو الخلدُ

النقد الخامس

البحث في العام والسنة

الفرق بين عام وسنة

« وقال فيها أيضاً « بذل في خدمتهِ خمسين عاماً ونيفاً » والصواب خمسين سنة »

اجيب : ان تفضيل عام على سنة له وجهان الأول متابعة ما في نصوص المعاجم عنها. والثاني متابعة ما ورد في كلام العرب الذين يصح الاستشهاد باقوالهم

فالصحاح فسر العام بالسنة والسنة بالعام وتابعه القاموس وشهد التاج بأن القاموس نقل كلمة الصحاح عينها ثم قال « وقال ابن الجواليقي ولا تفرق عوام الناس بين العام والسنة ويجعلونها

بمعنى فيقولون سافر في وقت من السنة اي وقت كان الى مثله ذلك وهو غلط والصواب ما أُخبِرتُ به عن احمد ابن يحيي انه قال السنة من اي يوم عددتهُ الى مثلهِ . والعام لا يكون الا شتاء وصيفاً » الى ان يقول « العام اخصُّ من السنة » ثم يردُّ صاحب التاج على ذلك بقوله والذي في المفردات للراغب ما نصُّهُ « فالعام كالسنة لكن كثيراً ما تُستعمَل السنة في الحول الذي يكون فيه الجدب والشدّة . ولهذا يُعبَّر عن الجدب بالسنة والعام فيما فيه الرخاء والخصب . قال الله تعالى عامٌ فيه يُغاث الناس وفيه يعصرون . وقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة إلاَّ خمسين عاماً ففي كون المستثنى منه بالسنة والمستثنى بالعام لطيفة » ومن هنا نقل صاحب محيط المحيط « السنة اكثر استعمالها في الحَول الذي فيه الشدة والجدب بخلاف العام فان استعمالَهُ في الحَول الذي فيه الرخاء » وفي البستان « وقال بعضهم غلبت السنة على القحط غلبة الدابّة على الفرس »

وفي الحماسة (٢ : ٨) « قال ابو رياش ان معداً تتابعت عليها سنوات فجهد الناس اليها جهداً شديداً . وكان عروة ابن الورد العبسي اذا اصابت الناس السنة وتركوا المريض والضعيف والكبير في ديارهم بجمع اشباه هؤلاء حتى اذا اخصب الناس وألبنوا وذهبت السنة لحق كل انسان باهلهِ » فانك تراه ذكر السنوات والسنة بمعنى الشدائد والشدّة . والسنون كالسنوات والشاهد قول الجاهلي القائل (الحماسة ٣ : ١٤٩)

اري الناس يخشون السِنين وانما سِنِيَّ التي اخشى صروف احتمالِكِ

فاذن يقال خمسون سنة لزمن غير محبوب وخمسون عاماً لزمن محبوب وهذا ما اخترتُهُ

واذا بحثنا في اقوال من يوثق ببلاغتهم نجد في سورة البقرة « فاماته الله مئة عام ثم بعثهُ » وفي شواهد باب التمييز في نار القرى ومختصره قول الشاعر

وحَقٌ لمن أتت مئتان عاماً عليه ان يملَّ من الثواء

وجاء في ترجمة عمرو ابن كلثوم التغلبي (شعراء النصرانية ص ١٩٧)

إني زعيم لكِ أمّ عمرو بماجد الجدّ كريم النَّجرِ
اشجع من ذي لبدٍ هزَبرِ وقّاص آدابٍ شديد الأسرِ
يسودهم في خمسة وعَشرِ

فذكَّر المميز خمسة عشر واهمل التمييز ولا يكون الأ مذكَّراً فهو عام لا سنة ولو اراد سنة لقال خمساً إذَن نرى تفضيل عام على سنة

اما ان يجمع ابن هلال قال (الحماسة ٢ . ١٢١)

مضت مئة من مولدي فنضوتها وخمس تباعٌ بعد ذاك وأربَعُ

وقال شاعرٍ آخر (الحماسة ٣ : ٩٠)

اعاذل ما عمري وهل لي وقد أتت
لداتي على خمس وستين من عُمْرِ

فالشكوى فيهما ظاهرة والسنة توائم الشكوى فذهنا اليها اذن قول المعترض والصواب سنة ليس بصواب

النقد السادس

رسم الف ابن في كل موضع

يزعم المعترض اثبت الف ابن في كل موضع خطاء

« وجاء في الصفحة الثالثة « عمرو ابن معدي كرب» والصواب (بن) بحذف الالف ومثل ذلك جاء في الصفحات الـ ٣٠ و ٣١ و٣٢ (والحاشية) و ٧١ و ٧٤ و ٧٦ و ٨٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٣ حيث يجب حذف الالف من ابن لوقوعهِ بين علَمين »

اجيب : (اولاً) ان والدي رحمه الله اثبت في اللُمَع النواجم مذهبَهُ في رسم الكلمات (ص ٤) فقال

« انه يجري في رسم الكلمات في الخط على القاعدة لاصلية في الكتابة العربية وهي ان تُرسَم الكلمة باعتبار أنها مبدوء بها موقوف عليها . فيكتب كلمة ابن في كل موضع بالهمزة . وكلمة يحيي مضارع حَيي وحَيَّ (بالادغام وبدونه) بالياء والثلاثاء والسماوات وابراهيم واسماعيل واسحاق . والصلاة والزكاة والحياة والنجاة والمشكاة بالالف . وهما وأمادا منفصلة كل كلمة عن الاخرى . ومئة بالهمزة دون الالف وهكذا نظائرها . ولا يعمل بما رسموه على خلاف القاعدة لأصلية ويقول انها اصطلاحات كان لبعضها وجه قبل النقط والشكل . وأما الآن فقد صارت ليست عديمة الفائدة فقط بل من جملة العوائق . وانما يعمل من ذلك بما فيه فائدة ككتابة اسم الجلالة « الله » وبما يكثر استعماله ولا يتغيَّر حالهُ مثل هذا وهذي والَّذي والَّتي ونحوها »

قلتُ وضعوا لاثبات الف ابن احكاماً عديدة جاءت في قصيدة اوردها شيخ شيوخنا اليازجي الكبير في مجمع البحرين والشيخ عبد الهادي نجا الابياري في سعود المطالع

وهذهِ القصيدة اضطر الى اثباتها لأظهر ان الخروج على

أحكامها وارد من قِبَل علماء اجلاّء وان المعترض نفسهُ لم يتقيد بها وهي

١ قد أثبتوا الف ابن في مواضع من ... كلامهم كآيتة خذها بتصوير
٢ إذا أُضيف لإضمار رضى ابنك او ... لجدّهِ مثل عمّار ابن منصور
٣ او ذي مجازٍ كمقداد ابن الاسود اذ ... ابوه بالحق عمرو غير منكور
٤ او أمهِ نحو عيسى ابن البتول سما ... او كان في خبر يحيى ابن مشهور
٥ او كان مستفهماً عنه كقولك هل ... زيد ابنُ عمرو ام ابن القاسم الصوري
٦ او كان تثنية كالمرتضى وابو ... خديجة ابنا عليٍّ مشرق النور
٧ او عكس ذاك اذا قدّمت تثنيةً ... كالخالدان ابن بسر وابن ميسور
٨ او جاء الابن بغير اسم تقدّمهُ ... نحو ابن موسى وزيد وابن مذكور
٩ او كان أوّل سطر او دعا سبب ... لقطع همزتهِ في نظم منثور
١٠ كجاءنا خالدٌ إبن الوليد وفي ... جمع على ابنينِ في بعض المناكير
١١ زيد وعمرو ويحيى ابنو ابي رحب ... جاؤوا وقد حفظوا هذا بتذكير
١٢ او جاء لفظ ابيه بعده مثلاً ... كجعفر ابن ابيهِ صاحب الصور
١٣ أو أُخّر اسم عن ابن نحو قولك قد ... جاء ابن زيد عليٌّ خير مشكور
١٤ او حال بينهما وزنٌ كعادلنا ... ردّني كظرّني ابن موسى صاحب الطور
١٥ او كان نصب بأعني فيه مُضمَرةً ... كمثل اكرمني زيدُ ابنَ منصور
١٦ او بعد إمّا لشكٍّ جاءني حَسَنٌ ... اما ابن سعدٍ واما إبن مسرور
١٧ او حال بينهما وصف كاكرمنا ... يحيى الكريم ابن ميمون بن مجبور
١٨ او كان من بعد جمعٍ كالعبادلة ابن المرتضى وابن عمرو وابن معمور
١٩ او كان الابن مضافاً لابنٍ او لأخٍ ... او عمهِ كالمعلّى ابن ابن عصفور
٢٠ او كان الابن منادى نحو حدّثنا ... موسى ابنَ مشكور يعني يا ابن مشكور
٢١ او كان بينهما ضبط كقول لنا ... سُحمان بالضمّ إبن المرتضى الدوري

والعمل بمقتضى هذه الاحكام كلها متعذّر وقول المعترض

باسقاط الف ابن» لوقوعه صفة بين علمين» لا يطابق ما في الاحكام الموردة آنفاً مثل عمار ابن منصور في البيت الثاني او عيسى ابن البتول في الرابع وزيد ابن عمرو في الخامس او كان اول سطر في التاسع وخالد إبن الوليد في العاشر وزيد ابن منصور في الخامس عشر فكلام المعترض غير محرّر

﴿ شواهد اخلال العلماء بهذه القواعد ﴾

١ : في خزانة الادب (٣ : ٤١٩) قول الشاعر

ألا أبلغ مُعاويةَ بنَ حَرْب ورجمُ الغيب يكشفهُ الظنونُ

وفيه ايضاً (٢ : ٢١١) قول الشاعر

الا أبلغ مُعاويةَ بن حرب مغلغلةً من الرجل اليماني

ومعاوية ابن ابي سفيان صخر ابن حرب فحرب جدُّه وبمقتضى المثال (عمار ابن منصور) تجب كتابة الالف

٢ : في الكتاب نفسه (٢ : ٢١١) ما يأتي « زياد ابن ابيه اي ابن ابي معاوية ويقال له أيضاً زياد بن سميّة نسبة الى أمه » وبحسب المثال (عيسى ابن البتول) تجب كتابة الالف

٣ : في الكتاب نفسه (١:٨٦) حكيم الاعور بن عياش وبحسب المثال (يحيى الكريم ابن ميمون) تجب كتابة الالف

٤ : في المغني (الدسوقي ١:٢٤٢) « بدر الدين بن مالك » وهو ابن جمال الدين محمد ابن مالك

٥ : في معجم المصباح (في مادة ثنى) « محمد بن القوطية » والقوطية صفة لأمهِ لا اسم لها

٦ : في يتيمة الدهر للثعالبي (٤ : ٢٩٠) بيتان للجوهري صاحب الصحاح هما

رأيتُ فتى أشقراً ازرقـاً قليل الدماغ كثير الفضولْ
يفضِّل من حمقـهِ دائمـاً يزيد بن هند على ابن البتولْ

وهو يزيد ابن معاوية ابن هند

٧ : في بلاغات النساء ومؤلفه امام ومصححه ازهري (ص ٤٤) الزبير بن عمة رسول الله وجاء فيه لبشر بن ابي حازم (ص ١٤١) الى اوس بن حارثـة بن لام. ليقضيَ حاجتي ولقد قضاهـا
فما وطئ الحصى مثل بن سعدى ولا لبس النمال ولا احتذاها

والمقصود اوسٌ فأمه سعدى ولا وجه لحذف ابن في هذه الامثلة الا متى عَمَّ حذف هذه الالف في كل موضع وهـذا مـا يعارض مذهب صاحب « قد اثبتوا الف ابن ... »

﴿ ابن تكتب بالألف في كل موضع ﴾

اما والدي رحمه الله فقد استند الى قاعدة لا ريب في صحتهـا وقد تابعها قبله مَن لا مطعن في علمهِ وهو الامام عليّ . ففي فروق حقي (طبع دار الطباعة العامرة في القسطنطينية سنة ١٢٩١ ص ١٦) ونُقِل عن علي رضي الله عنهُ انه كتَب « المصحفُ كتبهُ علي ابن ابو طالب كذا في انوار المشارق لمفتي حلَب »

فاني اقتدى بالامام علي فهل من عالم ينقض على والدي قاعدتهُ بقاعدة علمية يُسلِّم العلماء بصحتها او يقيم الحجة على الامام علي انه أخطأ او ان يأتي بشاهد عن كتابة ابن بغير الف في عهدٍ سابق.

عهدَ الامام علي او بقلم من يضاهي هذا الامام في علمهِ

ان كتابة ابن بغير الفرِ من التقليد الاعمى الذي لا يستند الى اساس علمي ولا بد من تمزيق هذا القَيد القَمِل

النقد السابع
التأنيث في يهود
انكار المعترض تأنيث اليهود

« وجاء في الصفحة الـ ٤ « وقد جاز منع الجمع المكسّر مع العلَمية كما قال جرير

أضلّ الله حلف بني عقالٍ ضلال يهودَ لا ترجو معادا »

والصحيح ان المانع هنا هما وزن الفعل والعلمية ولا دخل للجمع المكسّر » اجيب ان كلام المعترض يتضمن الامور الآتية

الاول — التسليم بوجود وزن الفعل والعلمية دون التأنيث

الثاني — انكار التأنيث

الثالث — اني لم اذكر وزن الفعل

فعلى الأوّل : اجيب ان التسليم بالعلَمية ووزن الفعل صدر مني بقولي « ان هنالك ثلاث علل وزن الفعل والتأنيث والعلمية

وعلى الثاني : ان انكار التأنيث تغليط للصحاح والتاج علاوة على تغليط جرير — ففي الصحاح

« الهود اليهود وارادوا باليهود اليهوديين ولكنهم حذفوا ياء الاضافة كما قالوا زنجي وزنج وانما عُرِف على هذا الحدّ فجُمِع على قياس شعيرة وشعير ثم عُرِف الجمع بالالف واللام ولولا ذلك لم

يجز دخول الالف واللام عليه لأنه معرفة مؤنث فجرى في كلامهم مجرى القبيلة ولم يُجعَل كالحيّ . وانشد علي بن سليمان للاسود بن يعفر

فرّت يهود واسلمت جيرانها صمّي لما فعلت يهود صمام

فالصحاح قال بمنع يهود من الصرف لأنها معرفة مؤنث وهذا قولي ايضاً فان الجمع المكسَّر لا يكون الا مؤنثاً قال الزمخشري (فروق حقي ص ١١٨)

ان قوماً تجمعوا وبنقضي تحدثوا
لا أبالي بجمعهم كلُّ جمع مؤنثُ

وفي التاج « الهود بالضم اليهود اسم قبيلة وقيل انما اسم هذه القبيلة يهوذ معرَّب بقلب الذال دالاً كما سيأتي للمصنف ايضاً . قال ابن سيده وليس هذا بقوي . وقالوا اليهود فادخلوا الالف واللام فيها على ارادة النسَب قال الله تعالى : وقالوا لن يدخل الجنة إلاّ من كان هوداً او نصارى . قال الفرّاء يريد يهوداً (كذا بالتنوين) فحذف الياء الزائدة ورجع الى الفعل من اليهودية » الى ان يقول « وجمع اليهودي يهود كما يقال في المجوسي مَجوس » الى ان يقول « قد يُجمَع اليهوديُّ على يُهدان بضم فسكون » اه

والمتحصل من كلام التاج انه لا يَعُدُّ هذا الحرفَ من المروِّية ويصرفه نقلاً عن الفرّاء الامام النحوي المشهور ولو عدّه على وزن الفعل لماصرفه. اما التسليم بوزن الفعل والعلمية فقول الفيُّومي صاحب المصباح قال « هم يهودُ غير منصرف للعلمية ووزن الفعل »

قلتُ بين قوله هم يهود وقول جرير « ضلال يهودَ لا ترجو معادا » فرق فقد جاء جرير بجملة لا ترجو معاداً حالاً والحال ترتبط بصاحبها بضمير يعود منها اليه وهو الضمير في ترجو وهذا الضمير مؤنث . ولا يعود ضمير مؤنث الا الى ما هو مؤنث أو مؤول بمؤنث وهذا المؤول بمؤنث يكون في ذلك الموضع مؤنثاً فكلمة يهود في عبارة جرير مؤنث فهي عَلَم مؤنث بلا ريب ووزنُ الفعل يصح ان يكون فيها عند من يعدُّها عربية ولا يصح ان يكون فيها عند من يعدُّها غير عربية

واورد التاج في مادة مجس ما يأتي « قال ابو علي النحوي المَجوسُ واليهودُ انما عُرِّف (كذا) على حد يَهوديّ ويَهود ومَجوسيّ ومَجوس ولولا ذلك لم يجز دخول الالف واللام عليهما لأنهما معرفتان مؤنثتان فجريا في كلامهم مجرى القبيلتين ولم يُجعلا كالحيّين في باب الصرف وانشد « اصاح اريك برقاً هبَّ وَهْناً. كنار مَجوسَ تستعر استعارا » فقد أتى بالقول الصراح ان يَهودَ ومجوسَ معرفتان مؤنثتان . وهل من جلاء عن ان يهودَ مؤنث بعد هذا الجلاء

وفي قول المعترض « ان المانع هما وزن الفعل والعلمية » تعبير ركيك والاولى ان يقول ان المانع هنا اجتماع وزن الفعل والعلمية او ان المنع هنا بوزن الفعل والعلمية اما وَضعهُ هما (ضمير المثنى) رابطاً بين المانع (المبتدا) وخبره فعلى غير مقتضى ظاهر الكلام

النقد الثامن
تجوَّل والتجوُّل والمتجوِّل

انكار المعترض ورود فعل تجوَّل وما يشتق منهُ

« وقال في الصفحة الـ ٥ « والتجوُّل في هذا الصُّقع الرحيب » مع انه لم يرد وزن تَفَعَّل من هذا الحرف فلا يقال تجوَّل ولا تجوُّل ولا متجوِّل »

اجيب : ان الأَيمة في متن اللغة والتصريف متفقون على ان أَفعَل وفعَّل وفاعَلَ للتعدية فيقال جال زيدٌ وأَجَتُهُ وجوَّلتُه وجاولتُهُ وكلَّما جاء فَعَّل واستلزم مطاوعةً فطاوعهُ تفعَّل بمقتضى القياس وعدم الورود في المعاجم لا يمنع القياس

قال الجاسوس « ان صاحب القاموس اورد في خطبته ٤٣ كلمة لم يوردها في موادّها « واما في غير الخطبة فلا يأتي عليه حصر » (ص ١٢٤) اي ان ما جاء في مواد اللغة في غير موضعهِ كثير العدد يعجز عن تعيينه المنقِّب عنهُ

والتأييد كلام الجاسوس أجيء بالدليل الآتي — اورد القاموس في مادة (عَشَق) العُشُق بضمتين المصلحون غروس الرياحين ومُسوُّوها » فلي عليه مأخذان الأول ذكر الجمع « عُشُق » ولم يذكر مفردَهُ وما من جمع بغير مفردٍ وان كان لا مفرد لهُ وجب النص على ذلك كما اورد في مادة نجذ « المناجذ جمع جلذ من غير لفظه »

الثاني قوله غُروسٌ فهو جَمعٌ مفردُهُ غَرْس وفي مادة غَرَس ذَكَرَ جمعَ غَرْس على أغراس وغِراس ولم يذكر غُروساً . وأفعال

وفِعال جمعان لفَعَل كحَجَر وأحجار وحِجار وثَمَر وأثمار وثِمار وجَبَل وأجبال وجِبال ولم يذكر غَرَساً . وفُعُول الجمع الغالب بل المطّرد في فَعْل . ويرد فِعال في فَعْل كبِحار جمع بَحْر ويرد أفعال على قول جمعاً لِفَعْل كآلاف جمع أَلْف وأسياف جمع سيف ولكنْ فُعولاً اكثر وروداً فيرد منه سُيُوف وأُلوف فيجب ان يرد غُرُوس أيضاً فلم يُورِدْهُ في موضعه واورده في مادة « لا حرف » (عشق)

وغراس يأتي مُفرداً ففي المِصباح غِراس بالكسر فعل بمعنى مفعول مثل كتاب وبِساط ومِهاد بمعنى مكتوب ومبسوط وممهود فانك تجده رَدَّ على القاموس ذلك الجمع واقام البيّنة على أنهُ مفرد وبما أن فِعالاً يأتي للمفرد وللجمع فكلا القولين صحيح لكنّ المفرد اصل والجمع فرع والاصل اولى بالذكر فاذن قد عدل القاموس عن ذكر الاصل الى ذكر الفرع عن اساءة في الضبط . ومن الجلي ان وقوع غِراس وزان بِساط على مثالِهِ مبني بجعلهما من طائفة واحدة لها جموع واحدة والبِساط يُجمَع على أَبسِطة وبُسُط وبُسْط وقد اقتصر القاموس على بُسُط دون سواها عن عدم تمحيص وفي كلام الناس في اماكن شتى ورود ابسطة وبُسْط على وفق القياس فهو دليل على ان القاموس لم يستوفِ الجمع وعلى مثاله يقال أغرِسة وغُرُس وغُرْس . والناتج من هذا ان القاموس أغفلَ غِراساً المفرد وأغرِسةَ وغُرُساً وغُرْساً جمعاً لِغِراس كما اغفل غُروساً في جموع غَرْس ولم يرد كلامُهُ مستوفى واذا كان ابن درستويه قال « أمّا اختيار مؤلف الفصيح (فصيح ثعلب) الكسر في يَقِر ويَئِم فلا علةَ

له ولا قياس وهو نقض لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب » (المزهر ١ : ١٠٢) فلي ان اقول ان القاموس في إغفال ما أغفله كما سبق لي البيان نَقَضَ مذهب العرب وثلم القياس الذي هو اهمّ ما يجب الحرص عليه

وليس القاموس متفرِّداً بهذا الخَلَل فان محيط المحيط نقل عنه وتابعهُ بدليل انه ذكر في مادّة بَتّ الكلمة الآتية « فجيء بثلثة أقرِصة على بَتيٍّ » (١) فجمع قُرصاً على أقرِصة وجَمع فُعل على أفعِلةٍ وارد ومن أمثلتهِ في محيط المحيط جُحْر وأجحِرَة وسُرّ (ما تقطعه القابلة من سُرَّة الصبي) وأسِرَّة ثم قال في مادة (قرص) القُرص قطعة من الخبز مبسوطة مستديرة . ج أقراص وقِرَصة فاهمل أقرِصة الجمع الذي اورده في مادّة بَتّ (٢) وهو وارد في حديث

---

(١) محيط المحيط ناقل عن القاموس أوّلاً وثانياً وتخطئة محيط المحيط تخطئة للقاموس ايضاً وبيان عن أنَّ النقل بغير تمحيص لا يوصِل الى تحقيق

(٢) استطردتُ الى هذا القول لاردَّ على عالم شافهني هكذا كلمة اديك (المناهج ص ٥٧) «لا شذوذ في جمع باب على أبوبة» خطاه فان جمع أفعلة لا يَرِدُ للثلاثي — فاقول : « انه واردٌ للثلاثي : فمن جموع دار ادورة ومن جموع فرخ أفرخة ومن جموع نَجد أنجدة وقد اوردتُ في المتن من جموع فُعل ثلاثة احرف وعندي ان أفعلة في كلٍ من دار وفرخ ونجد جَمْعُ جمعٍ اي جمع ديار و فراخ ونجاد . اما في السُرّ فلم يجيء سِرار وكذا في القُرص لم يرِد قِراص فان قلنا بوجودهما يقتضي القياس فخلّو المعاجم باهمالها ظاهر كل الظهور وان لم نقل بوجودهما كان القول بمجيء أفعلة على فعل الثلاثي صحيحاً . ولم اذكر ان أديرة جمع دَيْر لان هذا الحرف مخفَّف دَيّر وزان جَيّد فهو في حكم الرباعي

وقد تقدم في النقد الثالث شيء من قصور المعاجم في الاستيعاب فكيف يصح والحالة هذه ان يزعم معترض أن المعاجم محيطة بكل الكلام الفصيح الصحيح واني لارى قوله في ذيل اعتراضه « ان اللغة لا يحيط بها إلاّ نبي » رداً عليه في ذهابه الى انكار تجوّل فليس احد من ايمة اللغة نبياً فاذن لم يحيطوا باللغة العربية وليس كل ما أثبتوه بثبتٍ ولا كُلُّ ما اهملوه بمهمَل

واللغويون القدماء عادوا في تصريف الافعال الى علماء التصريف فهم اصحاب الكلمة في ما يصحُّ ان يرد وما لا يصحُّ ان يرد . وما اللغويون الا أهل النقل عن الشُعراء والخُطباء والمتكلمين الثقات لما جاء في كلامهم وفق احكام علماء التصريف وفي الحقيقة ان الكلمة في هذا الشأن لعلماء المباني ولكنَّ المباني كان جنيناً في جوف علم التصريف فاخرجهُ من ذلك الجوف والدي كما اخرج معاذ الهرّاء علم التصريف من جوف علم النحو – فالكلمة لقواعد علم المباني وقد اورد والدي (المنهاج ص ٩) ان تفعّل يأتي لمعانٍ عديدة ترجع الى سبعة أصول منها الأصل الرابع – وهو ايجاد الفاعل اصل الفعل في نفسهِ مطاوعةً لامرِ نفسهِ لا مندفعاً اليه من فعل فاعلٍ آخر نحو تحرّك وتقلّب وتمشّى وتنقّل وتنكّب وتوقّى وترقّب وتمهّل وتسرّع وترفّع وتسفّل – ومن هذا الأصل تجوّل – وقد مرّ المعترض على هذا الحكم فلم يَعترِض عليه فهو قد سلّم به ثم اعترض على قول بمقتضاه وذلك لانه ليس كُلُّ من قرأ درى

وإذا اردنا ان نعلّل صحة تفعّل من باب التصريف لناتيَ تجوّل

ومطاوعه تجوّل قلت : جاء في تصريف فَعَل الى أفعَل قول ابن هشام ونقله صاحب الجاسوس (ص ٢١)

« قيل النقل بالهمزة كلُّهُ سماعي وقيـل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحقُّ انهُ قياسي في القاصر سماعي في غيرهِ وهو ظاهر مذهب سيبويهِ »

وقال في فعَّلَ « والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر وفي المتعدّي لواحد نحو علّمتهُ الحساب ولم يُسمَع في المتعدي لاثنين وظاهر قول سيبويهِ انه سماعي مُطلقاً وقيل قياسي في القاصر والمتعدّي الى واحد »

وهذا التردُّد في الحكم مصدرُهُ عدم الإلمام بقواعد علم المباني ولو كان القُدماء على بيّنةٍ منها لما تضاربت آراؤُهم في شيء مما له علاقة بمباني الصِيَغ ومع تناقض اقوالهم يُنتج لنا الأخذُ بها ما يأتي

(اولاً) حَشَدَ القاصر يأتي منه أحشد المتعدي الى واحـد متابعة لمن قال ان افعل قياسيٌ في القاصر والمتعدي الى واحد ولمن قال انه قياسي في القاصر سماعي في غيرهِ

(ثانياً) جال القاصر يأتي منهُ جوّل متابعة لمن قال فَعَّل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد فتقول وَقّفتُ زيداً من وَقَفَ فتوقّف مطاوعة لوقّفته ومثلهُ جوّلتُ زيداً فتجوّلَ

وفي بيان ما ورد على غير صواب في كلام ابن هشام إطالة بحث فأُعرِض عنها واقول

عدم الورود في المعاجم لا يمنع الورود في الاستعمال متى كان للقياس وجهٌ مشروع لذلك يأتي تجوّل وان لم يوردهُ مُعجَم

النقد التاسع

ابتدأ في ضَرَب

انكار المعترض صحة هذا التعبير

« وفي الصفحة المذكورة أيضاً « ابتدى في ضَرَب» مع ان ابتدأ تتعدى بنفسها او بالباء اما بفي فلا . وقد تكررت في الـ ١٠٠ مرتين»

اجيب : ان تعدية الافعال بحروف التعدية يعاد في امرها الى الكتب التي وُضِعت لهذه الحروف كمُغني اللبيب وشروحه لا الى المعاجم . ولصاحب الجاسوس على القاموس مباحث طويلة في بيان قصور المعاجم في تعدية الافعال بالحروف حتى صرّح (ص٢١) بما يأتي

« ومن متفرِّعات صعوبة تعدية الافعال ايضاً معرفةُ أدوات تعديتها فان اهل اللغة (اي اصحاب المعاجم) لم يَستقرُوا ذلك

هذا ما يقوله الشيخ احمد فارس الشدياق اللبناني الذي وصلت يدهُ الى معاجم لم تصل اليها ايدي العلماء القُدَماء ولا الحُدَثاء وأكبّ على مطالعتها برويّة وحذق فقولهُ شهادةٌ حريّة بثقة كلّ منصف . فمن طلبَ الحقيقةَ لا يقتصر على ما في المعاجم من وجوه تعدية الافعال بحرف دون آخر بل عليه ان يتابع علماء النحو والتصريف ويرجع الى ما ورد في كلام الثِقات وما يضعه علم المباني من الاحكام الوطيدة

ثم قال (صاحب الجاسوس) « قال العلامة المحشّي عند قول المصنِّف وذهب بهِ ازالهُ كأذهبه وبهِ ظاهرهُ كاكثر ائمة اللغة

والصرف ان التعدية بأيِّ مُعَدٍّ كان فمعنى الفعل واحد سواء قلنا ذهب بهِ او اذهبه او ذهَّبهُ بالتضعيف فانهـا ادوات التعدية وهو اكثرها دَوَراناً كما اشار اليهِ ابن هشام في المغني واوصل المعدِّيات الى سبع وذهبت طائفة منهم السهيلي ان التعدية بالباء تلزم المصاحبة وبغيرها لا تلزم »

ولنا من ذلك القول النتائج الآتية

(الاول) أفعَلَ وفعَّل للتعدية اذن قول المعترض احشد قاصرٌ لا متعدٍّ غير صحيح فاحشد المتعدي أصل واحشد القاصر فرعه

(الثاني) رجال النحو لا رجال اللغة اصحاب الكلمة في تعدية الافعال بحروف التعدية — وأزيدُ عـلى ذلك ان رجال المباني لا رجال النحو اولى بهذا الشأن

(الثالث) الباء تلزم المصاحبة على قول طائفة منهم السهيلي. والمصاحبة غير مرغوب فيها في ابتدأ فلذلك عدلَ والدي عن الباء الى في راغباً عن المصاحَبة . وصنيعُ والدي وفقُ ما ورد في المعاجم فن ذلك قول القاموس (مادة بَتّ) « وطحن بَتّاً اي ابتدأ في الادارة باليسار » ولم يعترض التاج على تعبيرهِ هذا ونقلَ عبارتَهُ مُحيطُ المُحيط . وكيف يعترض التاج وهو قد تابعه فقال (في مادة بدأ) « ولك البديئة (كسفينة) لك ان تبدأ قبل غيرك في الرمي. فما انكره المعترض عـلى والدي جاء في المعاجم وفي الكليّات (ص ٦) بدأ وابتدأ بمعنى ثم قال ان الله امركم بامرٍ بدأ فيه بنفسهِ فعدّى بدأ بفي

ثم قال المعترض « ابتدأ تتعدّى بنفسها » فما معنى هذا القول أيريد أنْ يقول يجوز ان يقال ابتدأ ضَرَب . فمَن يا تُرَى قال هذا . والصحيح ان الفعل ابتدأ بمعنى شرع يأخـذ اسماً وخبراً ويكون خبرهُ فعلاً مضارعاً في محل نصب فيقال ابتدأ زيد يَضرِب وحينئذٍ لا يكون فعلاً متعدياً فالمتمدي يصل الى المفعول بهِ بنفسه ويَضرِب ليس مفعولاً لابتدأ كما هو معروف عند النُحاة ويقال ابتدأ زيدٌ الشيء بمعنى افتتحهُ وانشأه وليست ابتدأ في ابتدأ ضَرَبَ بهذا المعنى بل هي بمعنى شرع وتعديتها بفي واردة وتعديتها بالباء قـد سَلَّم المعترضُ بصحتها في صدر اعتراضهِ . فاعتراضه ساقط

النقد العاشر

استعمال البتة

انكار المعترض استعمال البتة مع المضارع

« واستعمل (البتة) مع غير الماضي في الصفحة الـ ٦ والـ٤٦ و ٥٤ و ٦٣ و ٨٥ و ٨٧ فقد جاء في مادة (اب د) في الصفحة الرابعة من محيط المحيط قولهُ « ابداً ظرف زمان يكون للتأكيـد في المستقبل نفياً وإثباتاً لا لدوامه واستمرارهِ فصار كقطّ والبتـة ولا افعله او أفعله ابـداً كلّيات » فيؤخذ من ذلك ان البتة انمـا تُستَعمل في تأكيد الزمان الماضي كقط لا غير »

اجيب : الكُلّيَاتُ من أُمهاتِ الكُتُب اللغَوية وتُقبَل محتوياتها اذا طابقت مؤلفات اللغويين لا متى عارضَتْ إجماعَ المَعاجِم كما جاء قولها في البتة . وهذا مقام البيان عمّا في المعاجم

في الصحاح « ويقال لا افعلهُ بتةً ولا افعلهُ البتةَ لكل امرٍ لارجعة فيه » وفي مختاره ذلك النصُّ عينُهُ . وفي المصباح « قال ابن فارس (صاحب المُجمَل) ويقال لما لارجعة فيه لا افعله بتة » وفي القاموس « ولا افعله البتةَ وبتَّةً لكل امرٍ لارجعة فيهِ . ولم يرد في الاساس ذكر لهذا الحرف . وفي التاج علاوةً على قول القاموس هي « قال ابن بري مذهب سيبويهِ واصحابه ان البتة لاتكون الا معرفة وانما اجاز تنكيره الفرَّاء وحدَهُ وهو كوفي » وفي محيط المحيط في مادة (بَتَّ) : « وقولهم لا افعلهُ البتةَ ولا افعله بتةً والتنكير قليل اي هذا القول قطعةٌ واحدة لارجعة فيه ولا تردُّد » ونقل البستان عبارة التاج عينها . وفي معجم الطالب « لا افعله البتةَ للامر لارجعة فيه »

فنرى هذه المعاجم أدخلتِ البتةَ على الفعل المضارع المنفيِّ بلا . وعبارة والدي رحمه الله في قولهِ « ولا يأتي منه تضرُّب ... البتةَ » على مثالها

والخلاف بين اصحاب المعاجم نجدهُ في ال البتــة فالصحاحُ ومختارهُ قدَّما التنكيرَ على التعريف والمصباحُ اقتصر على التنكير والقاموس قدَّم التعريف على التنكير وتابعه محيط المحيط واقتصر مُعجَمُ الطالب على التعريف وذهب التاج والبستان الى ان التنكيرَ قولٌ للفرَّاء والتعريفَ مذهب سيبويهِ

وقد عارضت أقوالُ المعاجم قول الكُلّيَّات ونقل محيطُ المحيط قولَ الكليات في مادة (ابد) وقولَ اصحاب المعــاجم في مادة

(بتّ) دون ان ينفي ما بينهما من التناقض ولا رجّح احدهما وهذا ضعف ظاهر . فليس كل قول يُؤخَذ بهِ فقد روى ابن الأنباري في كتابهِ طبقات الادباء ان يونس كان يقول «ليس من احدٍ الاّ وانت آخِذٌ من قولهِ وتاركٌ الا النبيّ » وكان على محيط المحيط ان يؤيّد مذهب الكُليّات بالدليل او ينفيه بالدليل اما الدليل على خطاء مذهب الكليات فجاء في بستان العلامة الجليل الشيخ عبدالله البستاني في مادة (بَتّ) وهو قولهُ « وقال الخليل الامورُ على ثلاثة انحاء شيءٌ يكون البتةَ وشيءٌ لا يكونُ البتةَ وشيءٌ قد يكون وقد لا يكون . فاما ما لا يكونُ فما مضى من الدهر لا يَرجِعُ واما ما يكونُ البتةَ فالقيمةُ تكون لا محالة واما شيءٌ قد يكون وقد لا يكون فمثل قد يمرض وقد يصحُّ » فادخل الخليل البتةَ على المضارع موجباً ومنفياً والخليل امام اللغويين والنحاة فالصواب في جانبه لا في جانب الكليات

النقد الحادي عشر

استعمال رَبَّك وتربك

انكار المعترض ربك وتربك

« وجاء في الصفحة الـ ٩ « من التربُّـك والإشكال » وفي الصفحة الـ ٨٥ « وتربيك المتعلمين » مع انه لم يرد في اللغة حرفاً رَبَك وترَبَّك ليصحّ ان يُقالَ تربيكٌ على أنه ورد ارتبك ولَبَك وتلبَّك فقلبَ الـلامَ راء من الفعلين الاخيرَين لانهما من مخرج واحد وكثيراً ما يلتبس لفظهما حتى في اللغات الافرنجية »

اجيب : ان المعترض يذهب الى ان المعاجم جامعة مانعة وهذا ما اقمتُ آنفاً الادلة العديدة على بطلانهِ

وقد جاهر والدي رحمه الله مراراً بان المعاجم حُجَّة في اصول المَوادِ وليست حجة في مـا عدا تلك الاصول فمن ذلك قولهُ في صدر رسالة جيّد

« يُبنَى علمُ اللغة على رُكنَين السَّماع والقياس والسماع الآنَ عبارةٌ عمَّا في معاجم اللغة . ولكنَّ المعاجم غيرِ مستوعبة اللغة ولا مُحرَّرة العبارة ولا مدققة المعاني ولا مستكملة المطالب ولا مستقصية المواد فقلَّما تصلح مرجعاً الا في اصول الموادِّ المذكورة ولهذا يجب أن يكون اعتمادنا في المباحث اللغوية على القياس إلاَّ في أصول الموادِّ المذكورة في المعاجم »

وجاء له في (ص ٣١ منها) « فان قيل انما ورد في المعاجم جمع سَيْر على سُيُور دون أَسيار قلتُ وردَ أَسيار في قول سالم ابن دارة

لا تأمننَّ فزاريّاً خلوتَ بـهِ   على قَلوصك واكتبها بأسيارِ

ومع شهرة هذا البيت وشهرة قائلِهِ وحادثته وتعريض شريك ابن عبدالله النمري بهِ لعُمَر ابن هبيرة الفزاري ووقوع الاسيـار قافية لا حَشواً لم تذكر المعاجم الأَسيار . فالمعاجم غيرُ مستوعبةِ اللغة ولا بُدَّ من الاعتماد على القياس »

وازيد على ذلك أن الشعراء والكُتَّاب والخطباء يجمعون زَهراً على زهور . أمَّا في المعاجم فما يأتي :

في الصحاح « زهرة الدنيا بالتسكين غضارتها وحسنها وزهرة النبات ايضاً نَوْرهُ وكذلك الزَهَرة بالتحريك » ولم يورد جمعاً . وفي المختار تلك العبارة عينها . وفي المصباح « وزهرة النبات نورهُ

الواحد زهرة مثل تمر وتمرة وقد تُفتح الهاء » ولم يورد جمعاً

وفي الاساس « وقد أزهر النبات وله زهر وازهار وازاهير» فلم يورد زهوراً . وفي القاموس « الزَهرة ويُحرَّك النبات ونَورُهُ او الاصفر منهُ ج زَهر وازهار جج ازاهير » فلم يورد زهوراً . وفي التاج ما في القاموس عينه . وفي محيط المحيط « الزَهرة والزَهَرة النبات ونورهُ او الاصفر منه ج زَهر وأَزهار وأَزاهير والعامة تقول زُهور » وفي البستان » الزَهر ويُحرَّك نَور كل نبات الواحدة زَهرة وزَهَرة ج أَزهار جج أزاهِر »

فهذه نُصوصُ المُعاجم قدخلت من زُهور الا محيطَ المحيط فقد ذكرها وقال انها عامية وليس ذلك بصحيح

والحقيقة ان في مادة زَهر حرفان هما زَهر وزَهَر فجمع زَهَر على ازهار هو الجمع المطَّرد قياساً في فَعَل ويُجمَع أزهار على ازاهير كما قال القاموس مثل اقوال واقاويل واظفار واظافير واما جَمع زَهر الساكن العين فعلى زُهور وأَزهُر كحَرف وحُروف وأحرُف . ويُجمَع أَزهُر على أزاهِر كأضلع على أضالِع وأرهُط على أراهِط .

اما الزُهور فجمع زَهر بمقتضى القياس وقد اورده المصباح في مادة رَوض قال « الروضة الموضع المُعجِب بالزُهور » . وقد ترك جمع زهر على زُهور في مادته « لا في حرفه » لانه من أيمة القياس كما أورد في مادتي (خَلف) و (عسف) القول باطراد القياس

ومما أوردتهُ في هذهِ الكلمة يثبت ما يأتي

(اولاً) ما من مُعجَمٍ مما ذكرتهُ أتى بقولهِ مُحرَّراً ولا كاملاً

(ثانياً) اهملت هذه المعاجم زهوراً وأورده المصباح في باب روض. وها اناذا اورد مثالاً آخر «تَمشاقاً» فقد اورد الجوهري في صحاحه قول الشاعر

ما بالُ عينِك عاودت تَمشاقها
عينٌ تَبَقَّ عينُها تَبْقاقها

وقال في مادة عشق «عَشِقه عشقاًمثل عَلِمَهُ عِلماً وعَشَقاً أيضاً عن الفرّاء» ولم يذكر تمشاقاً. فجاء الفيروزابادي على اثره وزاد عليه المَعْشَق ولم يذكر تَمشاقاً واستدرك التاج عليه حروفاً لم يرد تَمشاق فيها. ولم يذكر هذا الحرف محيطُ المحيط. اما المعاجمُ الموجزة فتُعذَر لاهمالها له. وكيف يصحُ انكار تمشاق مصدراً وقد استشهد الصحاح ببيت أورَدَ هذا الحرف فيه. ومثل تَمشاق «تَصهال»

ففي الصحاح مصدر صهل الصهيل والصُهال وزاد القاموس صاهلة ولم يستدرك التاج تَصهالاً ونقل محيط المحيط عن القاموس ما جاء فيه. وورد تَصهال في شعر المتنبي قال

وان تكن مُحكَمَاتُ الشُكْل تمنعني
ظهورَ جريٍ فلي فيهنّ تَصهالُ

وقال اليازجي في شرح هذا البيت انه اخرج تَصهالاً مخرج تَسيار ونحوهِ فلم يتعرّض لتأييد المتنبي ضد المعاجم ولا لتأييد المعاجم ضد المتنبي أما والدي رحمه الله فاورد في اللمع النواجم (ص ٦٢) ما يأتي

التَفعال كالتَطواف والتَصهال والتَجوال قيل هذا البناء مُطّرِد

وقيل مقصور على السماع [١] وعندي انه لو قيل باطرادهِ في ما يقبل الزيادة في نفسهِ كالضَرب والعِلم والجَهل ومنعهِ مما ليس كذلك لما كان بعيداً عن الصواب

وليس والدي بأول من قال بالقياس ففي المزهر للسيوطي ان ابن فارس كان يقول بالقياس . وابن فارس شيخُ الصاحب ابن عبَّاد ومؤلف المُجمَل والصاحبي يعدُّ شيخ عصرهِ في اللغة

واورد السيوطي في الاقتراح قول المازني « أن ما قيس على كلام العَرَب فهو من كلامهم » اي ان القياس يُعمَل بهِ . وقال صاحب المصباح « عدم السماع لا يقتضي عدم الاطِّراد مع وجود القياس (مادة خلف) وجاء في محيط المحيط (في مادة قول) « القَيل الملك او من ملوك حِمْيَر اوهو الرئيس دون الملك الاعلى ج أقوال واقيال ويُجمَع على قُيُول ايضاً بناءً على ظاهر اللفظ وان لم يُسمَع » [٢]

(١) القائل بالقياس الرُّومي صاحب الصحاح قال في مادة عسف « وهو راكب التعاسيف وكأنه جمع تَعساف بالفتح والتفعال مطرد من كل فعل ثلاثي » والقائل بالسماع الرضيُّ شرح الشافية قال « اذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيتهُ على التفعال وهذا قول سيبويه وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد » وقد جاء في النقد الاول من الجاسوس كلام مستوفى في هذه القضيـة منه ان الامام المناوي عدَّه من المصادر القياسية . وكان على اليازجي ان يؤيد قولَ المتنبي بان يفعول وتَفعال عند بعض الأئمة من المصادر القياسية او يُضعِف مذهبهُ ويردّهُ

(٢) قيل وزان فَعل وجمع فَعل على فُعول قياسي ولذلك قال بصحة هذا الجمع وان لم يُسمَع

والعلّامة الجليل الشيخ عبدالله البستاني صاحب البستان سألتهُ مرةً عمن نقلتَ قولك « جَلّسَهُ جعله يجلس كأجلسه » في بستانك ولم يرد جلّس في المعاجم الصحاح ومختصره والاساس والمصباح والتاج ولسان العرب وهي المعاجم التي بين ايدينا فقال سأنظر واجيب . وزرته بعد أسبوع فقال أثبتّهُ بالقياس

ثم اقول ربّك بمعنى خلّط قال الصحاح « رَبكتُ الشيء أربكه رَبكاً خلطتهُ » والخلط يقبل التكثير فورد التخليط وأثبته الصحاح قال « التخليط في الامر الإفساد فيه » وقال القاموس « خلّطهُ يخلطهُ وخلّطهُ مزجهُ » وفي التاج « خلّطه تخليطاً مزجهُ » والربكُ الخلطُ زنةً ومعنى فما وجه مجيء خلّط ومنع مجيء ربّك . ولاريب في ان الامرَ الذي ينبغي أن نورده من مادة خلّط يخلط ينبغي ان نورده من مادة ربك يربك . وتفعّل يأتي مطاوعاً لكل فعل جاء على وزن فعّل . فتقول ربّكَ زيدٌ كلامهُ فتربّك

ومنهج المعترض انه يجب الوقوف عند ما ورد في المعاجم ما من محقق يسلّم به لأنه يُضيعُ على اللغة الكثيرَ الكثير ويعارضهُ أصحاب المعاجم انفسهم بدليل ان صاحب القاموس اورد كثيراً من الحروف التي لم يُثبتها في ابوابها وكذلك صاحبا الصحاح والمصباح . بل يقع عن الاقتصار على ما اورده المعاجم ان يُعدّ الصحيحُ الاصيلُ عامياً لا صحة لهُ كما مرّ معنا في حرف زهور

واورد التاج في (مادة كذب) استدراكات على القاموس منها « الكُذُب جمع كذوب مثل صَبور وصُبُر ومنه قرأ بعضهم ولا تقولوا

لما تصف السنكم الكُذُب كذا في لسان العرب وزاد شيخنا في شرحهِ « وقيل هو جمع كاذب على خلاف القياس او جمع كِذاب ككِتاب مصدر »

فانك ترى في هذا المنقول تضارباً وقولاً بالرأي الخاص . فان عَدَّ فُعُلٍ جمعاً لفاعل على غير القياس من الذهول عن القياس بمكان ودليل ذلك ان امرئ القيس قال

اذا ذُقتُ فاها قُلتُ طعم مدامةٍ معتّقة مما تجيء بـهِ التُجُرْ

فقال شارح ديوانه الوزير ابو بكر عاصم ابن ايوب التُجُر جمع التِجار والتِجار جمع تاجر [1] وقد أقرَّ القاموس ذلك في مادة (تجر) ويصح ان يجيء كُذُب جمعاً لكَذوب كصُبُرٍ وصَبُور وبسكون القلب ايضاً كصُبْر فجاء في شعر الاخطل (ديوانه ص ٢٤)

ولكن رآك الله موضعَ حقهِ على رغم اعداء وصَدّادة كُذْبِ

ولم يرد في القاموس ولا في التاج كُذْب وهو جمع كاذِب كجُهْل جمع جاهل وجمع كَذوب أيضاً . اما أيٌّ من فاعل وفَعول هو الاصيل في ان يرد جمعهُ على فُعُل او فُعْل فن خصائص علم المباني ولم يَرِد في المعاجم صَدّادة والقياس يقبلها مثل رَمّاحة ونَبّالة. فانظر كيف يحول الوقوف عندما أوردهُ أصحابُ المعاجم دون استقصاء ما جاء عن العرَب

ومن يُلقِ نظراً في دواوين الاخطل والفرزدق وجرير ورؤبة

---

(١) لي تخريج آخر هو : يُجمَع التاجر على تَجر كقائم وقَوم والتَجر على تِجار كَبَحر وبِحار وتِجار على تُجُر ككِتاب وكُتُب

يجد فيها حروفاً كثيرة من الأفعل والمفردات والجموع لا ورود لها في المعاجم . فمن ذلك قول لأخطل (ديوانه ص ١٩)

يَخِدن بنا عن كلِّ شيءٍ كأننا أخاريسُ عيُّوا بالسلام وبالنَّسبِ

ولم تورد المعاجم أخاريسَ ولنا في تخريج صحتها سبيلان اولهما انه ورد أطروش في صفة الأصمّ ويُجمع على أطاريش كأسلوب واساليب . فليس بعيداً عن القياس بجيء أخروس في صفة الأخرس لان الخَرَس والصَمَم آفتان متماثلتان [1] . والثاني ان أخرسَ يُجمع على خُرْس من القياس المُطَّرد وجمع خُرْس أخراس كعُنق وأعناق وجمع أخراس اخاريس كأصحاب وأصاحيب فبالقياس نصل الى صحة ما ورد في شعر الاخطل وقد أهملَ اصحابُ المعاجم الجلاء عنه بل اهملوا ذكرهُ

وجاء للاخطل ايضاً (ديوانه ص ٢٠)

ملوكٌ وأحكامٌ واصحاب نجدةٍ اذا شُوغبوا كانوا عليها الى شغبِ

وأحكام هنا اما جمع حكَم كابدال جمع بَدَل وهذا الجمع قياسي ولم يورده القاموس ولا استدركه عليه التاج فانه اكتفى بان يقول في بيته يؤتى الحكَم وانشد ابن برّي

اقادت بنو مروانَ قيساً دماءَنا
وفي الله ان لم يحكموا حكَمٌ عَدلُ

او جمع حاكم كأشهاد جمع شاهد وأطهار جمع طاهر ولم يذكر

---

(١) جاء لبعضهم قول يتضمن انكار ورود أطروش فالتخريج الثاني أقيس ولا مردَّ عليه

ذلك القاموس ولا التاج واقتصرا على حُكّام جمع حاكم كـكُتّاب جمع كاتب وزاد محيط المحيط حاكمين

وجاء ايضاً قوله (ديوانه ص ١٧٩)

نسيرُ الى من لا يغبّ نوالُهُ　　ولا مسلمٍ أعراضَهُ لسُبُوب

ولم يرد في المعاجم جلاءٌ عن سُبوب وهو اما جمع سَبّ بمعنى شتم مصدر سَبّ منقولاً من المصدرية الى الجنسية كالدُموم جمع ذم قال أُمية ابن ابي الصلت (شعراء النصرانية ص ٢٣٧)

سلامك رَبّنا في كل فجر　　بريئاً ما تعنّتك الذُمومُ

او جمع سِبّ بمعنى المُسابّ كما جاء في قول عبد الرحمان ابن حسّان

لا تَسُبَّنَّني فلستَ بسِبّي　　ان سِبّي من الرجال الكريمُ

على مثال خِرق (الرجل السخي) وخُرُوق ولم تورد المعاجم هذا الحرف . وجاء لمحمد ابن عبدالله ابن نمير الثقفي في زينب ابنة يوسف اخت الحَجّاج الثقفي (اخبار النساء ص ١١ طبع سنة ١٣١٩)

تضوّع مسكاً بطنُ نعمان اذ مشت　　بـهِ زينب في نسوةٍ عَطِراتِ

دعت نسوةً شمّ العرانين كالدُمى　　أوانسَ ملء العَينِ كالظَّبياتِ

فلّتْ يعافيرُ الظباء تناولت　　يناعَ غُصونِ الورد مهتصرات

فلم يرد في المعاجم جلاءٌ عن يناع وهو اما بضم الياء او بفتحها او بكسرها فالبضم والكسر جمع يانع مثل راعٍ ورُعاء او بالكسر جمع يَنيع كعِظام وعظيم او بالفتح كشَباب وشابّ واليك ما في المعاجم

الصحاح ينع الثمرُ ينِع ويينع ينعاً وينعاً وينوعاً اي نضج

وجمع اليانع ينع مثل صاحب وصحب عن ابن كيسان [1] . وفي مختاره ينع الثمر اي نضج وبابه ضرب وجلس وقطع وخضع وينع ايضاً بضم الياء في مضارعه والينيع واليانع كالنضيج والناضج وجمع اليانع ينع كصاحب وصحب عن ابن كيسان

وفي الاساس « ثمرة يانعة وموتعة نضيجة وقد ينعت واينعت ورمأن ينيع » ولم يرد يانع . وفي المصباح « ينعت الثمار ينعاً من باب نفع وضَرَب ادركت والاسم اليُنع بضم الياء وفتحها واينعت بالالف مثله وهو الاكثر استعمالاً » وفي القاموس « ينع الثمر كمنع وضرب يَنعاً ويُنعاً ويُنوعاً حان قطافه واليانع الاحمر من كل شيء والثمر الناضج كالينيع كأمير ج يَنْع بالفتح » وفي التاج ما في القاموس

فالمعاجم لم تذكر جمع يانع على يناع وذكرت جمع يانع على يَنع وهذا غلط « فان ما يُجمع من فاعل على فَعْل يُشتَرَط فيه ان يكون صفة لذي حياة دالة على حالة مُكتَسَبة تستلزم للمجموع هيأة حتى يشار اليه كالواحد . وهي اما حسّية كالركب او حسيّة معنوية كالصَّحْب » (المنهاج ص ٧٣) وتأتي للعاقل كما جاء في المثال ولغير العاقل كالطير والسَّرح والذَّود (ص ٧٤) وليس اليَنْع من هذا النوع فهو كالخَلق من المصادر المنقولة الى النعت والمصدر المنقول الى النعت يجيء للمفرد والمثنى والجمع كعَدْل فيقال ثمرة يَنْع

(١) آثرتُ نقل ما في الصحاح على علاّته ليقف القارىء على صعوبة اسلوب هذا المعجم النفيس الذي كان من الواجب خدمته بالشكل كما خُدِم القاموس

وثمرتان يَنِع وثمار يَنع كما يقال رجل عَدْل ورجلان عَدْل ورجالٌ عَدْل وخصصت المعاجم مادة يَنَع بالثمر واما الشاعر فقال يناع غصون من باب تقديم النعت على المنعوت والأصل غصونٌ يناع فجعل اليَنع من صفات الغصن والمعاجم لم تذكر ذلك فان قيل ان الغصن في قول الشاعر حرف مجازي والحقيقة الثمر فهو من باب تسمية الشيء باصلهِ او بمكانهِ قلت ان الحقيقة اصل والمجاز فرع والحقيقة اولى حيث لا دليل على ان الحرف مجازي ولو اراد الشاعر الثمر لقال يناع ثمار او يناع زرور (جمع زِرّ) والقرينة تمنع الثمر فانه قال مهتصرات والاهتصار للغصن لا للثمر قال امرؤ القيس.

فلما تنازعنا الحديث واسمحت هصرتُ بغصن ذي شماريخ مَيّال

هكذا روى الجوهري في مادة هصر وفي ديوانهِ اسمحت ولو اراد الثمر لقال مُقتَطَفات فالمعاجم لم تستوف معنى يَنَع ولا ذكرت جمع يانع الحقيقي. وجاءت بما ليس جمعاً وعَدّتهُ جمعاً وكلٌّ من هذهِ الامور إفساد للغة واطفاء لمنارها وايقاع للشك في صحة احكامها. وقول العامة غصن يانع فصيح صحيح وقد جاء في شعر عمرو ابن معدي كرب رُمّان ينيع وفي شعر يزيد ابن معاوية ابن ابي سفيان «الزيتون قد ينعا» قال (خزانة الادب ١ ص ١٤٩)

آبَ هذا الليل فاكتنعا وأمَرَّ النوم فامتنعا
راعياً للنجم ارقبهُ فاذا ما كوكب طلعا
حان حتى انني لارى انه بالغور قد رجعا
ولها بالماطرون اذا أكل النمل الذي جمعا

خرفةٌ حتى اذا ارتبعت ذكرت من جلّق بيعا
في قباب حول دسكرة حولها الزيتون قد ينعا

فهو يقول ان من تغزّل بها اذا اكل النمل ما يجمعه خرفة اي كل ما يجمعه من النبات والثمار وغيرها وذلك الاكل واقع في فصل الشتاء فارتبعت اي فدخلت في فصل الربيع ذكرت من جِلق كنائس موقعها في قباب حول دسكرة حولها الزيتون اليانع فالزيتون هنا الشجر لا الثمر لأن زمن نضج الزيتون يكون في آخر فصل الخريف واوائل فصل الشتاء ونضج الزيتون في فصل الربيع غير واقع في دمشق اليوم فلم يقع في عهد يزيد فان الاصل بقاء ما كان على ما كان ومَن يقول انه كان واقعاً ينبغي له ان يجيء بالبيّنة لان البيّنة تجيء للجلاء عن غير ما يقتضيه الظاهر . فيَنَعَ الزيتونُ في شعر يزيد بمعنى أزهرَ . والربيعُ عهد إزهار الزيتون وسواه من الشجر المثمر فالغصن اليانع انما هو الغصن الذي زانهُ النَوْر هذا ما ينطق بهِ لسان العامة وهو ما اراده يزيدُ وقد أهملتِ المعاجم ذكرَهُ

هذا جانب صغير مما اغفلت المعاجم ذكرَهُ ولو اتسع لي المقام لجئت بمئات من الافعال والاسماء وردت في كلام أمراء الشعر والنثر ولم يرد الجلاء عنها في المعاجم . وهذا ما اراه واجباً على المجامع العلمية في الحكومات المنتسبة الى لغة العروبة ولكنَّ تلك المجامع انصرفت عن هذه الغاية النبيلة الى شؤون اخرى ليست من اللغة في شيء واني اتحدّاها جميعاً فمَن لها بحث كهذا في ما نشرتهُ

أعضاؤها . وعلامَ لا تنصفني هذهِ المجامع فتعترف بمكانتي فالمجمعان العلميان في لبنان وسورية وصل اليهما كتاب المنهاج السوي فما تكرّما ببيان عن وصولِهِ وقد مرّ على الوصول عهد طويل

النقد الثاني عشر

التذكير والتأنيث في الخمر

ذهاب المعترض إلى ان التأنيث اولى من التذكير بالخمر

« وجاء في الصفحة الـ ١٢ « تَخلّل الخمر » والأولى ان يقال تَخلّلتِ الخَمرُ »

اجيب (اولاً) ان تذكير الخمر وارد ومن المعلوم انه متى صَحّ في كلمةٍ لغتان لا يجوز تخطئة من ذهب الى إحداهما وهذا القرآن يأتي بلغاتٍ متعددة للقول الواحد مثل الطفل الذي والطفل الذين وقد تقدم منا في النقد الثالث ان طُفيلاً الغنوي قال أوفى ووفى . ولا يجيز علماء ادب البحث هذه المعارضة لان المتكلم يجوز له ان يستعمل كل حَرفٍ ثبتت صحته

(ثانياً) الخمر اسم جنس فيصح أن يرد تذكيره وتأنيثه فمن قال بالتذكير مصيب ومن قال بالتأنيث مصيب . وغير خافٍ على والدي تأنيث الخمر بدليل انه اورد في بعض مباحثه قول امرىء القيس

حلّت لي الخمرُ وكنتُ امرءاً عن شربها في شُغُلٍ شاغلِ

وقد فضّل التذكير لانه الأصل والتأنيث فرعٌ واستعمال الاصل اولى من استعمال الفرع وقد ألف العامّة التذكير ونفروا من التأنيث وما يفهمونه ويستحسنونهُ وله وجه صحة اولى ولو

كان فرعاً وهذا المذهب يختارهُ العلاّمة الجليل المحقق جبر ضومط فأحرى ان يُختار وهو أصلٌ والضَرَب اسم جنس نوعي كالحمر فيصح فيه التذكير والتأنيث فيقال ضَرَبٌ أبيَض وضَرَب بيضاء قال الهذلي (مادة ضرب في التاج)

وما ضَرَبٌ بيضاء يأوي مليكُها الى طَنَف اعيي براقٍ ونازل

فمن يا ترى يختار التأنيث على التذكير . ومثل الحمر المطيّ فجاء التذكير في قول حاتم (شعراء النصرانية ص ١٠٨)

ولا تسأليي واسألي بي صُحبتي اذا ما المطيُّ بالفلاة تَعَوّرا

وجاء التأنيث في قول هُدبة ابن خشرم (حماسة ٢ ص ١١٢) « نُزجي المطيُّ ضُمَّراً سواهما » وفي قول ابن احمر الباهلي (خزانة الادب ٤ : ٣١)

بتيهاء قَفرٍ والمطيُّ كأنّها
قطا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بيوضُها

فأنّث المطيَّ والقطا وكل منهما اسم جنس واحده بالتاء (مطيّة وقطاة) وهما قابلان للتذكير أيضاً ومثال تذكير القطا قول الشاعر (الخزانة ٤ : ٣٢)

يُضِلُّ القطا الكدريُّ فيها بيوضَهُ ويعوي بها من خيفة الهلك ذيبُها

وجمعت خرنق اخت طرفة التأنيث والتذكير في بيت واحد قالت (شعراء النصرانية ٣١٣)

الستَ ترى القطا متواترات
ولو تُرِك القطا اغفى وناما

والسحاب يذكَّر ويؤنث وتذكيره الكثير وتأنيثه في قول مالك ابن الريب (الخزانة ١ : ٣١٩)

اذا متُّ فاعتادي القبور فسلِّمي
على الرمس أُسقيتِ السحاب الغواديا

والقنا يُذكَّر ويؤنث وقد ورد شاهد التذكير في قول لاخطل « اذا ما القنا الخطيُّ عُلِّت مخاضبُه » والتأنيث في قوله

ومن ربط الجحاش فان فينا قناً سُلُباً وافراساً حسانا

وسُلُب جمع سَلوب اي تسلب الانفس . وقال ابو الاخيل العجلي (الحماسة ٢ : ١٢٨)

كفى حَزَناً ان لا ازال ارى القنا
تمجُّ نجيعاً من ذراعي ومن عضدي

وكذلك العِماد فتذكيره كثير وتأنيثه في قول عمرو ابن كلثوم

ونحن اذا عِماد الحيِّ خرَّت عن الاحفاض نمنع من يلينا

ونقل محيط المحيط عن الاقتراح ما يأتي : « قال ابو عمرو (ولم يعيِّنه ولعلّهُ ابن العلاء) سمعتُ اعرابياً يمانياً يقول فلان لغوب (احمق) جاءته كتابي فاحتقرها فقلتُ اتقول جاءتهُ كتابي فقال أليس بصحيفة » اقول وخيرٌ من ذلك ان يقول الكتاب اسم جنس كالوَرَق والزهر فيقبل التذكير والتأنيث كما جاء زهر نافح وزهر نافحة وورق رخص وورق بوالٍ . وقد يُعترَض بأن اسم الجنس الجمعي يقبل التاء في واحده كزهرة وورقة . والجواب (اولاً) انه ليس كل اسم جنس يقبل التاء ففي شرح قول الشاعر (الحماسة ٣ : ١٧٣)

قد كان قبلك اقوام فُجِعْتُ بهم خَلَّى لنا فقدُهم سَمعاً وأبصارا

قال « سمعاً وابصاراً لان السمع اسم جنس فهو كالجمع »
قلتُ ولم يرد في سمع سمعة [1] . (ثانياً) لا مانع من ان يقال
كِتابة إلاَّ انه يلتبس حينئذٍ بالمصدر . وربما لو ورد لَعُدَّ غريباً
فالخيط اسم جنس كالورق وجاء في قول ابي ذؤيب واحده بالتاء
قال (المزهر ١ : ١٢٢)

تدلّى عليه بين سِبٍّ وخيطة شديدُ الوصاة نابلٌ وابن نابلِ

فقال السيوطي « ان الاصمعي قال ان الخيطة لم تأتِ في شعر
او نثر الاَّ في هذا البيت » وعندي ان الاصمعي قال قوله هذا
ذاهلاً عن ان اسم الجنس الجمعي لا مانع من ان يكون واحده
بالتاء حين يقبلها

وتذكير الغُصْن كثير وجاء تأنيثه في قول أُمية ابن ابي الصلت
(شعراء النصرانية ٢٢٣)

كبكا الحمام على فروع الأ يك في الغصن الجوانحْ

فهو اما ان يقبل التاء في واحده فيقال غصنة وهذا غير ممتنع
واما ان يقال غُصُن بضم الصاد جمع لا مفرد فيكون حينئذٍ جمعاً
لغَصَنٍ لا لغُصْن على مثال رَهْن ورُهُن ونَجم ونُجُم ويجوز الإسكان
أيضاً كنُط جمع نَط ورُهْن جمع رَهْن فإذا صحّ القول الاول ثبت
على المعاجم إهمال غُصنة أو ثبت الثاني ثبت عليها اهمال غَصَن .

(١) والفَرَس يُطلق على المذكر والمؤنث لانه اسم جنس جمعي واختلف
العلماء في مجيء فَرَسة ومن انكر اكثر ممن قبل

ومما يجب ذكرُهُ ان النحاة خرَّجوا قول الشاعر

مرّت بنا في نِسوةٍ خولةٌ والمسك من اردانها نافحَهْ

على ان المراد رائحة المسك فحذف المضاف وبقي الخبر مؤنثاً والذي اراهُ انه عدَّ المسك سم جنس فصحَّ له تأنيثهُ كما صحَّ تأنيث الضَرَب وكذلك قول جرير (عن ديوانه)

لمَّا اتى خبر الزُبير تواضعت سُورُ المدينة والجبال الخُشَّعُ

فانه عدَّ السور اسم جنس فجاز له تأنيث الفعل وهذا التخريج افضل من ان يقال ان تأنيث الفعل لان السور مضاف الى المدينة فاكتسب المضاف من المضاف اليه التأنيثَ

ومما يقبل التذكير والتأنيث الضَبُع والسَبُع والحية والأفعى والبلب والروض قال صاحب محيط المحيط « الروض مصدر وجمع روضة اوشبه جمع وهو الاصحُّ بدليل وصفه بالمذكر كما في قول الحريري

كانوا اذا ما نجعة اعوزت في السنة الشهباء روضاً اريضْ

ففي قوله « شبه جمع هو الاصح » دليل ان اسم الجنس لا يُعدّ جمعاً وانه يصحُّ تذكيره فدعاهُ الاصح ويصح تأنيثه قال ابن قيس الرقيات مادحاً عبدالله ابن جعفر (كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة طبع سنة ١٣١٢ في مصر)

اتيناك نثني بالذي انت أهله عليك كما اثنى على الروض جارُها

ويتحصل من ذلك ان قوله « الزهرة ج زهر » خطأ لان الزهر اسم جمع وشاهده من قول الحريري لا يقوم لان وزن فعيل يرد للمذكر والمؤنث والشاهد في هذا الباب يجب ان يكون لا وجه في صرفه عن انه مذكر .

والقَصَب والأَباء بمعنى وكلاهما اسم جنس وقد جاء فيهما التذكير والتأنيث فقول الصحاح الأَباء واحده اباءة هو الاولى وقول القاموس ونقل قوله محيط المحيط أباءة ج أباء غير الاولى

وكلُّ حَرْف اخرجته من الافراد الى الجنس يصير جمعاً ومثنىً فضلًا عن الإفراد فقد اخرجت خرنق اخت طرفة المُهْرَ من الفردِ الى اسم الجنس في قولها (شعراء النصرانية ٣٢٥)

من غيرِ ما فحش يكون بهم في مُنتَج المُهُراتِ والمُهْرِ

فجمعت المُهرة على مهرات وابقت المذكَّر المهر على إفرادهِ وقد دلّت القرينة على انها ارادت الجنس لا المفرد . ومن ذلك جاء في قول الأخطل (ديوانه ٣٠٠)

الم ترَ قيساً في الحوادث أُورثت علىَّ بمنٍ والسعيد سعيدُ
لقد علِموا ما اعصُرْ بأَبيهمِ ولكنَّهُ جارٌ لهم وعَبيدُ

اي جيران وعبيد وكذلك قوله (ديوانه ٢١٧)

فنحن أخٌ لم يُلقَ في الناس مِثلُنا
أخاً حين شاب الدهر وابيَضَّ حاجِبُهْ

اي نحن إخوةٌ . وقول المعترض « ان المانع هنا هما وزن الفعل والعلمية » لا يصحُّ الأَ متى جعلنا المانع اسم جنس فيقبل حينئذٍ ان يكون للمثنى . ومن ذلك اطلاق الطفل على المُفرَد وعلى الجنس فعدُّ الطفل مفرداً كثير شائع وجنساً وارد في القرآن الكريم . وقول محيط المحيط « قد يكون الطفل واحداً وجمعاً لانه اسم جنس » قد تابع فيه الصحاح لقائل « وقد يكون الطفل واحداً

وجمعاً مثل الجُنُب قال تعالى او الطفل الذين لم يظهروا »

فتخطئة والدي في تذكيره الخمر كتخطئة القرآن في اختياره الطفل جمعاً في الآية الآنفة الورود وهذا ليس مما يحسن صدوره

النقد الثالث عشر

الكلام في كمش بمعنى أعجل
انكار المعترض هذا الحرف

« وجاء في الصفحة الـ ١٨ (كمشتهُ نفسُهُ عن كذا فانكمش) وقد تكررت هذه اللفظة في الـ ١٩ والـ ٢٠ مع ان كمش (الابل) صرّها وكمش الزادُ فني وانكمشَ أسرَع . هكذا في المعاجم وقد قال المتنبي

وما وُجِد اشتياق كاشتياقي ولا عُرِف انكماش كانكماشي »

اجيب : ان المعاجم لم تقتصر على كمش الابل وانكمش الزاد وانكمش اسرع واليك الدليل :

في الصحاح : الكَمْش الرجل السريع الماضي .وقد كَمُش بالضمّ كَماشة فهو كَمِش وكَميش وكَمَّشتهُ تكميشاً اعجلتهُ وانكمش وتكمَّش اسرع واكمشت الناقة اي اصررت أخلافها اجمع »

وفي الاساس « رجل كميش وكمش عزوم ماض ٍوقد كمش كماشة . وانكمش في سعيه وتكمش اسرع قال امرؤ القيس

ومجدّة اعملتها [1] فتكمّشت رَتكَ النعامة في طريق حامي

وهو منكمش في الحاجات . وانكمش الفرس في جريه .اسرع

(١) في ديوانه نَسَّأْتُها . والرَتك والرَتك جاران

وكمشتُهُ اعجلتهُ . وكَمّش ذيلهُ قلَّصه وتكمش الجلدُ تقبَّض »

وفي القاموس كَمُش ككرُم . والكمش ضرب من صرار الإبل . وكمشهُ بالسيف قطع اطرافـه . والزادُ فني . واكمش بالناقة [1] صرّ اخلافها جُمَع . وكمَّشهُ تكميشاً اعجله . والحادي جدّ في السوق وتكمش اسرع كانكمش . والجـلدُ تقبَّض واجتمع »

وفي التاج « كمش الزاد فني مجاز . وكميش الإزار مُشمِّره جادّ في الامرِ وهو مجاز . وكمّشه تكميشاً فنكمش . وكَمَّش الحادي الإبلَ جدّ في السوق . وتكمَّش الرجل اسرع كانكمش وهما مطاوعان لكمَّشته تكميشاً . وتكمَّش الجلد تقبَّض واجتمع » الى ان قال « ومما يُستدرك عليه (على القاموس) كَمُش الرجـل كَمَشاً ككرُمَ عزم على امرٍ واكمش [2] في مهل وقال سيبويهِ كُمُش كماشة كما قالوا شجُع شجاعة كما قاله ابن سيده وانكمش في الحاجة اجتمع فيها »

وفي محيط المحيط « كَمَش الابلَ يكمُش كمشاً صرّها ضرباً من الصرار والزاد فني وفلاناً بالسيف قطع اطرافه . وكمُش الرجل كماشةً كان كميشاً (والكميش الرجل السريع) واكمشَ بالناقة

---

(١) عارض الصحاح الذي قال اكمش الناقةَ والحقُّ مع الصحاح لأن وزن افعل للتعدية وهو قد سلَّم بكمش الثلاثي في قوله الكمش ضرب من صرار الابل فاتى بالثلاثي متعدياً وبالرباعي لازماً على خلاف القياس

(٢) اي أفعل من كمش للسلب كاشفى من شيء

صرّ اخلافها جُمَع وتكمش الرجل وانكمش اسرع وتكمّش الجلد تقبَّض واجتمع »

فما نقله المعترض لا يوافق معجماً من هذه المعاجم فممّن نقل فقال « هكذا في المعاجم » اي ليس في المعاجم إلاّ ما نقلهُ

احسبهُ نقل عن محيط المحيط او عن قطره واهمل كَمُش كماشة اما عمداً أو عجلةً في النقل فجاء كلامهُ لا يوافق معجماً

فلا اتعرّض لما في المعاجم قصوراً او خروجاً عن صواب كقول التاج كَمَّش تكميشاً فانكمش فجعل انفعل مطاوعاً لفعَّل وهذا لا يصحُ فانفعل لمطاوعة فَعَل وتفعَّل لمطاوعة فعَّل تقول كَسَرتُ الإناء فانكسر وكسَّرتهُ فتكسّر

فأدَعُ ما جاء في المعاجم على غير صواب واقولُ للمعترض — سلَّمتَ بمجيء انكمش بمعنى اسرَعَ . ولا يجيء انفعلَ الاَّ مطاوعاً لفعَلَ وكل مطاوع له اصل فما أصلُ انكمش عندك. وليس لكَمَشَ على مقتضى نقلك الا معنيان كَمَش اراد في وهذا المعنى مجازي كما صرّح التاج بذلك وهو يأتي الإسراع من الفداء . وكَمَشَ الإبلَ صرّها فهل من الصرّ يأتي الاسراع وذكر محيط المحيط كَمُشَ كشجُعَ واهملتهُ وفعُلَ لازمٌ ولا يجيء انفعلَ إلاّ من متعدٍّ فلا يجيءُ من كَمُشَ انكمش . وانكمش فرعُ فلا يأتي من نفسهِ ولم تورد له ما يصحُ ان يكون أصلهُ . فما اغزر علمك واعمق بحثك

والصواب ما ورد في الأساس (واحسب المعترض لم يرَ الأساس) في قولهِ كَمَشْتهُ العجلةُ فجاء يكمشَ فعلاً ثلاثياً معناهُ

الإعجال فصحَّ قول والدي كَشَتْهُ نفسُهُ اي اعجلتهُ نفسهُ فجاء مطاوع كَشَ انكمشَ . وهذا ما ذكرهُ والدي في المنهاج السويّ قائلًا « انقبض زيد من كذا وانكمش وانكبَّ على العمل من قبضَ نفسَهُ وكمشها وكبَّها . ولا يكون الأ عن محرّك داخلي » الى آخر ما قالهُ فراجعهُ في محلِهِ . اما قول المتنبي ولا عُرف انكماش كانكماشي فيؤيّد كلام والدي ولا يعارضه

ولا ريب في ان اهمال الصحاح والقاموس كمشتْهُ اعجلتْهُ من إغفال ما يجب ذكرهُ فلذلك جاء نصُّهما عن مجيء الفرع انكمش بمعنى اسرع بدون ذكر الأصل كَمَشَ موقعْ شذوذاً في مجيء انفعلَ مُطاوِعاً لفعَل دون سواه وهذا الإهمال من إفساد اللغة لا من حفظها والتاجُ ملوم اكثر منهما لانه بقدر اربعين ضعفاً من الاساس واطّلعَ صاحبهُ على الاساس واستدرك على القاموس كثيراً ولكنه كان يجهل علم المباني فجاء في ما اوردَهُ إغفال اصول عديدة كاصل انكمش على ما بيّنتُهُ . وزعم ان انكمشَ مطاوع كمُش وهذا من الخلط الذي لا يُغتَفر لعالم لُغويّ

وينتج عن هذا ان المعاجم لا تغني عن علم المباني وان وزارات المعارف التي تنتمي الى لغة الضاد يجب عليها لو كانت صادقة في غيرتها على العروبة ان تَشدَّ ازري لاتمكّن من اخراج قواعد هذا العلم من اوراق المرحوم والدي . فان مباحثي في هذا الرد أدّت خدمة للغة الضاد لم يؤدِّها المجمع العلمي السوري في كل ما صدر منه منذ نشأ الى الآن . وما دفعُ رئيسهِ لي عن الدخول في عداد

اعضائهِ منذ كتب بذلك الامير زيد ابن الحسين الى الحاكم العسكري رضى الركابي سنة ١٩١٩ الاّ عن تعصب لا مبرر له . اما دفع حكومة الجمهورية اللبنانية اياي عن عضوية المجمع العلمي اللبناني وانا ابن لبنان فعن رغبة في محو ذلك المجمع الذي لم يبدُ منه عمل حتى الآن وهذا كتابي فاي عضو من اعضاء ذلك المجمع لهُ في خدمة العروبة كتاب يضاهيه . فيا شعب لبنان

متى تخلف الايامُ مثلي لكم فتى جليداً على بحثٍ سديداً قياسُهُ
يمارس ما يعيي الأيمةَ بحثُهُ فيكشف عن سؤلٍ كريمٍ مراسُهُ
سيصفه التاريخ اذ تظلمونهُ ويغتاب دهراً انتم اليومَ ناسُهُ

النقد الرابع عشر

تركيب فيا اذا

انكار المعترض صحتها

« وجاء في الـ ٣٤ « ولا عجب فيا اذا وجدنا » فتركيب فيا اذا يدعو الى العجب »

اجيب : ان هذا الاعتراض لا بيّنة تثبت صحتهُ فليجيء بالبينة للبحث في صحتها

النقد الخامس عشر

بحث « بعد استعمالها من هؤلاء العلماء »

« وجاء في الـ ٢٥ « بعد استعمالها من هؤلاء العلماء » والصواب بعد استعمال هؤلاء العلماء لها » ومثله في الـ ٨٨ « وهو المدعو من يعقوب بابن احمد » والصواب وهو الذي دعاهُ يعقوب بابن احمد »

اجيب : سبق لي انني سألتُ والدي رحمه الله عن قولهِ (في صدر رسالة منه لى المرحوم الشيخ ابراهيم اليازجي عزّاه بهـا بالمرحوم شقيقه الشيخ خليل)

يا ايها الرجل الممطور جانبُهُ من الرزايا اعتصِمْ بالصبر يارجلُ

ولحظ المرحوم والدي انني اعترض على صحة ذلك التعبير فقال: ما ترمي الى انكارهِ وارد في كلام البلغاء فمن ذلك قول جميل العذري

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كدتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِهْ

والجلل هنا يصح بمعنى الحقير او الجليل والاصل كاد جلله يقضي حياتي : وقضى هنا بمعنى صرم راجع شرح هذا البيت في خزانة الادب (٤ : ٢٠١) والتعبير الذي ارتضاه البلغاء قديماً فورودهُ يجب قبوله ولا يردُّه رفض المعترض وامثاله . ومن هذا الضَرب قول تابط شراً (١)

صُليت مني هُذيلٌ بِخِرقٍ لا يملُّ الشرَّ حتى يملُّوا

فجعل الفاعل الحقيقي مجروراً بمن ورفع المفعول به بنيابة الفاعل . ولم يقل صَليتُ كما يوجب المعترض . وقال النابغة الذبياني

ما قلتُ من سيِّء مما أُتيتُ بهِ اذن فلا رفعت سوطي اليَّ يدي

اي اذن فلا رفعتُ سوطي بيدي فهو فاعل الرفع واليد آلة الرفع ليس الأ . وقد نسب الفعل الى الآلة (اي اليد) لا الى

---

(١) اورده ابو تمـام في حماسته (٢ : ١٦٣) لتأبط شراً وقال الشارح التبريزي هذه القصيدة لخلف الاحمر ونسبها صاحب تاج العروس في مادة (سلع) للشنفرى ابن اخت تأبط شراً

الفاعل الحقيقي الذي اوجبُ المعترضُ إسنادَ الفعل اليـه . ونسبة الفعل الى الآلة من ضروب المجاز المرسل وقال حريث ابن عناب (الحماسة ٢ : ٩٣)

لما رأيتُ العبدَ نبهـان تاركي
بلمّاعـة فيهـا الحوادث تَخطرُ

نُصِرتُ بمنصور وبابَنَي مُعَرِّض
وسعـد وجبّارٍ بل الله ينصرُ

اي نصرني منصور وابنا معرِّض ... فبنى الفعـل للمجهول واسنده الى المفعول به اصلاً وجاء بالفاعل مربوطـاً بحرف الجر . وقال منقذ الهلالي (الحماسة ٣ : ١٠٨)

وبلاءٌ حمـلُ الايادي وأن تَسـ مع مَنّاً يُؤتى به من مُنيلِ

فقد اسند الفاعل الى المفعول به اصلاً اي نائب الفاعل وجاء بالفاعل مجروراً . وجاء في التاج (مادة سرى) « سرى واسرى بمعنى وبالالف لغة الحجاز جاء بهما القرآن جميعاً » اي جاءا في القرآن . فجعل الفاعل مفعولاً بهِ غير صريح واسند الفعل الى المجرور بفي وقد تعمَّد هذا التعبير لكي يعطي القرآن المكانة الفضلى على حين يَتجِهُ بحثهُ الى سرى واسرى لا الى منزلة القرآن وفي قولهِ ما فيـه من جودة الصنيع .

وتخطئة اسلوب له امثلته العديدة من الشعر الصحيح الفصيح والنثر الصادر عن عالم كبير لا تجيزها قواعد أدب البحث

النقد السادس عشر
بحث تكرار الاضافة

اعتراض المعترض على ما جاء مثله في القرآن

« وجاء في الصفحة الـ ٣٥ ايضاً « على عدم صحة استعمال انعدم » فان تعاقب الاضافة مخلٌّ بالفصاحة

اجيب : ان القول بان تتابع الاضافات مُخِلٌّ بالفصاحـة غير مُجمَع عليه . وفي كُتُب المعاني كلام طويل بشأنهِ اقتصر منه في دفع الاعتراض على ما اورده مختصر السعد قال : « قيل فصاحة المُفرَد خلوصُهُ مما ذُكِر ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات » وكلمـة قيل للتضعيف ثم قال « ان كلاً من كثرة التكرار وتتابع الإضافات ان ثقل اللفظ به على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر وإلاّ فلا يُخِلُّ بالفصاحة . كيف وقد وقع في التنزيل « مثل دأب قومِ نوحٍ وذكر رحمة ربك عبده زكريا » فما جاء في التنزيل لا وَجـهَ للاعتراض عليه

ثم ان موقف والدي موقف تعليم لا موقف العناية بالفصاحة، والمراد بالتعليم تفهيم المتعلّم لا اظهار فصاحة المتكلِّم

وبعد ذلك اسأل المعترض ان يورد تلك الجملة بغير تعاقب الإضافات ليُلقي عليَّ وعلى امثالي اسلوبـاً في التعبير افضل من اسلوب التنزيل . فان قال اقول «على ان انعدم لا يصحّ استعمالها » قلتُ في هذه الكلمة اطالة وفي عبارة والدي ايجاز والبلاغـة في الايجاز وما سبق للعلماء ان يستعملوه قديماً يجوز استعماله لنا الآن .

وهل غابت عن المعترض كلمة للجاسوس وردت في النقد التاسع هكذا « ومن متفرّعات صعوبة تعدية الافعال »

النقد السابع عشر

دخول حرف النفي على اول فعلين متواليَين

انكار المعترض ذلك الدخول

« وجاء في الـ ٤٥ (حتى لم يعد يُفهمُ منها معنى هيأة القائم المبصرة) فأدخَلَ لم النافية على يعود بدلاً من ادخالها على يُفهَم . وكان الصواب ان يقال « حتى عاد الواحد لا يفهم منها »

اجيب : ان ما انكرهُ المعترض وارد كثيراً في كلام فحول الشعراء وها انا اورد بعض الشواهد . قل الخنجر ابن صخر الاسدي (الخزانة ٢ : ٦٣)

فان لم تكُ المرآةُ ابدت وسامةً فقد أبدتِ المرآةُ جبهةَ ضيغمِ

اي ان كانت المرآة لم تبدِ وسامة وقال الشميدر الحارثي (الحماسة ١ : ٦٣)

فان قلتمُ انا ظلمنا فلم نكن ظَلَمنا ولكنَّا اسأنا التقاضيا

وفي الحماسة (٣ : ١٥٩)

وفيضِ دموع العين يا ميُّ كلما بدا عَلَمٌ من ارضكم لم يكُن يبدو

ومن الشواهد في كاد قول عروة ابن الورد (ديوانه طبع سنة ١٢٩٣ ص ١٠٣)

بديمومة ما ان تكاد ترى بها من الظإِ الكومَ الجلادَ تنوّلُ

ولمسور ابن زيادة الحارثي (الحماسة طبع بيروت سنة ١٨٨٩ ص ٢٥)

ذكرتُ ابا اروى فاسبلتُ عبرةً
من الدمع ما كانت عن العَين تنجلي
ولليلى الاخيلية (الحماسة ص ٢٠٩)
فاني لم اكن آتيك تهوي برحلي رادةُ الاصلاب نابْ
ولمعن ابن أوس (روضة الأدب ص ٢٧٢)
أخذتُ بعين المال حتى نهكتهُ
وبالدين حتى مـا اكادُ أدانُ
ومن الشواهد في انبغى قول ليلى الاخيلية لتوبـة (اخبار النساء لابن قيم الجوزية طبع سنة ١٣١٩ ص ٢٠)
وذي حاجة قلنا له لا تَبُحْ بهـا
فليس اليها مـا حييتَ سبيلُ
لنا صاحب لا ينبغي ان تخونهُ
وأنتَ لأُخرى صاحب وخليلُ
اي ينبغي ألاّ تخونه . وجاء في النثر في شرح ابي بـكر عاصم ابن ايوب ديوان امرىء القيس في تفسير قوله
مُطعِمٌ للصيـد ليس لهُ غيرهـا كَسبٌ على كِبَرِهْ
« المُطعِم المرزوق في الصيد المجدود الذي لا يكاد يخطىء اذا رمى » وفي شرح الحماسة للتبريزي في قول ابن الدمينة (٣ : ١٧٧)
وأنتِ التي قطعتِ قلبي حزازةً وقرّفت قرح القلب وهو كليمُ
« قرّفتِ قشرتِ ولم يـكن قد بَرَأَ » اي وكان لم يبرأ
فما منعه المعترض اجازه الشعراء وعلماء اللغة

النقد الثامن عشر

التعدية بالى وباللام

اعتراض على تعدية بالى

« وجاء في ال ٥٣ « التعرض الى تحرير » والصواب التعرض لتحرير كما جاء قبل تسعة اسطر »

اجيب : ان المعترض بتر كلمة من جملة فلم يبدُ وجه الصحة في كلام والدي ومن المعلوم ان الحرف يختلف مفادُهُ باختلاف موقعِهِ. وهذا نصُّ العبارة التي اعترض على صحة « الى » فيها « ويلوح لي ان الأيمة لم يُنكِّبوا عن التعرض الى تحرير هذه الصيغة من حيث المأخذ والمعنى إلاَّ لما في كل ذلك من شدَّة الإشكال »

ووجهُ اعتراضهِ أنهُ ورد تعرَّض له ولم يرد تعرَّض اليه . قلتُ : ان اللام والى تشتركان في بعض الافعال تقول ابرز له درهماً وابرز اليه درهماً وبعض الحروف يأتي عوضاً عن بعض نصَّ عـلى ذلك النحاة قال اليازجي

وربمَّا ضُمِّنَ بعضُ الاحرفِ معنًى عن الآخر كالمترِدفِ

ففي « الى » معنى انتهاء الغاية قوي وكثير وفي اللام ضعيف وقليل فعدَل والدي عن اللام الى « الى » كأنه يقول ولم ينكبوا عن التعرُّض منتهين الى تحرير هذهِ الصيغة

ثم ان هذا التضمين (ويقال له الإشراب ايضاً) انما هو للافعال لا للحروف لأنَّ التجوُّز في الفعل اسهل منه في الحرف ويبقى الحرف على معناهُ كما في نحو يشربُ بها عِبادُ الله فان يشرب

يُضَمَّن معنى يُرْوَى وتبقى الباء على معناها وهو مذهب البصريين وقد ضمن والذي في عبارته المنقولة آنفاً تعرّض معنى انصرف فكأنهُ قال « ان الايمة لم ينكبوا عن الانصراف الى تحرير هذه الصيغة »

وهذا التضمين هو في الحقيقة من باب الاستعارة . تقول جاء زيد نافشاً عفرِيَتَهُ تريد ان تقول ان زيداً دِيكٌ لأنَّ العِفرية للديك . وتقول نافشَ لِبدَتَهُ اي هو أسدٌ وهذا الضَرْبَ شهير والكلام عنه في كُتُب البيانيين طويل . وقد تكلموا اولاً في استعارة الاسم وبنَوا عليها استعارةَ الفعل وما اشتُرِط في الاستعارة واقعٌ في الإشراب فالمستعار منهُ غير مذكور والمستعار لهُ مذكور والمجيء بما هو من خصائص المستعار منه قرينةٌ تَدُلُّ على الاستعارة

ويعدّي العلماء بالحروف على مقتضى معاني الحروف ففي الصحاح « النَّقَل بالتحريك الريش يُنقَل من سهم فيُجعَل على سهم آخر » وفي القاموس « النَّقَل الريش يُنقَل من سهم الى آخر » وفي التاج فيُجعَل الى آخر » فاراد الصحاح الاستعلاء واراد القاموس والتاج الانتهاء ولكلٍّ وجه

وفي خزانة الادب (٣ : ٤٨٩) قال عنترة

ستعلم اينـا للموت ادنى اذا دانيتَ لي الأَسَلَ الحِرارا

قال ابن الشجري في اماليه اراد الى الموت ادنى اذا دانيتَ اليَّ الأسل فوضع اللام موضع الى . ومثله في اقامة اللام موضع الى قول الله سبحانه بأن ربك اوحى لها اي أوحى اليها » قلت جاء باللام للاختصاص فان الى لا تتضمن الاختصاص .

وقال التبريزي في شرح قول تأبط شراً (لحماسة ٢ : ١٦١)

بزّني الدهرُ وكان غشوماً بأبيٍّ جارُهُ ما يُذلُّ

« الباء الداخلة على ابي زائدة كأنــهُ قال بزّني الدهر أبيّاً (فبزّ تتعدّى الى مفعولَين) ويجوز ان يكون عدّى بزّني بالباء لما كان معناهُ فجعني » فاذن ضمّن بزّ معنى فجع فجاء بالباء دليلاً على هذا التضمين . وروى ابو تمام في حماسته (٣ : ٩٥) لبعضهم

ومولى جفت عنه الموالي كأنهُ من البؤس مطليٌّ بهِ القار أجربُ

وجفا تتمدى بنفسها قال بشر ابن المغيرة (الحماسة ١ : ١٤١)

جفاني الاميرُ والمغيرةُ قد جفا وامسى يزيدُ لي قد ازورَّ جانبُهْ

الا انه اجرى عليها تضمين ابتعد او إشرابها فقال جفت عنه الموالي اي ابتعدت . وليس الاشراب مما تخصص في الشعر فقــد جاء في حديث لابي عفان « اسمعتَ الى هــذا المعجب الرقيع » (رنات المثالث والمثاني ١ ٢٢٣) وسمع يتعدّى بنفسهِ وباللام ولكنه ضمن سمع معنى اصغى فعداها بإلى . وكذلك جاء (رنات ١ : ٢١٤) سألني هل فعل اليّ شيئاً اي هل احسن اليّ ففعل هنا مُشرَبٌ معنى أحسن . ولو قال فعلَ له لكان فعلَ مُشرَباً معنى جاد بدليل قول كثير عزّة (الخزانة ٤ : ٣٨٢)

لئن جاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا أقيلها

وجاء في الجلاء عن توجّه في الصحاح توجّه تحوّل واليك وفي القاموس توجّه أقبل وفي التاج توجّه اليه اقبل وفي محيط المحيط توجه اليه أقبل وقصد ففي نصوص المعاجم توجّهَ فعلٌ قاصر . وجاء في كتاب لكاتب المهدي

عن المؤمَّل انه توجَّه مدينةَ السلام (رنات المثلث والمثاني ١ : ١٨٤)
فضمن توجَّه معنى قصد او أمَّ فصحَّت التعدية او يثبت على المعاجم
عدم الاستقصاء لانها لم تورد توجَّه فعلاً متعدياً مع ان وجَّـه فعل
متعدٍّ الى مفعولين تقول وجَّهتُ زيداً رسولاً وتوجَّـهَ مطاوِعُـهُ
والمُطاوِعُ لما لهُ مفعولان لهُ مفعولٌ واحد

والخلاصة ان تخطئة قول قبل فهم مراد قائله ووجوه تخريجـه
صحيحاً لا يصحُّ فقد قال الفقهاء « يُحمَل الكلام على اعماله ما امكن »

النقد التاسع عشر

تـكرار بَين

عد المعترض تكرار بين خطأ

« وجاء في الـ ٩٥ « يجب أن يُميَّز بَينَ هذا البناء وبَينَ جمـع
فاعل الأجوَف » والصواب حذف (بين الثانيــة) لان العطف
على ظاهر لا على مضمر »

أُجيب : ما انكرهُ المعترض وارد في نصوص العلماء قال صاحب
الكُلّيات (ص ٩٤) في باب بَين « وجاء التكرير مع المظهر » وفي
كلام فحول الشعراء وايمَّـة العلماء ففي ديوان عنترة (شعراء
النصرانيـة ٧٩٥)

طال الثواء على رسوم المنزل بَينَ اللَّكيك وبَينَ ذات الحرمل

وروى ابو تمام في حماسته لابي العلاء العقيلي

للقمل حول ابي العلاء مَصارِعٌ

من بَـين مقتولٍ وبـينِ عقير

وروى لمقذ الهلالي

أيُّ عيش عيشي اذا كُنتُ فيه بينَ حلٍّ وبَينَ وشك رحيلِ

وجاء في التاج « وكان الاصمعي يخفض بعد بينا اذا صلح في موضعهِ بين كقول ابي ذؤيب

بينا تعنُّقهِ الكُماةَ وروغهِ يوماً أُتيحَ له جَريٌّ سَلفَعُ

انما اراد بين تعنقه وبين روغانه » وجاء في خزانة الادب في مهاجاة الكُميت وحكيم الأعوَر ابن عياش ما نصُّه « وكان الكُميتُ يُظهِر هجاءَهُ اياهُ (اي حكيماً) للعَصَبيَّة التي بين عدنان جدِّ مضر وبين قحطان ابي اليمن » (١ : ٨٧) وفي بلوغ الارب للعلامة محمود شكري الالوسي « اورد ابو محمد الأعرابي (احد ايمة النحو) في فرحة الاديب « املى علينا ابو الندى قال كان سبب المنافرة بين جرير ابن عبدالله البجلي وبين خالد ابن ارطاة » (١ : ٢٣١ طبع بغداد سنة ١٣١٤) وذكر التبريزي (الحماسة ٣ : ٨٨) انه قد يجيء الخبر مكرَّراً كقول الشاعر

بات يقاسي أمرهُ أمبرمُهُ أعصمهُ ام السحيل أعصمهُ

فيكون التكرار فيه على طريق التأكيد ويجري بين هذا المجرى في نحو قولهم بين زيد وبين عمرو خلاف » فجاء بالدعوى وبالجلاء عن بابها ونظّر لها فما بعد ذلك بيّنة : وقد تابع هذا المذهب شيخنا اليازجي الكبير فقال (نفحة الريحان ص ٥٢)

أعرفتَ رسمَ الدارِ ام لم تعرفِ بينَ العقيق وبينَ دارة رفرفِ

والمعترض يعرف ان الشيخ مصطفى الغلاييني عقد في كتابه

«نظرات في اللغة» فصلاً لهذا الحرف صوّب فيه تكرار بين فلا يَرُدُّ حجّتهُ بالحجّة فأسلوبه غير وارد عن عالم

النقد العشرون

تأنيث الفعل الذي فاعله جَمْع

اعتراض سمعترض عن اساءته فهم كلامي

«وجاء في الصفحة الـ ٧١ «وقد جاءت بنواسدٍ وخافوا» فقد أنّث فعل جاع فهل في تأنيثهِ إنكار لجمع ابن» ونقول «ليس في ذلك إنكار لانه يجوز ان تلحق تاء التأنيث الفعلَ مع الفاعل الظاهر المُلحَق بجمعَي السلامة كالبنين والبنات فتقول جاء وجاءت البنون والبنات»

اجيب: (اولاً) في عبارة المعترض إطالة بلا طائل وهذا ضَرب من الفهاهة والمعنى يؤدّى اوضح لو توخى المساواة فقال «جائز...

(ثانياً) ان المعترض قطع ما اوردهُ من كلامي عمّا قبله فأوجد لبساً أمّا الحقيقة فهذهِ: تكلّمتُ عن قومٍ فقلتُ انهُ جمعُ قائمٍ لذلك يعود الى قوم ضمير جمع المذكّر قال الحُطَيئة

جارٌ لقوم اطالوا هُونَ مجلسهِ وغادروهُ مقيماً بين أرماسِ

ثم قلتُ: جاء للاعشى

اريحيٌّ صَلتٌ تظلُّ له القو مُ رُكوداً قيامهم للهلالِ

وقلتُ «ان تأنيث الفعل تظلُّ على مثال تأنيث الفعل جاءت في قول مساور ابن هند «وقد جاءت بنواسدٍ وخافوا» فهل في تأنيث جاع إنكار لجمع ابن على بنين» والمعنى وليس في تظلُّ القومُ

دليل على انكار جمع قائم على قَوْم . فقولي يتضمن ردَّ دعوى من يقول ان قَوْماً اسم جمعٍ لا جمع وقد تقدمَ الكلام في النقد الثاني عشر عن اسم الجمع . فاعتراض المعترض صادرٌ عن إغمالِهِ ما يجب ألاَّ يُغفِلَه فلم يدرِ الغاية التي أردتُها

النقد الحادي والعشرون

أقامَ به وفيه
انكار المعترض أقامَ فيه

« وجاء في الـ ٨٥ « واقام في المكان اقمة وقامةً » والصحيح اقام بالمكان ومنه قول الوزير مجد الدين الطغرائي

فيمَ الاقامة بالزوراء لا وطني بها ولا ناقتي فيها ولا جَمَلي

فلو كان فعل قام يتعدّى بفي لما عدّاه هذا الشاعر بالباء مع مساعدة الوزن له . ومثل ذلك وقع في الـ ٩٦ مرّتين « اي اقمتُ فيها اتخذتُها وطناً وأقمتُ في البلدة مدة كذا بقيتُ »

اجيب : (اولاً) من يا ترى عدّ الطغرائي من أيمة اللغة ليكون قولهُ حجّةً

(ثانياً) عمّن نقل هذهِ الرواية ليكون نقلهُ ثقة

(ثالثاً) قال لا وطني بها ولا ناقتي فيها فلا في الكلمتين واحدة وحرفا الجرّ مختلفان فما الفرقُ بينهما اذا كانا للظرفية . ولماذا اختص الجملة الاولى بالباء والثانية بفي وماذا يمنعه عن ان يقول لا وطني فيها ولا ناقتي فيها وهذا اصحّ للوزن فان مستفعلن أصل ومفاعلن فرع . والتكرار من انواع البديع اللفظي قال المتنبي

العارض المتق ابن العارض المتق ابـ (م) ن العارض المتق ابن العارض لمتق

وقال حاتم

اخو الحرب ان عضّت بهِ الحربُ عضَّها

وان شمّرتْ عن ساقها الحربُ شمّرا

ويروى ان الصاحب ابن عبَّاد ناظرَ شيخَهُ ابن العميد في قول ابن الرومي

بجزم يريك السيفَ و لسيفُ مُصلَتٌ

وحلمٍ يريك السيفَ والسيفُ مُغمَدُ

فأسقط ابن العميد هذا البيت لتكرار السيف وعارضه الصاحب بان التكرار من المحسِّنات المفظية وهذا يطابق كلام البديعيين

والمعترض لا مندوحة له عن التسليم بأن الباء وفي تؤدّيان في هاتين الجملَتين معنى واحداً فاذا قال إنْ لا وطني بها ولا ناقتي فيهاعلى حدٍ واحد سقطت دعواهُ وان كان بينهما فارق فالمبالغة في جنب الباء اذن يجب ان يقول لا وطني فيها ولا ناقتي بها فلا يقوم الوزن العروضي (رابعاً) علام ذهب الى الطغرائي واهمل المتنبي وهو اقدم عَهداً وارسخ قَدَماً في اللغة ولهُ

وكذا الكريمُ اذا أقامَ ببلدةٍ سال النضارُ بها وقام الماء

وقولهُ سال بها شاهدٌ ثانٍ . والنحويون يستشهدون بقول لبيد

عفت الديار محلُّها فمقامُها بمِنىً تأبّدَ غَولُها فرِجامُها

او بقول امرىء القيس (ديوانه طبع بيروت صه ٦٣ ومادة ودى في التاج)

سالتبهن نطاعٌ في رأد الضحى والامعزان وسالتِ الأوداء

(خامساً) يُؤتى بالشواهد من كلام الشعراء للإثباتِ لا للنفي اي ان الشاهد في قول لبيد انما هو لاثبات تعدية اقام او مقام بالباء لا على امتناع تعدية اقام بفي . فاجتهادهُ مردودٌ لانهُ لا يطابق اسلوب العلماء

(سادساً) ان القول بصحة تعدية الفعل بالباء او بفي او بهما معاً من شأن علماء النحو . وان شئتَ فقل من شأن علماء المباني وللنحاة فصول مستوفاة في التعدية بالباء وفي . من ذلك ما اوردهُ ابن مالك في الالفية وابن هشام في مغنى اللبيب واليازجي في ارجوزتهِ النحوية . ونشر والدي رحمه الله كلمةً في كتابه اللمع الواجم في اللغة والمعاجم

والآن اورد ما جاء في كلام اولئك الأيمة . قال ابن مالك

والـلامُ للمُلك وشبهِهِ وفي تعديةٍ ايضاً وتعليل قُفي

وزِيدَ والظرفيةَ استبِنْ بـا وفي وقد يبيّنان السببا

وقال ابن عقيل شارحاً ما ملخصهُ « اللام للملك ولشبه الملك والتعدية والتعليل وزائدة قياساً نحو لزيدٍ ضربتُ وسماعاً نحو ضربتُ لزيدٍ . واشار بقولهِ والظرفية استبِنْ الى آخرهِ الى معنى الباء وفي فذكر انهما اشتركا في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى « وانكم لتمرُّون عليهم مصبحين وبالليل اي وفي الليل »

قلتُ ان في كلام ابن عقيل الامور الآتية (الاول) ان الباء

وفي مشتركتان في الظرفية فليست الباء مستقلة بالظرفية دون في فإفراد المعترض الباء بالظرفية دون في لا يصح

(الثاني) فسّر بالليل بقوله في الليل والمفسّر اعرف من المفسَّر في ما استوجب التفهيم تفسيرَهُ فالجلي يفسّر الغامض ولا يُعكس ففي اعرف من الباء بالظرفية ولا خلاف في هذا ففي أمُّ الباب والباء ابنتها

(الثالث) جاءت الآية بالباء (بالليل) فلم يقل ابن عقيل – ولا يقال في الليل – كما قال المعترض – لا يقال اقام في – بل قال « اي في الليل » فالمعترض خرج في اعتراضه عن منهج العلماء وجاء بمنهج لا صحة لهُ

وقال ابن هشام « الباء المفردة حرف جرٍّ لاربعة عشر معنى اولها الالصاق قِيلَ وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه – اي ان سيبويه لم يُخرِجها عن الالصاق – والثاني التعدية وتسمّى باء النقل ايضاً وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً نحو ذهبتُ بزيد [1] والثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبتُ بالقلم والرابع السببيّة نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل والخامس المصاحبة نحو اهبط بسلام اي معه والسادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر نجّيناهم بسحر .

وقال العلاّمة الشمني في شرح هذا المعنى (الشمني على المغني ص ٢١٨ من طبعة سنة ١٣٠٥) الظرفية علامتها ان يحسن وقوع

---

(١) هذا نص على أن أفعلَ للتعدية يعارض قول المعترض ان أحشدَ فعل قاصر

كلمة في موقعها نحو ولقد نصركم الله ببدر وهذا مثل الظرف المكاني ونحو نجيناهم بسحر اي في سحر وهذا مثل للظرف الزماني ومنه وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل وهي كثيرة في الكلام . فان قلت هل تقع للظرفية المجازية قلت قال العزيزي في قوله تعالى «ولقد انذركم بطشنا فتماروا بالنذر اي شكوا فيها » الى ان يقول « لا يقال بزيد خيرٌ ولا بعمرو ادبٌ كما يقال لان بفي التي هي اصلية في الظرفية فتقبل التجوز »

فجاء في كلامه النص الصريح بأن في اصلية في الظرفية وان الباء فرعية لا أصلية وان كل باء ظرفية يحسن وقوع « في »موقعها وليس كل موقع للظرفية تقع فيه الباء ففي قولنا في زيد خير وفي عمرو ادب اي عندهما لا يقال بزيد خير ولا بعمرو ادب

وقال الدسوقي ولقد نصركم الله ببدر اي في بدر وقوله بسحر اي في سحر فذكر كلام الشمني عينهُ

وقال اليازجي

من عن وفي لمطلق اسم وعلى   تجرُّ   والباء   ولامٌ   وإلى

وجاء في الشرح « وفي للظرفية حقيقة او مجازاً والمصاحبة والتعليل والمقايسة . والباء للالصاق والتعدية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدل والمقابلة والقسم » فتضمن كلامه ان الظرفية في « في » أصلية وفي « الباء » فرعية

وجاء لوالدي في اللمع النواجم « في والباء — ذكروا لفي عشرة معانٍ الظرفية حقيقة او مجازاً والبواقي آئلة اليها وللباء خمسة عشر

معنى الإلصاق والاستعانة والمصاحبة المقابلة الظرفية كقول عنترة « يا دار عبلة بالجواء تكلّمي » والبواقي عائدة اليها

والتردّد في تخيّر احداهما انما يكون في الظرفيــة وهو اشدّ إشكالاً مما في سواها والظرفية حينئذٍ على ثلاثة احوال . الاول ان تكون عبارة عن ملابسة فاعــل الفعل لمجرور الحرف بدون تأثير في ذاتهِ ولا تمكّن فيهِ ولهــا الباء نحو ظننتُ بزيدٍ ونعمتُ برؤيتك وسُرِرت بك وبمطرك . والثاني ان يكون عبــارة عن ملابسة بدون تأثير في ذات المجرور ولكن بتمكّن حتى يصحّ ان يطلق عليه اسم المكان والزمان من ذلك الفعل وتستوي فيهــا في والباء كسكنتُ بالدار وفي الدار وأقمتُ بالمكان وفي المكان . ونزلتُ بالصحراء وفيها . وطمعتُ بهِ وفيهِ « اذ يصحّ ان يُطلَق على هــذه المجرورات المسكن والمقام والمنزل والمطمع » . الثالث ان تكون عبارة عن مُلابَسة بتمكّن او تأثير او عمل لفاعل الفعل في ذات المجرور وتختصّ بفي نحو حفرتُ في الارض وركزتُ الرمحَ فيها وغرستُ الشجرة في البستان وشركتُ زيداً في العمل وفي الرأي وصرّفتهُ في مصالحي واموري . ومنــه عمل الكلمة وجهــاً من الإعراب وقس عليه »

فان كلة والدي هذهِ جاءت عــلى تحرير معنى الباء وفي وهما ظرفيتان فاوردت تحقيقاً لم يَرِدْ في كلام النُحاة مــع اقامة الدليــل على صحة ما تضمّنتهُ . فاذا عدّ أيمّةُ التحقيق في مباني الحروف كان لوالدي رحمه الله المكانة الأُولى وسيعرف لهُ ذلك اهل العصور المُقبِلة

(سابعاً) اقتصر اصحاب المعاجم على تعدية اقام وحلَّ وقرَّ ووقف للظرفية بالباء اعتماداً على قول النحاة « كل باء ظرفية تقع في موقعها » فاقتصارهم لا يحول دون التعدية بفي ودليل ذلك ان صاحب القاموس روى في مادة (قرَّ) ما يأتي : « قرَّ بالمكان يَقِرُّ بالكسر وبالفتح قَراراً وقروراً وقرّاً وتَقِرّةً ثبت وسكن كاستقرَّ وتقارَّ » فعدّى الفعل بالباء ولم يزد فجاء صاحب التاج وشرح هذه المادّة فقال « وفلان ما يتقارُّ في مكانه » (فعدّى بفي لا بالباء) اي ما يستقرُّ ثم اورد ما يأتي « قال ابو حنيفة كل مطمئن اندفع اليه الماء فاستقرَّ فيه (ولم يقل به) ثم اورد « قال ابن شميل بطون الارض قرارها لأن الماء يستقرُّ فيها . ويقال القرار مستقر الماء في الروضة وقال ابن الأعرابي القرارة القاع المستدير وقوله عزَّ وجلَّ ذات قرار معين قالوا هو المكان المطمئنُّ الذي يستقرُّ فيه الماء »

فانك تجد القاموس اقتصر على تعدية استقرَّ بالباء ومثله قول الصحاح قرَّ بالمكان ثم قال « القَرار في المكان الاستقرار فيه » فعدّى بفي . وفي المصباح « الشيء قرَّ من باب ضربَ استقرَّ بالمكان والاسم القرار » فعدّى بالباء ثم قال « ومنه قيل لليوم الاول من ايام التشريق يوم القرِّ لان الناس يقرُّون في منى للنحر » فعدّى بفي . ثم قال وتُطلَق القارورة على المرأة لان الولد . يقِرُّ في رحمها كما يقرُّ الشيء في الإناء فعدّى بفي لا بالباء

وفي الاساس وما يتقارُّ في موضعه وما اقرَّني في هذا البلد الاّ مكانك فعدّى بفي مرتين ولا فرق بين استقرَّ واقام في المعنى

وحلّ نظير أقام عدّاها الكَلْحَبة العرني من شعراء المُفَضَّليات (طبع سنة ١٩٠٦ ص ٦) بعلى وبالباء في قوله

فإن يكن أهلها حلّوا على قضَةٍ فإن اهلي الأُولى حلّوا بملوبِ

وعدّاها المرار ابن المنقذ بفي (المفضليات ٢٤)

يسير الضيف ثم يحلُّ فيهـا مَحَلاً مُكرَماً حتى يبينـا

فيصح اذن ان يقال اقام عليها وبها وفيها ومن اقام عليها قول أحيحة ابن الجلاح (روضة الادب طبع بيروت سنة ١٨٥٨ ص٢٢)

اني أقيم على الزوراء اعمرهـا ان الحبيب الى الأُخوان ذو المالِ

ووقف كاقام فجاءت تعديته بالباء في قول امرىء القيس

وقوفاً بهـا صَحْبي عليّ مطيّهم يقولون لا تهلك اسىً وتجمّلِ

وبفي في شعر النابغة

يا دار مية بالعلياء فالسَنَدِ اقوت ومرّ عليها سالفُ الأمدِ

وقفتُ فيها أصيلاناً اسائلهـا عيّت جواباً وما بالدار من أحدِ

وفي خزانة الأدب (٢ : ٦٧) هكذا « وقفتُ فيها اصيلاً كي اسائلها » وانا ارى هذهِ الرواية أولى بالقبول

(ثامناً واخيراً) اذا كانت كل هذه الشواهد لم تقنعه بان اقام تعدّى بفي قلتُ له : أوردَ ابو تمـام في حماسته (٣ : ١٠٤) لقيس ابن الخطيم

وما بعضُ الإقامـة في ديارٍ يُهانُ بهـا الفتى إلاّ بلاءُ

وقال التبريزي في شرح قول ابن عنمة (الحماسة ٢ : ٧١)

فازجر حمارك لا يَرتع بروضتنا اذن يُردُّ وقيدُ العَير مكروبُ

ولو أن برغوثاً عــلى ظهر قملةٍ اغار عــلى صَفَّي تميمَ لفرّتِ

فلو الاولى خلا جوابها من رابط والثانية تصدّرت اللام في جوابها

(ثالثاً) يزعم ضرورة دخول اللام على جواب لولا . والحال ان لولا كلو في هذا الشأن ومن شواهد لولا قول قيس ابن الخطيم

طعنتُ ابنَ عبدالقيس طعنة ثائرٍ لها نفذ لولا الشعاعُ اضاءهـا

ومن شواهد النحاة

لولا توقــع معترٍّ فأرضيَــهُ ما كنتُ أوثِرُ إترابا على ترَبِ

وجاء خبر لولا مصدّراً باللام كثيراً كقول حسان ابن ثابت

ولولا الله والمهر المفــدّى لعُدتَ وأنت غربالُ الإهابِ

(رابعاً) يزعم ان جواب إلاّ يجب ان يخلو من الــلام قلتُ إلاّ اصلها إنْ لا فجرى بين النون والــلام ادغام المتجانسين ولا حرف نفي داخل على جملة موجبة سقطت ايجازاً لدلالة القرينــة عليها وعبارة والدي كانت اولاً وإن لا يكن ذلك فحذف يكن ذلك لدلالة القرينة وكل جملة تصدّرتها إنِ الشرطيــة كانت جملة شرطية سواء كانت موجبة او منفية وسواء كان النفي بلا او بلم وتسمّى فعل الشرط وتستلزم جواباً متى لم يسبقها مــا يغني عن الجوابْ واللام تدخل في صدر جواب إنِ الشرطيــة قال الحارث ابن وعلة الذهليّ (الحماسة)

فلئن عفوتُ لأعفونْ جللَا ولئنْ سطوتُ لأوهننْ عظمي

وقال تأبط شراً او ابن اخته الشنفرى او خلف الاحمر (الحماسة)

فلئن فلّت هُذَيلٌ شباهُ لَبِما كان هُذَيلاً يَفُلّ

وقال الكروّس ابن زيد المعقلي (الحماسة ٢ : ٩٥)

لئن فرحت بي معقل عند شيبتي لقد فرحت بي بين ايدي القوابلِ

وقال ابو صخر الهذلي (الحماسة ٣ : ١٢٠)

ولما بقيتُ ليبقَيَنَّ جَوًى بين الجوانح مُضرِعٌ جسمي

فان اللام تتضمن التوكيد ولا توكيد بالفاء

﴿ استطراد الى الكلام عن اللام ﴾

جاء في المغني « اللام المفردة ثلاثة اقسام عاملة للجر وعاملة للجزم وغير عاملة . وليس في القسمة ان تكون عاملة للنصب خلافاً للكوفيين فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر الاَّ مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة، ومفتوحة مع كل مضمر الاَّ مع ياء المتكلم »

فالقسمان الاول والثاني لا يجيء شيء منها في بحثنا عن لام لصحّ فنتجاوزهما الى اللام غير العاملة فقال في الجلاء عنها « واما اللام غير العاملة فسبع احداها لام الابتداء وفائدتها امران توكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال والثاني بعد ان والثالث الماضي المتصرّف المجرّد من قد الخ » فاللام للتوكيد تدخل على الاسماء والافعال فمن دخولها على الاسماء قول زهير

ولأنت اشجعُ حين تتجه الا(م) أبطال من ليث ابي أجرِ

وقول قراد ابن حاش الصاردي من شعراء الحماسة (١٧٩)

لقوميَ ادنى للعلى من عصابة   من الناس يا حارِ ابن عمرو تسودُها

ومن دخولها على الافعال قول زهير

ولنعم حشوُ الدرع انتَ اذا   دُعيت نَزالِ ولُجَّ في الذعرِ

وقول فرعان ابن الاعرف من شعراء الحماسة

لربّيتُهُ حتى اذا آض شيظماً   يكاد يساوي غاربَ الفحل غاربُهْ

فتدخل اللام على الاسماء والافعال للتأكيد فلا مأخذ على والدي في أنه اوردها في جواب إنِ الشرطية للتأكيد

﴿ الفاء في وإلاّ فخانتني ﴾

ترد الفاء زائدة كقول المثقب العبدي (روضة الادب ص ٢٦٧)

لا تقولنّ اذا ما لم تردْ   ان تتمّ الفعلَ في قول نَعَمْ

حَسَنٌ قولُ نَعَمْ من بعد لا   وقبيحٌ قولُ لا بعد نَعَمْ

انّ لا بعد نَعَمْ فاحشةٌ   فبلا فابدأْ اذا خِفتَ الندم

وجاء في كتاب بلاغات النساء لامرأة تهجو بعلها (ص ١٠٨)

اللؤم والخيبة حشوُ ثوبِـهِ   في فحلٍ الموتُ صُبحاً أو بِـهِ

فالمتنبي قد اقتدى بهما . اما الفاء في قول عمرو ابن كلثوم التغلبي (نقد الشعر طبع سنة ١٣٠٢ ص ٦٧)

ألا أبلِـغِ النعمان عني رسالةً   فمجدُك حوليٌّ ولؤمك قارِحُ

فالفاء في فمجدك واردة في جواب محذوف تقديرُهُ اما بَعدُ فمجدك فلا يقاس قول المتنبي على قول عمرو .

النقد الثالث والعشرون

مجيء لعلّ للتعليل

المعترض ينكر هذا المجيء

« وجاء في الـ ٩١ « ولعله كان فاشياً » والصواب وربما كان فاشياً لأن لعلّ للترجي والاشفاق ولأن خبرها لا يأتي فعلاً ماضياً في الصحيح كذلك ورد في الـ ٩٤ ولعلّ هاتين الكلمتين كانتا الخ والصواب وربما كانت هاتان الكلمتان الخ . »

اجيب : ان المعترض يورد قوله غير معزوّ الى كتاب او عالم ليُعرف المصدرُ الذي نَقَلَ عنه ومقدارُ تحرّيه في سبيل إثبات الصحيح ونفي الخطاء وليس ذلك مأثوراً عن مُنصِف وفي كلامِهِ مغامز اذكر منها ما يأتي :

(اولاً) — معنى لعلّ — جاء في الصحاح « لعلّ كلمة شك وأصلها عَلّ . واللام في اولها زائدة كما قال الشاعر

يقول اناس عَلّ مجنون عامرٍ يروم سلوًّا قلتُ أنّى لما بيا

وفي التاج لعلّ بتشديد اللام ولعل بتخفيفها كلمة طمع واشفاق وقال الجوهري لعل كلمة شك ثم قال .

وانشد ابن بري لنافع ابن سعد الغنوي

ولستُ بلوّام على الامر بعدما يفوتُ ولكن عَلّ ان اتقدّما

وقد تكرّر في الحديث ذكر لعلّ وجاءت في القرآن بمعنى كي وفي حديث حاطب وما يدريك لعلّ الله قد اطلع على اهل بدر . وقال ابن الاثير ظنّ بعضهم ان معنى لعلّ هنا من جهة الظن والحسبان

وقال ليس كذلك وانما هي بمعنى عسى ،وعسى ولعلّ من الله التوفيق « الى ان يقول » واحكام لعلّ ولغاتها مشروحة في المغني والتسهيل وشروحهما » فيثبت التاج قول الجوهري وانها تأتي بمعنى كي وبمعنى عسى ثم يرجع الى كتب النحاة

وجاء في محيط المحيط عنها كلام طويل منه انها تأتي للتعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي ثم قال لا يمتنع ان يكون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحريري ونقل عن الكليات قولهُ « كل ما في القرآن من لعلّ فهي للتعليل الاّ لعلّكم فهي للتشبيه وهذا غريب لم يذكرهُ النحاة »

وفي المغني لعلّ حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر قال بعض اصحاب الفرّاء وقد ينصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض الأعراب وقدمرّ أن عُقَيلاً يخفضون بها المبتدأ كقولهِ لعلّ ابي المغوار منك قريب .. ويتصل بلعل ما الحرفية فتكفّها عن العمل ولها معانٍ احدها التوقع ... والثاني التعليل .... ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً خلافاً للحريري ...

وفي ابن مالك فاورد لعلّ في حروف الجرّ عند قوله

هاك حروف الجر وهي مِن الى حتى خلا حاشا عدا في عَن على
مذ منذ رُبَّ اللام كي واوٌ وتا والكاف والبا ولعلّ ومتى

وقال الاشموني الشارح واما لعلّ فالجر بها لغة عُقَيل ثابتة الأول ومحذوفته ومكسورته (اي لَعَلِّ) ومنه قوله

لعلِّ اللهِ فضلكم علينا بشيء ان أُمكمُ شريمُ

فهذه النقول عن افضل مؤلفات اللغة والنحو لا يَتفق معها قول المعترض وهذه وجوه الخلاف

(الأوّل) قال « لعلّ للترجي والاشفاق » ولم يزِدْ ويقول الصحاح لعلّ للشك وقال المختار قوله وقال التاج ذلك القول ويزيد ان لعلّ في القرآن بمعنى كي اي للتعليل . ويعود بلعل الى المغني والتسهيل . ويورد محيط المحيط الكلام في لعلّ عن النحاة . ويقول المغني انها للتوقع والتعليل والاستفهام . فان كان المعترض يدري أن لعلّ لها معاني التوقع والتعليل وسواها فلماذا اقتصر على الترجي والإشفاق وان كان لا يدري فعلام لا يعود الى المعاجم ومتون النحو قبل ان يَتصَدّى للاعتراض

(الثاني) قال المعترض « ولأنَّ خبرها (اي خبر لعل) لا يأتي فعلاً ماضياً في الصحيح » فردَّ على محيط المحيط والمغني والاشموني وخطَّأ الحديث النبوي لعلَّ الله ... وامرأ القيس في قوله « لعلَّ منايا تحوَّلن أبؤسا » وشاهد الاشموني لعل الله فضلكم ... كل ذلك في متابعة الحريري على حين الحريري لا يقوم لعلمه وزن ازاء الحديث وامرىء القيس

وكلمة والدي « ولعله كان فاشياً وقولي « لعلَّ هاتين الكلمتين كانتا » على مثال قول الحديث . وسيرد في المستند السادس من النقد التاسع والعشرين قول التاج « على ان الجوهري لعله ذكَره » فليتنبَّه المطالع اليه فهو شاهد على صحة عبارة والدي

النقد الرابع والعشرون

ارتفعت الشمس . من مغيبها

اعتراض على صحة هذا القول

« وجاء في الـ ٩٥ « فيقولون في اول النهار ارتفعت الشمس قامة او قامتين او ثلاث قامات من مغيبها في البحر مثلاً » والصواب من مشرقها

الجواب : الذي عرفهُ والدي واهل عصره واعرفه انا وابناء وطني الشوير ان الشمس تغيب في البحر ويقول ابناء وطني غطست في البحر كناية عن غيابها وما يقوله ابناء عصري سمعوه من آبائهم وحينما تشرق يقولون ارتفعت قامة او قامتين عن غيابها من مغيبها السابق في البحر . فليأت المعترض على تعليل صحة قولهِ فقد يصح ان يكون في الامر الواحد قولان

النقد الخامس والعشرون

فاقت الحصر عدّا

إنكار المعترض صحة هذا التعبير

« وجاء في الـ ١٠٣ » فاقت الحصر عدًّا واعراب عدًّا تمييز فكيف يكون ما يفوق الحصر مميّزاً اي كيف غير المعدود معدوداً

اجيب : (اولاً) لماذا ذهب الى ان عدًّا تمييز ولا يقول عَدًّا حال فالعدُّ مصدر عَدَّ ففاقت الحصر عَدًّا مثل طلع البدر فجأة واذا كان المصدر الواقع حالاً يفسَّر باسم الفاعل او باسم المفعول فالعدُّ هنا معدودة اي فاقت الحصر معدودة

(ثانياً) على مذهبه ان عداً تميز يكون الاصل فاق عدُها الحصرَ وهذا القول وارد في كلام الائمة قال صاحب الجاسوس (ص ١٢٤) « وقبل ايرادهِ ينبغي ان اورد ما جاء في خطبة المصنف من الالفاظ التي لم يوردها في موادِّها وهي ثلاث واربعون كلمة واما في غير الخطبة فلا يأتي عليه حصر »

قال هذا وكتاب القاموس محصور له أوّل يُعرَف وآخر يُوقَف عليه

النقد السادس والعشرون

تجاهل ما تجب معرفته

« وجاء في الـ ١١١ في بيتين من الشعر « اذا » و« ان » فقال فاختلفت الروايتان في ان واذا والرواية الصحيحة في ذلك الحرف هي الثانية » فاية ثانية يعني الم يكن الافضل ان يقول اذا وان على الترتيب ليدخل المعنى الاذهان بلا استئذان ام هي عادة المؤلفين العرب الذين انما يكتبون لنفوسهم ولا يشفقون على وقت القارى٠»

اجيب : كلام المعترض مُبهَم فازيل ذلك الابهام بايراد عبارتي التي عابها وهي « ان الرواة ربما افسدوا الرواية فقد تجيء للبيت الواحد روايتان او اكثر فيرد في رواية ما يثلم القياس مثال ذلك انه ورد في ديوان الاخطل قوله (صـ ١٤٠)

حُشْدعلى الحق عيافو الخنى أُنُف　　اذا المَّت بهم مكروهة صبروا

وجاء في كتاب نقد الشعر للامام قدامة ابن جعفر (صـ ٢٤)

صُمٌّ عن الجهل عن قيل الخنا خُرُسُ　　وان المَّت بهم مكروهة صبروا

فاختلفت الروايتان في ان واذا والرواية الصحيحة في ذلك الحرف هي الثانية » والآن اناقش المعترض فاقول : (اولاً) اوردتُ بيتاً واحداً لا بيتين وصرّحت بانه بيت واحد له روايتان فمن اين جاء بقوله اني جئت « في بيتين »

(ثانياً) قال جاء في بيتين والصواب جاء ببيتين وهذه غلطة تؤخذ عليه لأنه ينكر اقام فيه وقد قدّمتُ البحث في تميز الباء عن في وهنا موقع الباء دون في راجع النقد الحادي والعشرين ص ٨١

(ثالثاً) اوردتُ روايتين فالسابقةُ وروداً أُولى والتي تَلَتْها ثانية ولا يخفى هذا على غبيٍ فكيف يخفى على اديب ذكي كالمعترض فلماذا تغابى ان الاعتراضات التي هي من هذا القبيل لا ترفع من شأن صاحبها ولا سيما متى صحبتها عبارة غير لطيفة كعبارة المعترض .

النقد السابع والعشرون
البحث في « فائدة كبرى »

« وجاء في الـ ١١٤ « يثمر فائدة كبرى » والصواب كبيرة ولا صحة لهذا الوجه الذي دافع عنه مصطفى الغلاييني دفاعاً واهناً »

اجيب : ان المعترض يعرف ان الشيخ الجليل مصطفى الغلاييني كتب في هذا البحث كتابة عالم مدقِق فأورد ما عندهُ من الادلة على صحة ذلك التعبير وقد امتنع المعترض عن ان يورد دليلاً واحداً منها وينقضه واكتفى بان قال ان دفاع الشيخ الغلاييني واهن . وليس هذا شأن المنصفين فان الحُجّة لا يردُّها قول المعارض انها

ضعيفة بل لا بد من بيان موضع الضعف فيها فكان عليه ان يورد حُجَّةَ للغلاييني ويزيّفها ويقول وهذا شأن اخواتها

والشيخ الغلاييني مُتابع لا متبوع وقد قال الامام عبد القادر ابن عمر البغدادي في كتابه النفيس خزانة الادب (٣:٤٨) عند ذكرهِ قول الفرزوق

ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمهُ اعزُّ وأطولُ

ما يأتي « يجوز ان يكون حَذفَ منهُ المفضول اي اعزُّ من دعائم كل بيت او من دعائم بيتك وعليه اقتصر صاحب المُفَصَّل (الزمخشري) و للُّباب وقدر بعضهم اعزُّ من سائر الدعائم

ونقل التبريزي في شرح الكافية عن الطرماح انه قال للفرزوق يا ابا فِراس اعزُّ مِمَّ واطول مِمَّ فأذَّنَ مؤذِّنٌ وقال اللهُ أكبَرَ . فقال الفرزوق يالكع الم تسمع ما يقول المؤذِّن اكبرُ مِمَّ ذا فقال من كل شيء فقال اعزُّ من كل عزيز وأطول من كل طويل

ويجوز ان يكون المحذوف مضافاً اليه اي اعزُّ دعامةً وأطولُها . وبقي احتمال ثالث وهو ان يكون افعل فيه بمعنى فاعل . قال المبرِّد في الكامل وجائز ان يكون التقدير دعائمهُ عزيزة وطويلة » الى ان يقول « وقال الكسائي والفرّاء وهشام : الله اكبر من كل شيء فحُذِفت من .... واحتجوا بقول الشاعر

اذا ماستورُ البيت أُرخِينَ لم يكن سراج لنا الا ووجهك أنْوَرُ

اراد أنور من غيره » وكلام البغدادي طويل وفحواه ان الائمة قبلوا قول المؤذن ولم يردُّوا قول الفرزدق فهل يقبل المعترض ما قبلوه

النقد الثامن والشرون

أثناء جمع ثِني

اعتراض على عبارة « سقطت أثناء الطبع حروف »

« وجاء في الصفحة المذكورة أيضاً « وسقطت حركات وحروف اثناء الطبع » والصواب في اثناء الطبع لان أثناء جمع ثِني لا ظرف زمان ليصحَّ حذفها »

اجيب : (اولاً) لثِني ظرف زمان بمقتضى ما أقرّته المعاجم . واليك النصوص ففي القاموس « ثِني من الليل ساعة او وقت منه » وفي التاج « ومضى ثِني من الليل بالكسر اي ساعة منه (حكي عن ثعلب) او وقت منه » ومثل ذلك قول محيط المحيط . وقال شارح الحماسة في تفسير قول ابي حزابة (٣ : ١١٣)

خاض الرَّدى والعدا قِدماً بمُنصُلهِ   والخيل تعلك ثني الموت باللُّجُمِ

« العَلْكُ المضغ يُقالُ في لسانهِ عَوْلكٌ يعضنهُ فعلى هذا يكون ثِني الموت ظرفاً » فدعوى المعترض بان ثنياً ليس ظرف زمان ساقطة

(ثانياً) جاء في حاشية العلّامة الخضري على ابن عقيل في باب المفعول المُطلَق ما يأتي

مفاعيلهم رتِّبْ فصدِّرْ بمُطلَقٍ   وثَنِّ بهِ فيهِ لهُ معهُ قد كمُلْ
تقول ضربتُ الضربَ زيداً بسوطهِ   نهاراً هنا تأديبهُ وامرءاً نكِّلْ

اي ان أيضاً يجب تقديمهُ على ظرف المكان فيقال وجاء ايضاً في الصفحة المذكورة فقدَّم المعترض ما حقُّه التأخير وأخَّر ما حقُّه التقديم

(ثالثاً) صحة التعبير ان يقول ليصح حذف «في» لا كما قال حذفها

النقد التاسع والعشرون
مباحث شتى

هذا النقد طويل افرغ المعترض بهِ ما عندهُ من العلم الناضج والاجتهاد السديد فرأيتُ ان احرص على ابراز عقدِهِ منظوماً ثم اعود فانظر في كل لؤلؤة من لآلئهِ على حدة

«ثم قوله « الأمة جمع آمٍ (صفحة ٨٠) بدليل قول الكميت « وهل امةٌ مستيقظون لدينهم الخ » فهو غير مقبول لان العرب كانوا يؤنثون حيث يجب التذكير ويذكِّرون حيث يجب التأنيث لضرورة الشعر — والضرورات تبيح المحظورات — من ذلك قول الفارض

سقياً لأيام خلت مع جيرةٍ كانت ليالينا بهم أفراحا

فهل جيرة مفرد مذكر [1] ؟ وقال الآخر

فاما تريني ولي لِمَةٌ فان الحوادث اودى بها

فهل الحوادث مفرد مذكر [2]

وكان ابو تمام وابو الطيب يعرفان ان النوى والبنان مؤنثان. مع ذلك قال الأول

لا والذي هو عالم ان النوى مُرٌّ وان ابا الحسين كريمُ

وقال الثاني

ان البنان الذي تقلّبهُ عندك في كل موضعٍ مَثَلُ

---

(١) لو كان مفرداً مذكّراً لقال بهِ اي مَعَهُ لا بهم اي معهم

(٢) لا صحة لهذه الرواية

ومنه يقال بَنانٌ مخضَب وكفٌ مُخضَب على تقدير ساعد .

وقال المتنبي

قابضاً كفّهُ اليمين على الدنـ ـيا ولو شاء حازها بالشمال

ومعلوم ان الكفّ مؤنثة . وقد كان ابو الفتح البستي يعلم ايضاً ان القَدَم مؤنثة مع ذلك قال

الى حتفي سعى قدَمي أرى قَدَمي أراق دَمي

ومثله فعل ابن حجة الحموي في بديعيّتهِ

ورمتُ تلفيق صبري كي ارى قدَمي

يسعى معي فسعى لكن اراق دمي

وهكذا ذكَّر الآخر الريح بقولهِ

وللقوم احلامٌ ولكن أجلُّها يطير مع الريحِ الخفيف ويرحلُ

ومثلهم فَعَل ناشر المهاج اذ قال في فاتحة الكتاب « ومن عدمهم في إغماد نصلهِ الدُجى الذي أخفاهُ » اذ ذكَّر الدُجى وهي مؤنثة لانها جمع (دُجيَة) قال ابو الطيب

كأنّ دُجاهُ يجذبها سُهادي فليس تغيبُ إلاّ ان يَغيبا

كذلك كان العرب يتصرّفون في الجموع حسب اهوائهم حتى قال الكثيرون انها بلا ضابط فجمعوا القاصعاء على قواصع اي انهم شبَّهوا فاعلاء بفاعلة فجمعوها جمعها

وقد استدلّ شيخنا الامين ان انيساً وشريداً جمعان لأ نهما وردا ازاء سِباع وذُلّال وهما جمعان لآنس وشارد . ونقول ان هذا تمحُّل لعلمنا ان الانيس هو المؤانس والشريد هو الطريد فإن كان

عمرو بنُ الشريد والد الخنساء ابن شريدين عديدين » اه

وهنا موضع الردّ

الفقرة الاولى
أُمّة جمع آمّ

« ثم قوله الأُمة جمع آمّ (ص ٨٠) بدليل قول الكميت وهل أُمة مستيقظون لدينهم » فهو غير مقبول لان العرب كانوا يؤنثون حيث يجب التذكير ويذكرون حيث يجب التذكير »

اجيب (اولاً) ان كلام المعترض يتضمَّن امرين الاول إنكار والثاني دعوى . فالانكار ردُّه جمع آمّ على أُمّة. والدعوى ان العرب يؤنثون حيث يجب التذكير الخ

فاردُّ على الانكار هكذا :

وزن فُعْلة يرد للمفرد وللجمع . فمن المفرد الدُّفعة والدُّفقة واللُّحمة والسُّلطة والرُّتبة والقُدرة وامثالها . ومن الجمع الصُّحبة والفُرهة والرُّوقة والعُصبة جمع صاحب وفاره ورائق وعاصب والفرق بينهما ان المفرد يُنعَت بالمؤنث المفرد تقول دُفعةٌ كبيرة ودُفقة غزيرة ولُحمة حريرية وسلطة عادلة ورُتبة رفيعة أمّا فُعْلة الجمع فانه من جموع القَبيل فيجيء لفاعل كنامٍ ولفَعل كسَوم وسُومة ولفَعَل كأخ (اصلها أخو) وأُخوة فينعَت بالمؤنث المفرد لان كلّ جمع مؤنث تقول عُصبة كريمة وصُحبة امينة وسُومة ليّنة وأُخوة عزيزة ويُنعَت بالمؤنث جمع تكسير او جمع مؤنث سالم تقول

صُحبةٌ كِرامٌ وصالحات وسُهمــة صِياب وصائبات وأُخوة عِزاز وعزيزات ويُنعت العقل من هذا الجمع بالفعل المضارع وفاعله ضمير الجمع المذكر للعاقل تقول صحبةٌ يشوقون واُخوة ينصرون وبالاسم المشتق مجموعاً جمع سلامة تقول صُحبة صادقون وأُخوة فاضلون . ومن هذا القبـيل أمة مستيقظون

وجمع فاعل على فُعلة من الجموع التي اقرّها اللغويون والصرفيون ففي الصحاح في مادة (صحب) « وجمـع الصاحب صَحْب مثل راكب ورَكْب وصُحبة بالضم مثل فاره وفُرهة وصِحاب مثل جائع وجِياع وصُحبان مثل شاب وشُبّان » فانزل فُعلة في جموع فاعـل منزلة فَعل وفِعال وفُعلان وقال في مادة (روق) غلمان رُوقـة وجَوارٍ رُوقة اي حِسان وهو جمع رائق مثل فاره وفُرْهة . فاكَّد قوله الاول ان فُعلة جمع فاعل وزاد على ذلك ان فُعلة جمع فاعلة أيضاً لان الجارية يقال في وصفها رائقة

وليس قول الكميت في جمع أمة مفرداً ففي شعر الاخطل (ديوانه ٤٧)

فأصبحوا لاترى إلاّ مساكنهم كأنهم من بقايا أُمـةٍ **ذهبوا**

فان لم يُقنع هـذا الشاهدُ اديبنا المعترض فليقرأ في القرآن الكريم « ولتكن منكم أُمّة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولائك هم المفلحون » وقد جاءت لهذه الآية اخوات . وجاء في اقوال العلماء كثير على هذا المنوال ففي محيط المحيط « المَجُوس أُمّـة يعبدون الشمس والقمر » فاية ضرورة

اوجبت على صاحب محيط المحيط ان يقول أُمّة يعبدون [1]

أمّا انه يقال أُمّة تعبُد وعابدة فلان الجمع مؤنث فقال الاخطل (ص ١٢٠)

قوم اذا حاربوا شدوا مآزرَهم   دون النساء وان باتت بأطهارِ

فقال باتت والأصل بتنَ . وقال جَحْدر ابن ضبيعة البكري (الحماسة ٢ : ٧٤)

قد علِمت والدة ما ضمَّتِ   اذا الكُماة بالكماة التفَّتِ

والكُماة جمع كامٍ بمقتضى القياس كَرامٍ ورُماةٍ اما الكَمي فجمعهُ أكماءُ كشريف وأشراف فقال التفَّت والأصل التفُّوا وقال المسيب ابن عَلَس (المفضَّليات طبع مصر سنة ١٣٢٤)

واذا الملوك تدافعت اركانُها   أفضلتُ فوق أكُفِّها بذِراعِ

ولانت اشجع في الاعادي كلها   من مخدر ليث معيدٍ وِقاعِ

اي اركانهم واكفهم وكلهم . فاذا قيل هـذه شواهد شعرية والشاعر يضطرُّ الى ذلك تقيُّداً بالوزن او القافية او بهما معاً . قلتُ الشواهد من المنثور كثيرة اذكر منها الشاهد الآتي رواه شارح

(١) بقي البحث في هل أُمّة جمع آمّ مما مدلوله قليل او كثير قلتُ لمّة كأُمّة ومفردها لامّ وفي التاج ان ابن الاثير يقول الأمّة ما بين الثلاثة الى العشرة فاذن يكون من الجموع التي مدلولها قليل ثم يقول وفي الحديث « الا وان معاوية (اي ابن ابي سفيان) قد قاد لُمّة من الغُواة » ومعاوية قاد يوم صفّين ستين الفاً ونيفاً من رجال الحرب ووراءهم نسوة وشيوخ وفتيان وهم على غوايتهم فلمّة للعدد الكثير ايضاً فاذن أُمّة للعدد الكثير وللعدد القليل أيضاً وهذا دليل على ان تقسيم الجموع بين جموع قلة وجموع كثرة لا صحة له

الحماسة في كلامه عن معدان الطائي معاصر مروان فقد أرسلَ مَروانُ رسولاً اليه فاراد معدان قتلهُ فقال له الرسول « الرُّسل لا تُقتَل » (الحماسة ٢ : ص ٨٤ سطر ٢) والأصل لا يُقتَلون

وقد اوردتُ في المنهاج ان الجمع الذي يوازن المفرد يعود اليه ضمير المُفرَد مشاكلةً للفظه ومثَّلتُ بالفِراخ فالجمع الذي وزنه وزن المفرد المذكَّر يعود اليهِ ضمير المفرد المذكر والجمع الذي وزنه وزن المفرد المؤنث يعود اليه ضمير المفرد المؤنث فلذلك يعود الى أُمة هذا الضمير

اما زعمهُ ان ضمير جمع المذكر يعود الى مؤنث مفرد على وزن فُعلة فما من قائل بهِ ولم يجيء بشاهد عليه فليبرز شاهدَهُ . وزعمه أن ضرورة الشعر اجازت للكميت ان يقول امة مستيقظون يردُّهُ قول القرآن « ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ... » وقوله « ليسوا سواء من اهل الكتاب امة يتلون آياتِ الله أناء الليل الخ ...

اما الدعوى الباطلة التي صرّح بها عن ان العرب يؤنثون ما يجب تذكيرُهُ ويذكِرون ما يجب تأنيثه فلم يأتِ بدليل عليها [1] وهذا القول يفنِدها

---

(١) روى ابو تمام في حماسته لمجمع ابن هلال (٣ : ١٢١)

مضت مئة من مولدي فنضوتُها وخمس تباع بعد ذاك وأربَعُ

فقد قال بعد ذاك لا بعد تلك لشأن خفي وقد جلا الشارح ذلك الخفاء فليراجعه من شاء في مكانهِ . وروى ايضاً لابن السلياني (٢ : ١٢٥)

لو أن صدور الأمر يَبدُون للفتى كأعقابهِ لم تُلفِهِ يَتَندَّمُ

ويَبدونَ هنا على وزن يَفعُلنَ لا على وزن يَفعلونَ فالنون ضمير جمع الاناث والواو من حروف بنية الكلمة وليست الواو ضميراً ولا النون علامة رفع

﴿ الفقرة الثانية ﴾

« لان العرب كانوا يؤنثون حيث يجب التذكير ويذكّرون حيثُ يجب التأنيث لضرورة الشعر والضرورات تُبيح المحظورات من ذلك

﴿ المستند الاول ﴾

قول الفارض

سقياً لايام خلَت مع جيرةٍ كانت ليالينا بهم أفراحا

فهل الجيرة مفرد مذكَّر »

الجواب: لو كان جيرةٌ مفرداً مذكَّراً لعاد اليه ضمير المفرد المذكَّر (هو) وانما عاد اليه ضمير الجمع المذكَّر (هم) لانه جمع مذكَّر — فهل عرف المعترض ما هذه الكلمة

يبدو لي ان المعترض غابت عنه قواعد التصريف واحكام العروبة حينما خطأ هذا الاعتراض. ولو القى نظرةً في القاموس لوجدهُ يذكر ما يأتي « الجار المقاسم والحليف والناصر ج جِيران وجيرة وأجوار » وفي محيط المحيط « جِوار وجيران وأجوار وجِيرة » وفي معجم الطالب « ج جيران وجيرة »

وان بقي عندهُ ريب في ان جيرة صيغة جمع قلتُ ان صِيَغ الجموع من صُلب علم المباني وقد عني اهل التصريف ايضاً بها وهذه كلمة موجزة بشأنها

وزن فِعلة من صِيَغ جموع القبيل اي يأتي جمعاً لصِيَغ مفردة مُتعدِّدة فيُجمَع على فِعلَةٍ فُعالٌ كغُلام وفَعَل كفَتَى وفَعيل كصَبي

تقول غِلمة وفِتية وصِبيَة . وجارٌ في الأصل جَوَرٌ وقد ابان المرحوم
والدي هذا الأصل واقام عليه الدليل في المنهاج السوي (ص ٥٤)
فجار على جيرة كفَتًى على فِتية قال عبدالله ابن ثعلبة الحنفي (الحماسة)

هم جِيرة الأحياء أمَّا جِوارهم فدانٍ واما الملتقى فبعيدُ

وقال الشارح الجيرة جمع جار وقال آخر (الحماسة ٣:١٥٧)

وفي الجِيرةِ الغادين من بطن وَجرةٍ غزالٌ كحيل المقلتين ربيبُ

فدلّ قول هذين الشاعرين على ان جيرة جمع لمذكَّر بدليل
جِوارهم والغادين

تنبيه : ليس كل فَعال يُجمَع على فِعلة ولا كُلُّ فَعَل ولا كلُّ
فَعيل بل يرد على فِعلَة جمع بعض ما هو على هذه الاوزان

واورد والدي في المنهاج السوي وزن فَعَل الأجوف فقال انه
على اربع طوائف (ص ٥٦) والجار من طائفته الثانية ويَطرد الجمع
في هذه الطائفة على أفعال فيكون الجمع في جار مُطَّرِداً على أجوار
وقد ورد هذا الجمعُ في قول النمري (خزانة الادب ٣:٥١٠)

يا دار أجوارِنا قومي فحيينـا وان سقيتِ كِرامَ الناس فاسقينا

وفي التاج « جار ج جِيران وجيرة وأجوار ولا نظير له الا قاع
وقيعان وقِيعة وأقواع » فاذن يرد جمع فِعلة للعاقـل كجار ولغير
العاقل كقاع

وقد جاء جِيرةٌ في قول الفارض جمعاً للمفرد المذكر العاقـل
فأين الخَلَل وهل السؤال عن هذا الحرف هكذا « فهل جيرة مفرد
مذكَّر » من العلم الناضج ومن الاجتهاد الصحيح

﴿ المستند الثاني ﴾

وقال الآخر

فاما تريني ولي لِمَّـة فان الحوادث اودى بها

فهل الحوادث مفرد مذكَّر »

اجيب : (اولاً) لا يُقبَل في اللغة قولٌ لا يُعرَفُ قائلهُ فَمن قائِلُ هذا البيت

(ثانياً) يجب تعيين الكتاب الذي نقل المعترضُ هذا البيتَ عنهُ فان الرُواةَ بين ثِقات وغير ثقات . ومنهم ثقة يغلط في الرواية عن غير تعمدٍ فقد روى صاحب خزانة الادب (٢ : ٣٠٤) البيت الآتي

كانوا على الاعداء ناراً مُحرِقاً ولقومهم حَرَماً من الاحرام

وفيه شاهد ان النار حرف مذكَّر . وروى ابو تمام لبعض بني اسد (الحماسة ٢ : ١٧٢) « كانوا على الاعداء نارَ مُحَرِّقٍ » لا ناراً محرقاً وقال الشارح محرِّق هو عمرو ابن هند [1] فلا شاهد فيه على

(١) في التاج (مادة ضرط) ان عمرو ابن هند يُدعَى مضرط الحجارة . واما المحرق فهو امرؤ القيس من ولد عمرو ابن امرئ القيس ابن عمر ابن عدي ابن اخت جذيمة الوضاح (ترتيب نهاية الارب ص ٣٧) وهو ابو النعمان باني الخورنق والسدير واورد صاحب الخزانة للنابغة الجعدي قوله (١ : ٥١٤)

تذكَّرتُ والذكرى تهيج على الفتى ومن حاجة المحزون ان يتذكَّرا

نداماي عبد المنذر بن محرِّق ارى اليوم منهم ظاهر الارض مُقفِرا

اي عبد المنذر ابن النعمن ابن المحرق امرئ القيس جُرِّد محرَّقاً من ال لنقله اياه من الصفة الى العَلَم وكان الواجب ان يُكتَب اسمُهُ عبد المنذر ابن محرق لانه ابن ابنه وقوله عبد المنذر دليل ان تسميته بالمنذر من باب حذف المضاف .

ان النار حرف مذكر والصحة في رواية ابي تمام . ومنهم من يضع الشاهد من قوله الخاص لتأييد رأيه الخاص كما ذكرتُ ذلك في المنهاج (ص ١١٠) وهذا مثل لذلك (خزانة الادب ١ : ٢٦) « ان ابا العباس المبرّد ورد الدينور زائراً لعيسى ابن ماهان فأول ما دخل عليه وقضي سلامَهُ قال له عيسى ايها الشيخ ما الشاة المُجَثَّمة التي نهى النبيُّ صلى الله عليه وسلم عن اكل لحمها فقال هي الشاة القليلة اللبن مثل اللجبة فقال هل من شاهد قال نعم قول الراجز

لم يبق من آل الحميدِ نَسَمَهْ الا عُنَيْزٌ لَجِبَةٌ مُجَثَّمَه

فاذا الحاجب يستأذن لابي حنيفة الدينوري . فلما دخل عليه قال ايها الشيخ ما الشاة المجثمة التي نُهينا عن اكل لحمها فقال هي التي جُثِّمت على رُكبها وذُبحت من خلف قفاها . فقال كيف تقول وهذا شيخ اهل العراق يقول هي مثل اللَجِبة وانشدهُ الشعر . فقال ابو حنيفة إيمان البيعة تلزم ابا حنيفة ان كان هذا التفسير سمعهُ هذا الشيخ او قرأه وان كان الشعرُ الاّ لساعتهِ هذهِ . فقال ابو العباس صدقَ الشيخُ فانني أَنِفتُ ان اردَّ عليك من العراق وذكري قد شاع فأوّلُ ما تسألني عنه لا اعرفهُ فاستُحسن منه هذا

والمنذر في الاصل صَنم من اصنام العَرب . وعبد المنذر هنا عشيرة لا فرد لذلك قال ندامای و ری منهم ومثله قول الاخطل

فانه لم يرضَ عن آل الزُبير ولا عن قيس عيلانَ حيٍّ طالما حربوا
يعاظمون ابا العاصي وهم نَفَرٌ في هامةٍ من قُرَيشٍ دونها شَذَبُ
بيض مَصاليتُ ابناء الملوك فلَن يُدرِكَ ما قدّموا عُجمٌ ولا عَرَبُ

فابو العاصي هم النفر

الإقرار » فترى المبرّد فسَّر من عند نفسِهِ ووضع الشاهد وعزاه الى راجز غير معيَّن . ولولا ورودُ ابي حنيفةَ لما ظهر ان المبرّد حكى ما لم يسمعهُ . وكان المبرّدُ من رجال اللغة وابو حنيفة من رجال الشرع والكلمة المختلف فيها من كلام اهل الشرع فكلام ابي حنيفة عن اصابة وكلام المبرّد عن حدسٍ فظهر بطلان حدسهِ

والشواهد في هذا الباب كثيرة رأيتُ ان أهملها على غزارة فائدتها حتى لا يطول هذا الردّ .

(ثالثاً) ما المانع من ان يكون الشاعر قال « أودت بها » أو فصَرْف الحوادث اودى بها » فليذكر المعترض ما قبل ذلك البيت وما بعدَهُ ومَن قائلهُ والكِتابُ الذي اوردَهُ وإلاَّ عددتُ هذا الشاهد مصنوعاً


المستند الثالث

« قال ابو تمام

لا والذي هو عالم ان النوى مرٌّ وأن ابا الحسين كريمُ

وهو يعلم ان النوى مؤنثة » (والنتيجة ان ابا تمام تعمَّد الاخلال بالقاعدة)

الجواب : جاء في نسخة ديوان ابي تمام المطبوعة في بيروت سنة ١٨٨٩ ووقف على طبعها العالم الجليل الاستاذ شاهين عطية رحمه الله ان النوى صَبِرٌ وجاء في الشرح الصَّبر عصارة شجر حامض. وفي النسخة المطبوعة بعناية الشيخ محيي الدين الخياط رحمه الله هذه الرواية عينها وفي الشرح (يُروى انه مرٌّ)

فلا يصحُ هذا البيت شاهداً لان روايته مُختلَف فيها ولعلّ ابا تمام ذهب في مرّ الى انه اسم جنس جمعي فيصحُ لانه يقبل التذكير والتأنيث

﴿ المنتقد الرابع ﴾

قال ابو الطيب

ان البَنانَ الذي تُقلّبهُ عندك في كل موضعٍ مَثَلُ

والبنان مؤنثة وقد ذكّرها مع انه كان قادراً ان يؤنثها والتأنيث هنا هو الأصل لان البنان جمع بنانة ومنه يقال بنان مخضَّب وكفٌ مخضَّب على تقدير ساعد مخضَّب »

اجيب (اولاً) صرّح العلاّمة ابن السيد البطليوسي في كتابِهِ الاقتضاب على ادب الكاتب لابن قُتَيبة « ان المتنبي ممَّن لا يُحتجُ به في اللغة » (الاقتضاب طبع بيروت سنة ١٩٠١ صـ ٨ سطر ١٠) فلا يؤخذُ قولهُ حُجَّةً

(ثانياً) البَنانُ اسم جنس جمعي لا جمع وقد سبقت لي في النقد الثاني عشر التفرقة بين الجمع واسم الجنس الجمعي فَلْيُراجَع ما ورد هناك والتاء تدخل على اسم الجنس الجمعي لتعيين الواحد كالحمام والحمامة والأباء والأباءة اي القَصَب والقَصَبة

وقد ورد بنان وبنانة قال عبدالله ابن سبرة (الحماسة ٢ : ٢١)

بنانتينِ وجذموراً أُقيمُ بهِ صدر القناةِ اذا ما آنسوا فَزَعا

وبما ان اسم الجنس الجمعي يتعدَّد فهو جمع في الواقع فيعاد اليه ضمير الجمع العاقل « هم » ان كان عاقلاً كما في الآية الطفل

الذين لم يظهروا وقول الفرزدق (نقد الشعر ٢٦)

ولما رأى السلطان لا يمنعونهُ قضى بين ايديهم بأبيض صارم

وان كان غير عقل عـاد اليه ضمير الجمع المؤنث «هي»
تقول السحاب مطرت وبي أنَّ لهُ هيأة معنوية واحدة يعاد اليـه
ضمير الافراد تقول السفين المُغَيَّر قال امرؤ القيس (ديوانه ٨١)

فشبهتهم في الآل لما تكمَّشوا حدائقَ دَومٍ او سفيناً مقيَّرا

وقال كعب ابن مالك (مادة أبا)

من سرَّه ضرب يرعل بعضهُ بعضاً كمعمة الأباء المُحْرَقِ

وقال عنترة العبسي في معلقته (شعراء النصرانية ٨١٠)

فترى الذُّباب بها يغنّي وحدهُ هَزِجاً كفعل الشارب المترنّمِ

وواحد الذُّباب ذُبابة . فاسم الجنس الجمعي يشارك في هـذا
الحكم الجمع على وزن فعل وقد اتيتُ ببيان وافٍ عن هذا في
المنهاج (ص ٧٤ وما يليها)

وقال النابغة الذبياني

احكم كحكم فتاة الحيِّ اذ نظرت الى حَمامٍ شِراعٍ واردِ الثَمَدِ

وشِراع جمع شارع كصِياب جمع صائب وقِيام جمع قائم .
فاعاد الى الحمام ضمير الجمع (هي) ثم قال

قالت الا ليتما هـذا الحمامُ لنا الى حمامتنـا ونصفهُ فقدِ

فذكَّر الحمام واعاد اليـه ضمير المفرد المذكَّر في نصفـهِ ولو
اراد التأنيث لقال هذي ونصفها . وقالت زرقاء اليمامة

ليتَ الحمامَ ليَهْ . الى حمامتيَـهْ او نصفهُ قديَهْ . كان الحمامُ ميه

فذكّرت الحمام لانها أرادت هيأة معنوية مخصوصة![1]

وفي قول النابغة وارد الثمد بحث دقيق رأيتُ ان أُغفلهُ بعدما حققتهُ لكي لا يطول الردّ — وخلاصة القول ان البنان يقبل التذكير والتأنيث وان التأنيث اوضح واشهر ولكن المتنبي اختار التذكير فاما لأنّ التذكير اشرفُ او لأنّ لسانهُ سبق اليهِ او لأنه اراد ان يحيي لغةً صحيحة ورضي مذهباً فصيحاً وان كان على علم بوجود مذهب افصح منه وقد سبقه النابغة فأوردَ في شعرهِ المذهبين وكان في طاقته ان يكتفي باحدهما

والمتنبي قد يرد في شعرهِ ما لا يقبله العلماء فقد قال بعضد الدولة امتنعت وعزّت وليس لغير ذي عَضُدٍ يدانِ

فقال اليازجي « الضمير من قولهِ امتنعت عائد على المضاف

(١) الحمام اسم جنس جمعي الواحد منه حمامة فهي للمذكر وللمؤنث تقول هذا حمامة وهذه حمامة وقد تُنقل حمامة الى اسم الجنس قال الاخطل (ديوانه ٨٨)

فكأنّ صوتَ حمامةٍ في قعره عند الأصيل اذا ارتجسْنَ خصومُ

والمُعنى خفضُ الحياة واليد الصالحة تجعل اسم جنس فتصير في عداد الجموع قال امرؤ القيس (ديوانه ص ١٢٧ طبع سنة ١٣٠٧)

وبُدِّلتُ قرحاً دامياً بعد صحة فيالك من نُعمى تحوَّلنَ أبؤسا

ومما يجب ذكرهُ ان النحاة قالوا في تخريج قول امرئ القيس

برهرهةٌ رُودةٌ رخصة كخُرعوبة البانة المُنفطرْ

والخرعوبة القضيب الغضّ فذهب الشاعر بالتذكير الى القضيب . والذي اراهُ ان الخُرعوب اسم جنس بمعنى الغصن الغض والواحد منه بالتاء فهذه التاء للوحدة لا للتأنيث فهي كتاء حيّة أو شاة فالمُنفطر على وجهِ المشهور كحيّةٍ سامٍ وشاة بادنٍ وحمامة ذكرٍ وتخريج النحاة باطل

اليه من قولهِ بعضد الدولة فهو على حدّ قولك بغلام هند مرّتْ اي مرّتْ هند بغلامها وهو كما تراه وهذا البيت من اردإ ابيات المتنبي « فان المتنبي جاء بــهِ على غير ما يرضاه النحاة » فقام اليازجي الدليل على خطائهِ بذلك التنظير . وجاء في شعر المتنبي

لو تعقل الشجرُ التي قابلتَهـا مدّتْ مُحَيّيةً اليكَ الأَغْصُنا (١)

وفي المعاجم جمع غُصْن على غُصُون وغِصَنة وأغصان كذا في الصحاح والقاموس والتاج واقتصر المصباح على غصون واغصان واقتصر الاساس على غُصون فما من مُعجَم قال ان غُصناً يُجمَع على أغصُن . وقد مرّ اليازجي بهــذا البيت وأمسك عن الكلام في أغصُن فلا صوَّب قولَ المتنبي فيثبت على المعاجم إهمالَ مـا يجب جمعُهُ ولا خطَّأهُ لأَن المعاجم اهملتهُ

والذي اراهُ ان قول المتنبي صحيح وان المعاجم أهملت مـا يجب ذكرُهُ وأَفعُل جمع فَعْل مثل حَرف وأَحرُف او فَعَل مثــل جَبَل وأَجبُل وأَسَد وآسُد وفُعْل مثل قُفْل و أَقفُل وكان على المعاجم ان تذكر هذا الجمع وعلى اليازجي ان يُنبِّه على إغفال المعاجم هذا الجمع . فاذن يـكون الأصل غَصْن بمعنى مَغصون من غَصَن بمعنى قَطَع مثل نَجْل بمعنى منجول او غَصَن بمعنى مغصون أيضاً مثــل وَلَد بمعنى مولود وقَلَم بمعنى مَقلوم ويجمع غَصْن وغَصَن على أَغصُن كما تقدم في جمع فَعْل وفَعَل على أَفعُل و يجمعان على فُعُل أيضاًمثل

(١) أفعُل جمع قيـل فيردُ نفعل وفعل وفُعل. كما سيأتي وافعال فيجمع ذِراع على أَذرُع ولِسان على أَلسُن

رَهْن ورهن وأَسد وأُسد ويجمعان على فُعْل أيضاً مثل رَهْن على رُهْن وأَسد على أُسْد وخَشَب على خُشْب ويجمع غُصن على أغصان مثل قُفْل وأقفال وكذلك غصن على أغصان مثل عُنُق وأعناق ويصح أيضاً ان يكون غصن بمعنى مغصون مثل جُزء بمعنى مجزوء فإنْ فعلاً وفعلاً وفِعلاً ترِدُ بمعنى مفعول لذلك جاء الجُزء والجَزء بمعنى مجزوء وجاء الحُجْر والحَجْر والحِجر بمعنى محجور وعدم ورود جزء من عدم استيفاء لاستقصاء ويكون جمعهُ على أغصُن مثل قُفل وأقفُل وعلى أغصان مثل قفل وأقفال وجمع فُعْل على أفعال كثير واما على أفعُل فقليل

واذا قلنا غُصُن او غُصْن جمع غَصْن او غَصَن فلا شذوذ حينئذٍ في قول أُميّة ابن ابي الصلت

كبُكا الحمام عـلى فروع الـ أيك في الغُصن الجوانح

باسكان الصاد او بضمها . وقد ذكر ابو زكريا التبريزي في تكسير فَعل على فُعل كَثّ على كُثّ وثَطّ على ثُطّ وسهم حَشر على

(١) غَصْن وغصن بمعنى المغصون كخلَم وجَلم بمعنى مجلوم . وقد ذكرت المعاجمُ جَلماً وتركت جَلماً لعدم الاستقصاء

قال الشاعر (رنات المثالث والمثاني ١ : ٣١)

فان تعجبي او تُبصري الدهرَ طَمَّني بأحداثه طمَّ المقصِّص بالجَلم
فقد أترك الأضيافَ تندى رحالهم وأُكرمهم بالمحض والتامك السَّنِم

فهذا شاهد جديد على قصور المعاجم في جمع الحروف الصحيحة

حُشْر وسَقْف على سُقُف ورَهْن على رُهُن [١] (الحماسة ٢ : ٧) ومن تكسير فَعْل على فُعْل رَهْن على رُهْن وخَطْب على خُطْب [٢] ونَجْم على نُجْم

ومما يدل على ان جُزْءًا بمعنى مجزوء انه جاء في المعاجم الجَزاء بمعنى مجزوء ولا يخفى ان فِعالاً وفَعالاً وفُعالاً بمعنى مفعول فمن الاول كِتاب وبِساط واخواتهما ومن الثاني طَعام وشَراب واخواتهما ومن الثالث نُثار ورُكام واخواتهما فهي بمعنى مكتوب ومبسوط ومطعوم ومشروب ومنثور ومركوم

وهذهِ المباحث في الحقيقة من علم المباني الذي انفق والدي معظم حياتهِ في وضع قواعدهِ ولا يستقيم وضع مُعجَم للغة العرب الا بعد تحريرها فإغفال المعاجم أغصُناً جمعاً لغصن المفرد او لغُصُن جمع غَصَن مع كثرة أخذ المتأدبين عن ديوان المتنبي إفساد للغة وإظلام للطريق على طُلّاب الادب

اما كفٌّ مُخَضَّب كما ورد في شعر الاعشى

ارى رجلًا منكم أسيفاً كأنما يضمُّ الى كَشحيه كفًّا مُخَضَّبا

(١) ومن ذلك ايضاً جمع كَفٍّ على كُفَف نقله الفيروزابادي عن ابن عباد صاحب المحيط ولهُ نظائر

(٢) روى صاحب بلاغة النساء لفاطمة بنت الرسول في رثائهِ

قد كان بعدك انباء وهنبثةٌ لو كُنتَ شاهدها لم تكثُر الخُطُبُ

اي لم تكثُر الخطوب . وقال الاخطل

كلمع ايدي مثاكيل مسلّبة ينعين فِتيانَ عُرس الدهر والخُطُبِ

وخُطُب جمع خَطْب ولم تورد المعاجم هذا الجمع

فجاء في حاشية التاج في مادة خضب الجلاء عنه هكذا : انما قال مخضباً لانه ذهب بهِ (بالكفّ) الى تذكير العضو من الاعضاء افاده الصاغاني في التكملة اي ان لتذكير كفّ وجهاً صحيحاً فاذن لم يعُدْ ضمير المذكر في مُخَضَّب الى مؤنث بل عاد الى مذكَّر وسقطت حجة المعترض وانا ارى كفاً اسم جنس كما جاء سميه اسم جنس فيقبل التذكير والتأنيث فيقال كفٌ مخضَّبة وكفٌ مُخَضَّب

﴿ المنتقد الخامس ﴾

« وقال المتنبي

قابضاً كفَّهُ اليمين على الدنـ يا ولو شاء حازها بالشمالِ

ومعلوم ان الكف مؤنثة »

قلتُ سبق الكلام عن ورود كف مذكَّراً واليمين في الأصل مصدر من يمَن كذبيح مصدر مَدَح ثم قيل جانب يمينٌ وجهةٌ يمينٌ مثل رَجُل عَدل وامرأة عَدل ثم حُذِف الموصوف وبقيت الصفة فصار يمين كعَدْل والمقام قرينة دالّة . واليسار مصدر يسر مثل الملال مصدر ملّ والشمال مصدر شمل مثل الغياث مصدر غاث . فليس في هذا البيت شاهدٌ على تذكير الكف ولا على تأنيثه

﴿ المنتقد السادس ﴾

الى حتفي سعى قدمي ارى قدمي اراق دمي

للبستي ولابن حجة « ارى قدمي يسمى معي »

الجواب : جاء في مادة (قدم) في الصحاح « القَدَمُ واحد الاقدام » فذكَّر القدم وجاء القاموس فغلّطه وقال القَدَم الرِجل مؤنثة

وقول الجوهري واحد الاقـدام سهو صوابه « واحدة ». وقال التاج « اذا قصد به الجارحة يجوز فيه التذكير والتأنيث كما صرّح به الشامي في سيرتهِ اثناء اسمائــهِ صلّى الله عليه وسلّم عــلى ان الجوهريّ لعلّهُ ذكّره باعتبار العضو[1] »

قلتُ القدم والكفُّ سواء وقد مرّ معنا ان الكفَّ يذكّر

﴿ النقد السابع ﴾

« وللقوم أحلام ولكن أجلُّهـا يطير مع الريح الخفيف ويحَلُ »

اقول بعد الاستيضاح عن قائله وموضـع ورودهِ : ما وجهُ الاستشهاد بهذا البيت أقولُهُ أجلّها يطير فأجلُّ مذكّر والخبر يطابقه او الريح الخفيف ووزن فعيل للواحد والجمع والمذكّر والمؤنّث كما قرّره علماء الصرف والنحو واللغة وجاء لابن الطثرية (الحماسة ٣٠٢٦١)

فدينُك اعدائي كثيرٌ وشقّتي بعيدٌ واشياعي لديكِ قليــلُ

وقال شارح الحماسة « الشقة بعد مسير ارض الى ارض بعيدة وانما لم يقل بعيدة لان فعيلًا كثيراً مايقع للمؤنث والمذكّر على حالٍ واحدة حملًا على النسب او على فعول » وفعول كعدوّ للواحد والجمع والذكر والانثى (مادة عدوَ في محيط المحيط) اذن ليس في هذا البيت شاهد

---

(١) في عبارة التاج شاهدان الاول قوله اثناء ولم يقل في اثناء كما اشترط المعترض (النقد السابق) والثاني قوله لعلّهُ ذكّره وقد انكر المعترض هذا التعبير (في النقد الثاني والعشرين)



« ومثلهم فَعَلَ ناشِرُ المنهاج اذ قال في فاتحـة الكتاب « ومن عَمَلِهم في إغماد نصلِهِ الدُّجى الذي أخفاه » اذ ذكَّر « الدجى » وهي مؤنثة لانها جمع دُجية قال ابو الطيب

كأن دجاه يجذُبها سُهادي فليس تغيب الأَ ان يغيبا

الجواب : جاء في مستدرك التاج على القاموس الدُّجا (جمع دُجوَة) سواد الليل مع غيم وان لا ترى نجماً ولا قمراً وقيـل هو اذا ا س كلُّ شيء وليس هو من الظلمة ويقال ليلة دُجا وليالٍ دُجا لا يُجْمَع لأنه مصدر وُصف بهِ »

وجاء في مادة (سري) « السُّرَى مصدر ويقلُّ في المصادر ان تجيء على هذا البناء لأنه من أبنية الجمع يدلُّ على صحـة ذلك ان بعض العرب يؤنِّث السُّرَى والهُدَى وهم بنو أسد توهُّماً انهما جمع سُرْيَة وهُدَية » فلنا من قوله هذا ما يأتي : (الاول) ان التأنيث في فَعل سمع في حرفَينِ هما السُّرَى والهُدَى فاذن لم يسمع في الدجى (الثاني) ان هذا البنـاء قليل الورود ولم يُعَلّل سبب وروده ولا سبب قلة ورودِهِ لأن علم المباني لا علم متن اللغة يبحثه [1]

(١) بحثهُ يَبحثُهُ بَحثاً اوردَهُ التاج ولم يستشهد على صحته وهو صحيح قال الاخطل (ديوانه ١٠٠)

يَنصبُّ في بطن أبليٍ ويبحثُهُ في كل منبطح منه اخاديدُ

ويزيد صحته ان البَحثَ مصدر الفعل المتعدي واما بَحَثَ فيه ففعلٌ قاصرٌ فإن كان هذا الفعل اصلاً اصيلاً وجب ان يكون له مصدر خاصٌّ بـهِ . وان كان متفرِّعاً عن بَحثَهُ وجب الجلاء عن ذلك

(الثالث) ان تأنيث هُدَى وسرى عنـد بني أَسَدٍ خاصة لا عند العرب عامة فعدّ بعض ايمّة اللغة قول لبيد العامري

قلتُ هَجِّدنا فقد طال السُّرَى   وقدرنا ان خنى الدهر غفَـل

دليلًا على تذكير السُّرَى وردَّ ابن سيده عليه بان السُّرى مؤنث مجازي يصح خلوُّ فعله من تاء التأنيث . قلتُ اذا كانت لغة بني عامرٍ تذكِّر السُّرَى فلا وجه لهذا الردّ

والمتحصِّل من هذا ان دُجَى لم يَرِد في لغة بني اسدٍ مؤنثاً فلا مأخذ عليّ اذا ذكَّرتهُ

وقد تصدَّى والدي رحمهُ الله للفصل بين المصدر واسم المصدر فقال (اللمع النواجم ٦٧) الفُعَل بضم الفاء وفتح العين وهو في الحقيقة جمع استُعمِل استعمال المفرد ومنـه الضُحَى جمـع ضُحوة والهُدَى جمـع هدية » فصرَّح بان استعماله وارد باطِّراد استعمال المُفرَد فلا اعتراض عليّ اذا استعملته استعمال المفرد

❁ دعوى بلا دليل ❁

وكذلك كان العرب يتصرَّفون في الجموع [1] حسب اهوائهم حتى قال الكثيرون انها بلا ضابط . فجمعوا قاصعاء قواصِع اي انهم شبَّهوا فاعلاء بفاعلة فجمعوها جمعها [2] »

---

(١) الصواب تصرف بهِ لا فيه

(٢) في الصحاح «شبهوا فاعلاء بفاعلة وجعلوا أَلِفَي التأنيث بمنزلة الهاء » فأتى بدليل على أنَّ لهذا الجمع وجهاً . وتُجمَع عـلى قاصعاوات ايضاً قياساً على باحثاوات جمع باحثاء وهي كقاصعاء عند الفيروزابادي

اجيب : ان هذه الدعوى قول لا دليل عليه ولكن قياس الجموع بين مطّرد وغالب وكثير وقليل ونادر وبحثها في علم المباني وهذا عِلمٌ لم ينصرف اليه قبل والدي ءالِمٌ — والكثيرون الذين زعم المعترض انهم قالوا ان الجموع بلا ضابط لم يذكر واحداً منهم ولا قولاً من اقوالهم وكل ادعاء بلا دليل مردود من نفسِهِ . وقوله فجمعوا قاصعاء قواصع لا يصحُّ والصواب على قواصع أو فجمعُ قاصعاء قواصع — ولا يصحُّ هذا دليلًا لان فواعل جمع قبيل فكما جاء فِعلةٌ جمعاً لفَعَل وفُعال وفعيل جاء فواعل جمعاً لفاعِل وفاعلة وفاعلاء

﴿ الاعتراض على قولي ان انيساً وشريداً جمعان ﴾

« وقد استدلَّ شيخنا الامين ان انيساً وشريداً جمعان لانهما وردا ازاء سِباع وفُلاَّل وهما جمعان لآنس وشارد . ونقول ان هذا تمحُّل لعلمنا ان الانيس هو المؤانس والشريد هو الطريد فهل كان عمرو بن الشريد والد الخنساء ابن شريدين عديدين »

اجيب : (اولاً) ان في عبارة المعترض خللًا فان استدلَّ فعل قاصر يتعدَّى بالحرف ففي الاساس « استدلَّ به عليه » وفي التاج استدراك على القاموس الذي اهمل استدلَّ والدليلَ هذا نصّهُ « ومما يُستدرَكُ عليه الدليل ما يُستَدَلُّ بِهِ » ولم يرد استدلَّ في الصحاح والمختار وجاء فيهما « الدليل ما يُستدَلُّ به » واغفل المصباح استدلَّ . وما جاء في مُحيط المحيط ومعجم الطالب والبستان يوافق ما جاء في الاساس والتاج . فاسأل المعترض عمن نقلَ استدلَّ متعدياً

(ثانياً) البحث في أنيس

وزن فعيل يأتي مفرداً اما بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح. او بمعنى المشارك كخَدين بمعنى المخادن. أو بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم. او صيغة مبالغة او صفة مشبهة كجَميل بمعنى ذي جمال. كما سبق لي ان أُوردَ ذلك نقلاً عن شارح الحماسة في المستند السابع من هذا النقد. او بمعنى منسوب الى الإنس. وشاهدهُ قول احد بني عامر ان صعصعة من معاصري عبد الملك بن مروان

اذئب القفر ام ذئب انيسٌ سطا بالبَكْر ام صرف الليالي

وحكاية هذا الرجل رواها صاحب خزانة الادب (٣: ٣٠١) قال «كان هذا الرجل وابنتاه وذَودُه ثلاث (اي ثلاث نُوق) فراح ذَودُه ففقد منها واحداً فنشَدَهُ فلم يُنشَد فأوفى على صخرة وانشأ ذئب القفر الخ» اي أسطا بالبَكْر ذئبُ القَفر ام انسانٌ مختلس ام صَرْفُ الزمان [1] فذئب أنيس اي ذئب إِنسيٌّ فهذهِ هي المعاني التي تَرِد لأنيس حرفاً مفرداً

ويأتي فعيل جمع قِيل اي تُجمَع عليه صِيَغ متعددة فيجيء جمعاً لفعل كحمير لحمار ولفَعْل كعَبيد لعبْد ولفاعل كسَيس لماس ومن هذا البناء قَطين وغَزِيّ وغَرِيب وعَدِيّ وجَميع لقاطن وغازٍ وعازب وعادٍ وجامع. ومن الشواهد قول الاخطل خفَّ القطين فراحوا منك او بكروا وقال لبيد

في جَميعٍ حافظي عَوْراتهم لا يهمّون بإدعاق الشلَلْ

وجميع هنا جمع جامع بمعنى مجموع — هذا ما ارى تقديمه

---

(١) نسب صاحب التاج في مادة (ذاد) هذا القول الى الحطيئة

أوّلاً ثم أقول : جاء في شعر ساعدة الهذلي

ولكنما اهلي بوادٍ أنيسُهُ سِباعٌ تُبَغّي الناسَ مَثنى ومَوحدا

كذا رواية الصحاح وفي محيط المحيط ذئاب بدل سباع

والدى إعراب البيت نجد انيساً مبتدءاً وسباعاً خبرَهُ وشرط الخبر ان يطابق المُبتدا في الإفراد والتثنية والجمع فاذا اختلفا فلا بُدّ من تأويل حتى تستقيم المطابقة فاذا كان انيس جمع آنس طابقهُ الخبرُ سِباع بمقتضى الحقيقة دون تأويل او خروج في صيغة انيس عن الجمعية وان كان صفةً مشبهةً او صيغةَ مبالغةٍ او بمعنى منسوب الى الإنس أي مفرداً فلا بدّ من نقله من الوصفية الى اسم جنس جمعي يدلُّ على الواحد والجمع كما مرّ معنا ان الحَمام للمفرد والمتعدِّد وانيس منقولاً الى اسم جنس فرعٌ عن انيس المشتقِ فيكون في ذلك النقل مجاز والأصل في الكلام الحقيقة لا المجاز وحَملُ الكلام على الاصل اولى من حملهِ على الفرع فحيثما يصحُّ الاصل لا وجه لإيثار الفرع عليه . والمجيء بأنيس جمعاً من العمل بمقتضى القياس . ويعارض قولي هذا إغفالُ المعاجم هذا الحرفَ . وقد سبق لي أن أقيمَ الادلّة على ان المعاجم غير مستكملة الحروف .

وأَنِيس وشَرِيد كقَطِين وجَميع وقد اوردها اصحاب المتون جمعين والشيء على الشيء يُقاس وما ينفي عن انيس وشريد الجمعية يجب ان ينفي عن قطين وجميع الجمعيــة ايضاً ولكن الصرفيين واللغويين حكموا بأنهما وردا جمعين لِقاطن وجامع فاذن انيس ورد جمعاً لآنس

﴿ ثمرة تحريجي أنبياء جمعاً لأنس ﴾

وثمرة عملي هذا ان يُطَّرِد القياس حيث يصح ورودُهُ فتتسع حروف اللغة على ابناء العلم ويسهل عليهم ان تنطق ألسنتهم بكلمات تقتضيها مواقف النثر واوزان العروض والقوافي وليس لها ورود في المعاجم كاجنتُ بنقود جمعاً نَقْد ولا ورود له في مُعجَم وبعدما اوردتُ ذلك الجمع رأيتُ صاحب الجاسوس سبق الى استعماله وقد جاء بهِ من معدن القياس لا من معدن المنقول — وتوسيع مباني اللغة بالوجه الذي يجيزه القياس أُمنيــة ما برح العلماء الفُضَلاء ينشدونها كما ورد النصُّ في المصباح في مادة (خَلف) وفي محيط المحيط في مادة (قَول) [١] وهـ أثبت كلمة للعلم المرحوم الشيخ محيي الدين الخياط اوردها في المقدمة التي صدَّرها في شرحه ديوان ابي تمام قال

﴿ اللغة والتوسُّع في الاستعمال ﴾

ثم لا بُدَّ لنا هنا من التنبيه على امر ذي بال وان اللغة العربية لا تحيي الحياة الطيبة ولا تنتشر انتشاراً واسعاً في هذا العصر إلاَّ باستعمالها دون إعنات ولا تضييق على الوجه الذي اتصل بنا من ابنائها الأوَّلين تقبل الدخيل وتعرّبه وتعدّه منها وتتوسّع في المجاز

(١) في القاموس (مادة سجد) المَفعَل من باب نصر بفتح العين اسماً كان او مصدراً الاَّ أحرُفاً كسجد ومطلع ومشرق ومسقط ومفرق ومجزر ومسكن ومرفق ومنبت ومنسك والفتح في كله جائز وان لم نسمعه » وفي التاج « وقد روي مسكِن ومسكَن ومسجد ومسجَد » اي ان القياس يُعمَل بـه ولو لم يكن سَماعٌ فالقياس يجب ان يَطَّرِد

والاستعمال كما توسع ابناؤها الاصليون شرط ان تكون خالصة من شين اللحن ورثاثة الاسلوب وان تتجافى عن التقعّر في انتقاء الالفاظ الحوشية الدَّقِقَة المهجورة وان تبتعد عن الاغراب او « المماظلة على رأي البيانيين » وان لا يسرع المشتغلون بها الى اعتقاد الخطاء في ما يتراآى لهم انه مخالف لما تعلّموه من الرسوم او القواعد التي وضعها الواضعون على حسب ما اتّصل بهم من كلام أبناء اللغة الأوّلين اذ الناقد البصير يعلم ان تلك الرسوم او القواعد هي غير ضابطة وغير مستقصية لانه لم يتّصل بواضعيها الا القليل من كلام ابناء اللغة الأوّلين كما حقّقه المحققون . وما اتصل اليهم مما خالف تلك الرسوم سمّوه شاذاً ثم لم يجيزوا ان يُقاسَ عليه »

قلتُ عاب السيوطي في المزهر الاصمعي لانهُ كان لا يجيز كثيراً من المعاني التي كان يجيزها مَن هم في طبقته وذلك كانكاره أفعَل قاصراً وعدَّ من اجاز اوسع منه اطلاعاً

(ثالثاً) البحث في شريد

أما شريد فمفرد او جمع وهو مفرداً صفةٌ مشبهة او صيغة مبالغة . وجمعاً جمع شارد مثل قطين وقاطن واسم الفاعل حَدَثُهُ سريع الانفكاك اما الصفة المشبهة وصيغة المبالغة فان بناءيهما على أنّ حدثهما بطيء الانفكاك او دائم

والبيت الذي جاء شريد فيه هو قول أميّة ابن ابي الصلت في تهنئة سيف ابن ذي يزن الحميري حينما ظفر بالحبشان واستعاد ملك آبائهِ منهم

ارسلتَ أُسداً على سُودالكلابِ فقد اضحى شريدهمُ في الارض فُلّالا

فان كان شريدٌ صفة مشبهة كجسيم وجميل ثبت ان الشرود صفة ثابتة في الحبشان الذين دعاهم الشاعر سود الكلاب اذن كيف تجمعوا وانتظموا جيشاً واي أثرٍ للممدوح في البطش بهم وقد كانت صفة الشرود فيهم مكينة فأمسَوا فُلّالاً — ووزن فُعّال من جموع فاعل وصيغة اسم الفاعل سريعة الانفكاك فزوالها سريع

وان كان شريد صفة مبالغة كان العدوُّ في غاية من الشرود فامسوا بعد القتال في أيسَر حال من الفلّ فعداوة سيف لهم لم تذلّهم بل ربما هوّنت عليهم ان يعودوا فيتألبوا

هذا ما ينتجه القولُ ان شريداً صفة مشبهة او صيغة مبالغة وعلاوة على هذا يجب الخروج بهذا الحرف الى الجنسية ليطابق الخبر المبتدا. فليس لهذا القول معنى جميل ولا بناءٌ اصيل اما اذا قلنا « شريدٌ جمعُ شاردٍ » فالمعنى ان الذين شردوا من الحبشان باتوا فُلّالاً اي ممزّقين ولا قوة لمن تمزّق شملهم . ووزن فُعّال في جموع فاعل للمبالغة في المديح والذم فكُفّار ابلغُ من كَفَرة وتُجّار ابلغ من تَجْرٍ وتِجارٍ ونُجْرٍ فاذن فُلّال ابلغ من فُلول فالشاعر يقول ان سود الكلاب اي الحبشان تمزّقوا كل ممزّق فصفوفهم الشريد بعد المعركة باتت فُلّالا اي غاية في الضعف

ومما يدلُّ على ان شريداً ترد جمعاً قول شبيل الفزاري حينما حاربَهُ بنو اخيه فنصره بنوهُ فبطش بهم وقال (الحماسة ٢ : ١١١)

وما من ذِلّة غُلبوا ولكن كذاك الأُسدُ تفرسُها الأُسودُ

فلولا انهم سبقت اليهم سوابقُ نَبلنا وهُمْ بعيدُ
لحاسونا حِياضَ الموت حتى تطايَرَ من جوانبها شريدُ

فانك ان جعلتَ شريداً مفرداً فكان صفةً مشبهةً او صيغة مبالغة لكان قولهُ هذا هجاءً لفيه ولبنيهِ انهم من صفتهم الثابتة الشرود ولا يكون الشرود صفة الاّ للجبان أمّا اذا عَدَدْنا شريداً جمعاً كان المعنى لتطايرنا شاردين فكان الشرود طارئاً سريع الانفكاك . وهذا مما لا يعاب فلجُبْنُ في موضعِهِ أصالة رأي وقد قيل ان سائلاً سأل معاوية عن شأنه في الحرب فقال

شُجاع اذا ما امكنتنيَ فرصةٌ وان لم تكن لي فرصةٌ فجَبانُ

بقي سؤاله عن شريد جدّ الخنساء اهو جمع او مفرد فاجيب ان بعض العرب كان يختار لابنائه اشأم الاسماء فمن ذلك بغيض وقُراد وظالم وحُتات وامثالها وبعض الاسماء في الاصل صفة ثم غلبت عليها الاسمية كالمكدّم والمكشوح والمحرّق والاخطل وكُلَيب واسمه الحقيقي وائل والمهلهل واسمه الحقيقي عَدِيّ فلا يبعد ان يكون اسمه صيغة مبالغة او صفة مشبهة او يكون له اسمٌ ثم غلب عليه لقب الشريد كما غلب كليب على وائل . وقد سمّى كعب ابن مالك قريشَ سخينة لطعام كان لها [1]

وما كان قديماً لا يزال حتى الان فان يحيى عامر شيخ الشهباء احدى قرى جبل الدروز في حوران كان يدعى ابا هَزيمة لان

---

(١) روى التاج له في مادة لف

زعمت سخينة ان ستغلب ربَّها وليُغْلَبَنَّ مُغالبُ الغلاَّبِ

بكره دعاه هزيمة ليكون اسمه شؤماً على غزيه

والأعلام ترد عن الافعال والاسماء والجُمَل والمفرد والمثنى والجمع مكسَّراً وسالماً في القديم والحديث

فما جاء نقلاً عن الفعل الماضي عَثَّر وشَمَّر وخَثْعَم وأبان

وعن الفعل المضارع يزيد ويعلى ويشكر ويحصب وتغلب وتطاع . ومن الفعل الامر إصمِت وأطرقا عَلَمين لموضعَين . ومن الجملة الماضوية شاب قرناها وتابط شراً وجاءَ قَلَهْ

ومن المفرد كثير لا حصرَ له . ومن المثنى القريتان ووادي عمودان والبحرين . وزيدان . والحَسَنان . والصامتان أعلامٌ لِرجال ، وكوكبان عَلَم لحصن . والجَمومان ومُسْحُلان موضعان . ومن جمع المؤنث السالم أذرُعات وعَرَفات والقَبَّارات والخَرَّارات والموفيات وقارات وعانات . ومن الاسماء الحديثة بَرَكات

ومن جمع المذكر السالم حَمدون وزَيدون وعَبدون ونصيبين والماطرون ووَهبين وخانقين وخانقون عَلَمٌ للموضع الذي به خَنَق النعمان عديَّ ابن زيد العبادي وسَبعين قرية في باب حلب كانت اقطاعاً للمتنبي . ومن اسم الجنس الجمعي عَلَس والفَرَزدَق والخَشْرَم

ومن الجموع المنقولة الى العلمية أجحار اسم فرس همام ابن مُرّة الشَيباني . الأهواب موضع باليمن فرضة زبيد . وعَبِيد جمع عَبد اسم ابن الابرص . والنَعائم مَنزِل من منازل القَمَر وجاء في شرح الحماسة (٤ : ١١ في ترجمة جماس ابن ثامل ما يأتي «سُمِيَ الرجلُ بالجمع كما سُمِيَ بكِلاب وأنمار ومَعافِر . وقال بعضهم الحَمَسة

السلحفاة فيجوز ان يكون حِماس جمع حَمَسة كأكَمَة وإكام» وأسلم ابن الحاف من قضاعة من اجداد جميل ابن معمر العذري الشاعر المشهور (الحماسة١: ١٧٠) وهو جمع سَلْم – الدلو له عروة واحدة – والحاف ابوه جمع حافـة الشيء . ورد ذلك في الحماسة – وفي ترجمة حسان ابن نشبة انه اخو بني عَدِي ابن عبد مناة ابن اد «وعَدِي جمع عادٍ كغَزِيٍّ وغاز» الحماسة(١: ١٧٦) وجاء في خِراش انه يُحتمل ان يكون جمع خَرش الحماسة (٢: ١٤٣) وهَوازِن ابو القبيلة جمع هَوزن (الحماسة ٢: ١٢٤) ومن الاسماء الحديثـة محاسن ومكارم وهـدايا وعطايا ومِنَح ومُنَى وبُدُور واكابر وسراويل اسم لنوع من الثياب يذكَّر ويؤنث ولا يكون تذكير إلّا اذا كان إفراد . قلت ولا يبعد ان يكون شريد كعَدِيٍّ اما انه مفردٌ اصلًا او جمعٌ أصلًا والله اعلم [1]

﴿ عودٌ الى كلام المعترض ﴾

وبعد نقده الآنف الذكر قال « وكما ان العرب يذكّرون حيث يجب التأنيث ويؤنثون حيث يجب التذكير هكذا [2]

(١) استطراد اورد السيوطي في المزهر (١: ٢٢٠) ان الإنسان في الاصل جمع بدليل قول الشاعر

وعصمة نبيهم من عدنان   به هدى الله جميع الإنسان

فيكون إنسان جمع نس كحيطان جمع حائط والآن يُطلق ذلك الجمع على المفرد وفي محيط المحيط « قيل اصل الإنسان مثنّى الإنس »

(٢) يجب اسقاط هذه الكلمة والأصل كانوا يخلطون بين الالوان كتذكيرهم حيث يجب التأنيث فالكاف في كما نائب مناب مفعول مطلق

كانوا يخلطون بين الألوان فيسمون الاسود أخضر من ذلك قول الشاعر[1]

قد اطلع النازح المجهود معسفهُ في ظلّ اخضر يدعو هامة اليوم

وهو يريد بالاخضر الليل . ومنه قول الآخر

ما ابصرت عيناي احسن منظراً مما ارى من سائر الاشياء

كالشامة الخضراء فوق الوجنة الـ حمراء تحت المقلة السوداء

فقد وصف الشامة بالخضراء مع انها سوداء[2]

وكذلك لا يفرقون بين الابيض والاحمر فيسمّون الموالي من عجم الفرس والروم الحُمْرَ لغلبة البياض على ألوانهم . وكانت عائشة أمّ المؤمنين تسمّى الحميراء لغلبة البياض على لونها »

أُجيب : ليس اليّ خطابهُ . فليس عليّ جوابهُ

النقد الثلاثون

الكلام في خانة

ادعاء المعترض ان خانة حَرفٌ صحيح

« وقال الناشر في الشرح (ص ٥٠) « جاء خانة فان صحّت الرواية كانت خانة جمع خائن من باب التوسُّع » ونقول لا توسّع هناك بل هي كقادة جمع قائد وباعة جمع بائع وان شئت فهي مقلوبة عن خَوَنة بفضل الإعلال اذ تحركت الواو وفُتِح ما قبلها

(١) جاء في مادة عسف في التاج ان هذا البيت لذي الرمة وانه هكذا

قد أعسفُ النازحَ المجهول معسفُـهُ في ظل اعضف يدعو هامـةُ البوم

فرواية المعترض لا تطابق رواية التاج والاعضف الأسود

(٢) ما كل شامة سوداء

فقلبت الف وهناك حوكة وحاكة وصوغة وصاغة باعلال وبلا إعلال كما سبق للمؤلف وقال قبيل ذلك في الصفحة المذكورة »

اجيب (اولاً) ان كلام المعترض غامض فلا بدّ من بسط الكلام فاقول . قال والذي جمع قائم على قومة ولا يقال قامة كقادة وعلل قوله هذا بأن جمع معل الاجوف على فعلة ان كان لحرفة او مهنة كبائع وقائد تعل عينه ويقال باعة وقادة وان كان لغير ذلك من صفة ادبية او طبيعية او حالة خاصة لا تعل عينه فالحائك بمعنى ناسج الاثواب والصائغ بمعنى صانع الحلي من المعادن يقال في جمعهما حاكة وصاغة وبمعنى حائك الكلام وصاغ القصيدة او الكذب يقال في جمعهما حوكة وصوغة

وكذلك من الصفات الطبيعية جائع ونائم وعائم تجمع على جوعة ونومة وعومة ومن الادبية خائن ولائم وجائز وصائل وحائف وحائر تجمع على خونة ولومة وجورة وصولة وحيفة وحيرة فافهم ذلك..

ثم عاب على القاموس جمعهُ خائناً على خانة كجائع على جاعة وقولهُ « الساعةَ الهالكون » فخطأه في ثلاثة احرف (المنهاج ص ٥٠) فاذن لا يجيء خانة ولامة وجارة وجاعة ونامة وعامة الخ لأن كل بناء له معنى وبناء صاغة مستقلٌ في معناهُ عن بناء صوغة

ولكن ديوان أمية ابن ابي الصلت جاء فيه (شعراء النصرانية ٣٢٤)

عينِ بكي بالمسبلاتِ ابا الحا(م) رث لا تذخري على زَمَعَهْ
وعقيل ابن اسودٍ اسدِ البأ(م) س ليوم الهياج والدَّفَعَه
فعلى مثل هلكهم هوت الجو(م) زاء لا خانةٌ ولا خَدَعَه

وأُمَيَّة لا يُحتجُّ بشعرهِ كما صرّح بذلك جامع ديوانهِ ونسب ذلك الى ابن قُتَيبة [1] القائل « وعلماؤنا لا يحتجُّون بشيءٍ من شعرهِ لهذه العلّة » — (لعلة ان في شعرهِ الفاظاً لا يعرفها العَرَب)

فوالذي قال ان خانة لا تصحُّ لان الخيانة ليست حرفة او مهنة بل صفة اخلاقية ذميمة فعارض قولهُ بمجيء خانة في شعر أُمَيَّة — فرددتُ قول اميَّة كما رُدَّ قول لَبيد (التاج مادة تلع)

عَفَتِ المَنا بمتالعٍ فأبانِ فتقادمت بالحبس والسوبانِ [2]

وقول امرىء القيس

لهـا متنتان خَظاتا كما أكَبَّ على ساعديه النَمِر [3]

وقول زهير

نِعمَ امرأً هَرِم لم تعرُ نائبــةٌ الا وكان لمُرتاعٍ له وَزَرا [4]

وقول الاعشى في تغليب عامر ابن الطفيل على علقمـة ابن علاثة الأحوصي

سُدتَ بني الحُوصِ فلم تَعدُهم وعــامرٌ ساد بني عــامرِ

يريد ببني الحوص وُلدَ الأحوَص ابن جعفر العامري . فان الأحوَص العَلَم يُجمَع على احاوص كما جُمع الأهتَم على اهاتم

(١) ابو محمد عبدالله ابن مُسلِم ابن قُتَيبة (٢١٣ ٢٧٦ هـ) صاحب أدب الكاتب

(٢) اراد المنازل فحذف حرفين

(٣) اراد خظاتانِ فاسقط نون التثنية

(٤) صحة التعبير إلاَّ كان انظر ارجوزة اليازجي (ص ١١٥)

والاشمث على اشاعث (١) وذلك لان العَلَمِيَّـة اخرجت الاهتم واخواتها من الوصفيـة الى اسماء الاجناس فصارت كالأفعى والأَسوَد (اي الحيَّة) والأَيصَر (الحبل الذي يُشَدُّ بـه اسفل الخباء الى وتَد) وجمعها على أفاعٍ واساود واياصر (لا على فُعْو وسُود ويُصر) قال التاج « مكان امعز وارض مَعزاء اي حزنـة غليظة مجازج مُعز وأماعز ومعزاوات فاماً مُعز فعلى توهُّم الصفة واما أماعز فلانه قد غلب عليه الاسم ومعزاوات جمع معزاء » وهذا حكمٌ قاطع بان جمع الصفة فُعْل وجمع الاسم افاعل فالحُوص جمع احوَص الصفة والاحاوص جمع أحوَص الاسم والاحوص الذي جَمَعَـهُ الاعشى اسمٌ لا صفةٌ . وقول محيط المحيط «الأحوَص من به خَوَص ضيق في مؤخر عينيه ج حُوص واحاوص قال الاعشى

اتاني وعيد الحُوص من آل جعفر

فيا عبد عمروٍ لو نهيتَ الاحاوصا»

كلام من لم يحقق وقول الاعشى الحُوص من آل جعفر خطأٌ ومن شاء مزيد بيان فعليه ان يراجع الكلام عن هـذا البيت في خزانة الادب للبغدادي . وقلتُ ان صَحَّتِ الرواية لان جامع ديوان امية جمع ما عثر عليه من شعره في عشرين كتاباً وأخشى ان يكون المرويُّ عنه غير ثقة فوَضَعَ تلك الابياتَ من عند نفسِهِ وعزاهـا

(١) من هذا القبيل جمع آدَم (الانسان الاول) على أوادم والأصل أآدم من الأُدْمة وهو لونٌ معروف فآدم لفظ عربي وقلبُ الهمزة واواً في الجمع وارد . والمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعلمية والعجمة

الى أمية فقد قال التبريزي شارح الحماسة ان الابيات المنسوبة الى تابط شراً ومطلعها

ان بالشعب الذي دون سلعٍ لقتيلاً دمه لا يُطَلّ

هي : لخَلَف الاحمر وقد عزاها الى تابط شراً

ثم اقول اذا كان كل فَعَلة ترد جمعاً من الاجوف يصح فيها الأصل والإعلال وجب ان يجيء في بائع باعة وبَيَعة فأين ورد في قول صحيح فصيح بَيَعة ومن نصّ على بَيَعة في معجم فصحاب الصحاح والمختار والاساس والمصباح لم يوردوا جمع بائع بتّةً وصاحب القاموس اورد باعةً ولم يزد وجاء صاحب التاج ومن دأبهِ الاستدراك على القاموس في الجموع (١) فلم يستدرك بَيَعة ولو كانت لهذا الحرف صحة لاورده . وجاء في جمع قائد قُوَّد وقُوّاد وقادة ولم يجيء قَوَدة فأين حاء تعميم القياس بان كل فاعل من الاجوف يُجمَع على فَعَلة معتلة العين بقية على اصلها . ثم ان العامل بفن الغياصة على اللآلىء في البحرين يسمّى غائصاً ويُجمَع على غاصة وغُوّاص ولم يُسمَع جمعهُ على غوَصة . وذلك لان الغياصة حرفة . واما الشعراء الذين يغوصون في بحار المعاني ليأتوا بلآلىء الاقوال فيُقال لهم الغَوَصة لا الغاصة وهذا البيان كافٍ لافهام المعترض انه لم يَعِ ما اراده المرحوم والدي في كلامهِ عن صاغة وصوَغة

(١) من امثلة استدراكه ان القاموس جمع السَدّ بمعنى العيب على أسِدّة وسُدود فجاء التاج وزاد أَسُدّاً وان السَدّ كل بناء سُدّ به اي ان المعري عن الحسي وانابن سيده يعدّ أَسِدّة جمع سِداد فزاد التاج أَسُدّاً وسِداداً

النقد الحادي والثلاثون

ادعاء الشذوذ في اللغة

دعوى باطلة

« ولو كان العرب يتقيَّدون بشيء ما رأينا لكل قاعدة عدّة شذوذ » أجيب : ان هذه الدعوى باطلة وقد فنّدها والدي رحمه الله في كتابهِ رفع النِقاب عن قياسيَّة لغة الأعراب ولم يستطع نشرهُ لخلوّ يدهِ ولا طاقة لي على طبعهِ لانني ورثتُ عنه خلوّ اليد — فليت كريماً غيوراً على لغة الضاد يعطف على هذا الكِتاب المرموس فيخرجه بكرمهِ من رمسهِ ويضع في جيد لغة الضاد جوهرة ثمينة. والشذوذ له اسباب منها انه حدَث نقل عمَّن لا ثقة بهِ كما نقلَ بعض الرُواة عن غلمان وتركَ الشيوخ وان الراوي كان يُثبِت ما يراه غريباً ولا سيما ان جهل قياسَهُ وهذهِ معاجمنا تذكر ضَرَب يَضرِب بالكسر ولا تتعدى الكسر ولهجة الشعوب العربية كلها يضرُب بالضم ويقولون « أضرُبْ » وما من قائلٍ « ضرِبْ » ويضرُب لغة صحيحة ففي المزهر (١٠٢:١) قال ابن درستويه في شرح الفصيح كلُّ ما كان ماضيه على فَعَلْتُ بفتح العين ولم يكن ثانيهِ ولا ثالثه من حروف اللين ولا الحلق فانه يجوز في مستقبلهِ يفعُل بضم العين ويَفعِل بكسرها كضرب يضرُب وشكر يشكُر وليس احدهما اولى به من الآخر ولا فيهِ عند العرب الا الاستحسان والاستخفاف» فاذن الشذوذ ومنع لغة دون أُختها من صنيع الرواة والواجب ان يُبيّن القياس ويُعاد اليه ويُعمَل بهِ وعلم المباني علمٌ يراد بهِ

المجيء بحروف اللغة العربية على مقتضى القياس الذي يضمها شعوباً وقبائل وعمائر وبطوناً وافخاذاً وبيوتاً فيعرف الحفيد عن ابيه عن جده عن سلفه القدماء وهذا العلم لم يوصله عالم قبل المرحوم والدي ولكن السلف عثروا على بعض اصوله وقول ابن درستويه الذي سبق وروده احدها

النقد الثاني والثلاثون

الكلام في جموع القلة وجموع الكثرة

المعترض يصوب قول والدي فيها

« او لم يستعمل المؤلف (ص ٧٠) انفسهم موضع نفوسهم في قوله « ولذلك وضع له الايمة مثالاً من عند انفسهم » على نحو ما ورد في القرآن مرات عديدة وكان القياس ان يقول نفوسهم لان النفوس جمع كثرة بينما انفس جمع قلة

وجمع القلة هذا يأتي مكان جمع الكثرة عندما لا يكون للكلمة غير جمع واحد مثل رِجل وجمعها ارجُل لا غير وقد قال المتنبي يصف خيل سيف الدولة

فكأن أرجُلَها بتربة منبجٍ يطرحنَ ايديَها بحصن الرانِ »

اجيب : ان في كلام المعترض الامور الآتية

الاول – قال عندما لا يكون للكلمة غير جمع واحد فادخل لا على تكون فجاء على مثال لا يكاد يعرف . والاولى وللكلمة جمع واحد لا غير او وليس للكلمة الا جمع واحد فالعبارة تكون اصح واوجز وقد انتفى عنها فعل الكون

(الثاني) ان الأيمة على وزن أفعِلة والأنفس على وزن أفعُل وكلا الوزنين عنـــد علماء التصريف من جموع القلّة . قال الشاعر « بأفعُلٍ وبأفعــال وأفعِلةٍ وفِعلة يُعرَف الادنى من العَدَدِ »

وأضِيفُ اليه البيت الآتي

كأحرُفٍ وكأسماء وأخبِيَــة وغِلْمَةٍ جاء تنظيرٌ بلا أَوَدِ

فأنفُس تطابق ايمّة على قول الصرفيين انهما جمعا قلّة ولم يخرج التعبير عما رُسِم له

(الثالث) سَلّم بصحة قول والدي ان تقسيم الجموع الى جموع كثرة وجموع قلّة مما صنعوهُ فان كانت في نفسِهِ بقية شكّ أوردُ له ما يأتي : في ديوان جرير المطبوع سنة ١٣١٣ ان جريراً نحلَ ذا الرمّة ثلاثة ابيات هي :

يعدُّ الناسبون الى تميم بُيُوتَ المجد اربعةً كِبارا

يعدُّون الرباب وآلَ سعدٍ وعمراً ثم حنظلةَ الخِيارا

ويهلك بينها المرئيُّ لغواً كما ألغيتَ في الدية الحُوارا

فانشأ ذو الرمة قصيدة اولها

نبت عيناك عن طَلَل بحزوى عفتهُ الريحُ وامتنح القطارا

وألحقَ بها هذه الابيات . وانشد ذو الرمة الفرزدقَ قصيدته . فلما سمع هــذه الابيات قال له : أأنت تقول ذلك . قال نعم . قال كذب فوك هذا والله شعر ابن الاتان – يريد جريراً (٢ : ١٨٥)

فالشعر لجرير وادّعاه ذو الرمّة وعرف الفرزدق قائلَهُ فهو شعر جيد وفيه يقول بيوت المجد اربعة كِباراً والاربعة عدد قليل فيناسبها

أبيات جمع القلة على قولهم وكِبار جمع كبير وليس فِعال من جموع القلة على قولهم — ولو كان فُعول وفِعال من جموع القلة لما قال ذو الرمة تلك النحلة ولما امسك الفرزدق عن أن يخطّىء جريراً فانه كان يغلط جريراً بالباطل فلما سمعه يقول

يا حبذا جبلُ الريّان من جبلٍ وحبّذا ساكنُ الريّانِ مَن كانا

قال الفرزدق ولو قرداً فردّ عليه جرير هكذا. قلتُ مَن ولم اقل ما. فاولى به ان يغلطه وقد جاء بما يخالف ما صحّ عند العَرَب

وجاء في ديوان حماسة حبيب لعبدالله ابن الزّبير الأسدي

ودِدتُ لو رأيتَ بكاء هندٍ ورملة اذ تصكّانِ الخُدودا

ولكن من هند ورملة خدّان فجاء جمع اربعة على فُعُول وهذا البناء على قولهم من جموع الكثرة — وكَفّ كخَدّ وجاء في جمعهِ أكُفّ وكُفوف وكُفّ والخدّ عندهم لا يُكسَر الأ على خُدود والاعضاء المزدوجة كلها مؤنثة كما يقولون والخدّ منها وقد ذكّروه ومنعوا تأنيثه وكل ذلك من عندهم فقد جاءت الخُدّة في القاموس ولم تجيء الكُفّة ومتى جاءت التاء في فَعل ربما جاء فِعال في الجمع فيجيء خِداد على مثل سِداد جمع سَد كما جاء بِحار جمع بَحر لمجيء بحرة وفِحام جمع فَحم لمجيء فحمة وأخُدّ كأكُفّ ولكن المعاجم لم تستوفِ من عدم الاستقصاء ولا يمتنع مجيء أخِدّة جمع خِداد كأسِدّة جمع سِداد وخُدّ جمع خَدّ مثل كُفّ جمع كَفّ وقد سبق لي ان اذكر رُهناً جمع رَهن واخواته. والخدّ موضع بحث دقيق لا يستوفيه هذا القول الوجيز

ان البحث في جموع فَعْل من صُلْب علم المباني ومن الواجب ان يُلقَى هذا العبء على المجامع العلمية ولكنها انصرفت عن هذا الواجب لان بين اعضائها مَن لا يُلمّون بهذا العلم إلماماً فأنّى لهم ان يخوضوا عُبابَهُ

النقد الثالث والثلاثون

استدراك على صاحب المنهاج

اعتراض ليس له محلّ

« وقد سها بال المؤلف رحمه الله عن شرح أفعَلَ الأجوف . فلماذا قالوا اجاد الشيء بالاعلال واجودَهُ على الأصل ولماذا لم يقولوا الا أحوَجه اليه . واعوَل بالبكاء وأعوَزَ الامر (اي لم يوجد) على الاصل

الجواب : يظهر لي ان المعترض لم يقرأ فاتحة المنهاج ليستوعب بل لينتقد فانني صرّحت هناك ان المنهاج نبذة وردت في كتاب المباحث المحصفات جاءت فيها بُلَغ من بُحُوث [1] علم المباني والتخريج في متن اللغة كالإعراب في النحو وقد اقتصر والدي على تخريج ضرب وقام مُوجزاً في ضرب ومتوسعاً في قام ولم يستوف المجال فيها ولو شاء لجاء بمباحث اخرى فيها ولكنهُ شقّ طريقاً في طَوْد اللغة العربية لم يشقّهُ احدٌ قبله فذكَرَ أعَمَّ ما بدا له ان يذكرهُ

---

(١) البُحُوث جمع بَحْث كالحُروف جمع حَرْف وقد ورد في كلام كثير من العلماء الابحاث والذي اراه أن أبحاثاً جمع بَحْث مثل أولاد جمع وَلَد والبَحْث بمعنى مبحوث كالوَلَد بمعنى مولود والمعاجم لم تُورِد هذا الحرف مع ان القياس يقبله وعندي ان استعمالَ العلماء قرعَهُ اي جمعَهُ دليلٌ على وجوده

وقد عجز عن نشر كتابه وهو موجز فأنى له ان ينشره وهو مطوّل

وكان على المعترض ان يذكر الثلاثي قبل الرباعي فيسأل عن عارت العين تعار وعورت تعوّر ولَحَت ولَحِحَت فان البحث في هذه الدقائق قام به المرحوم والدي وابقى لي نشره وهو ما لا اقوى عليه لان مورد رزقي يتزّ بما لا يكفي لسد الرمق الا بجهد فاني في حياتي كلها لم اتناول شراباً ولا ردت ملهى ولا استعملت دخاناً ولم اغشَ مقمرة ولا خطرت طمعاً بربح يرد عفواً ومع ذلك لا أصل الى ما يسدُ الرَمق الا بمشقَّة ومثل هـذا العلم ينشره موسر لا مُملق يضطر الى ان ينفق ضياء يومه في ضم لُحمة من صوف الى اختها ليتمكن من الوصول الى لُقمة يسدُ بهـا رمقه فنهاره ناسج صوف وليله ناسج مرقم في مُهرق

ولو اراني اصحاب المعاهد العلميـة و وزراء المعارف في الدول المنسوبة الى لغة الضاد عطفاً لأقدمت فيما اذا ارسلت المنهاج الى وزارة المعارف المصرية والى جامعتها فأعادتاه اليّ . وامتنعت وزارة سوريا عن ان تردّه وعن ان تبنئني بوصوله اليها ولما طال الزمن ذهبت بنفسي الى دمشق لاستوضح عن وصول الكتاب فلم يأذن الوزير الجليل السيد محمد كرد علي بان امثل لديه ورآني على باب مقامه الرسمي فلم يرمقني بعينه. وتناول مفتش المعارف في فلسطين الكتاب فلم يطلب منه شيئاً واما وزارة المعارف اللبنانيـة فقد ارتني عطفاً اشكره وكذلك وزارة معارف العراق . وارسلت الى ٢٥ مدرسة عاليـة فكأن الكتاب قطرة سقطت في بحر فلم

اتناول جواباً عن وصوله فهل ألامُ ان احجمتُ عن النشر وانا لا أجِد الأ معونة ضئيلةً

النقد الرابع والثلاثون

استدراك آخر

اعتراض في غير محله

« كذلك سها عن شرح استفعل من الاجوف فقالوا استروَحَ واستراحَ واستجوَبَ واستجابَ واستصوَبَ بالإعلال وعلى الاصل ولم يقولوا الا استحوَذَ واستوَقَ كما انهم لم يقولوا الا استعادَ واستهان واستقات واستفاد واستمان واستجاد واستقاد واستقام واستباح واستمال واستقال واستبان الخ »

الجواب : ذلك البحث من توابع البحث في عَوِر وعار

النقد الخامس والثلاثون

استدراك غير صحيح

المعترض يظهر ما عنده من سعة الاطلاع

« كذلك لم يخبرنا لماذا تعاصت الواو في مصدر اجلوّذ فلم تُقلَب ياء فقيل اجلواذاً ولم يُقَل اجليذاذاً

اجيب (اولاً) التشديد في الواو لا في الذال والمصدر الإجلِوّاذ بكسر اللام بعدها واو مشدّدة كذا في القاموس . واما في محيط المحيط فبضم اللام . واحسب ذلك خط . طبع . وفي الصحاح اجلواذ بدون ضبط واغفل المختار والاساس والمصباح مادة جلوذ وفي التاج الاجلِوّاذ كما في القاموس (متابعة للقياس) والاجليواذ وعنه

نقل البستان المصدرَين كليهما فقول المعترض الاجليذاذ لامسوّغ له واحسبه اراد الاجليواذ فوقع الخطاء في رسمه هذه الكلمة وسبحان من تنزّه عن السهو

(ثانياً) هذا الاستدراك دلّني على ان المعترض ليس لديه الا محيط المحيط او قطر المحيط ولو كان عنده التاج او لسان العرب لوجد اجليواذاً

(ثالثاً) ورد في كلام المعترض « قيل اجلوّاذاً ولم يُقَل اجليذاذاً» فنصب نائب الفاعل وهذا لا يصدر الا عن تسرّع او جهل واحسبه عن التسرّع والصواب قِيلَ اجلوّاذ ولم يُقَل اجليواذ

الخاتمة

« فما تقدّم نرى ان كتاب المنهاج السوي مع كل فائدتِهِ لا يمكن[1] ان يُقَوِّم ما اعوجّ من اللغة لاتساعها وتضارب قواعدها[2] وكثرة شواذّها[3] وتساهل اصحابها في كثير من الامور[4] ونرى أيضاً ان الاديب لا يقدر ان يستغني عن مراجعة المعاجم

(١) الصواب لا يمكنه

(٢) الصواب تضارب لغاتها

(٣) لا صحة لهذه الدعوى

(٤) نسي ان يذكر وعدم استقصاء العلماء ما يجب استقصاؤه فقد انكر الحريري وجمع من العلماء وقوع كافّة مضافة والتاج يذكر ان اضافة كافة واقعة في كلام عمر وعلي رضي الله عنهما وان الشمني نقلها مُضافة على حواشي المغني قال قال عُمرُ « على كافة بيت مال المسلمين » فقول الحريري ومن ذهب مذهبه عن استقراء ناقص • والنقصان في استقراء المغويين يفوق النقصان في استقراء النحاة

فهي لغة واسعة الاطراف متشعبة المسالك عديدة التُرّهات (كذا) «لا يحيط بها الا نبي» كما قيل

ونرى المؤلف قد اضاع من عمره اكثر مما يوازي عمله بإيجاد قواعد وضوابط لما لا يقع تحت ضابط ولا يرتبط برابط»

«والان نشكر لحضرة عالمنا الشاعر اللغوي امين ظاهر خير الله هديتَهُ راجين منه المعذرة على مواجهتنا علمَهُ وعلم المرحوم والدهِ من غير استحقاق منا ولكن الله يشهد بحسن النية وخلوص الطوية»

سان باولو ٢٩ — ٧ ٢٨

الجواب: المنهاج السوي كتاب في التخريج اللغوي اي في الإعراب اللغوي تضمّن اسلوب ذلك الاعراب وجاء على شيء من عدم المباني. وكُتُبُ الاعراب على سعة بعضها ككتاب خزانة الادب وابّ لباب لسان العرب لشيخ عبد القادر البغدادي (صفحاته ٢٤١٦ من القطع المتوسط كل صفحة فيها ٣١ سطراً) لا تغني عن كتاب قواعد كألفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب افنُكِر فئدتُها لانها لا تغني عن كُتُب القواعد. ومتى كان كتاب الاعراب موضوعاً للاغناء عن كتاب القواعد

فالمنهاج لا يُغني عن معجم ولو صغيراً كمختار الصحاح ولم يُوضَع ليُغني عن معجم فانه موضوع لتلقين اسلوب التخريج اللغوي وقد اقتصر على مِثالين فلم يرد فيه بحث في تخريج الفعل الجامد كنِعمَ وليس ولا الاسم المبني كالذي وهذا ولا الاسم النائب عن الفعل (ويسمّيه بعض العلماء خالفة) كحذارِ وصه.

ولا الحرف المعنوي كليت وفي. وكان في نية والدي ان يلمَّ بها ثم صرفهُ عنها خلوُ يدهِ او العمل في مباحث اجزل فائدة وقد اضطرَّ أيضاً الى ان يورد شيئاً من علم المباني لان المباحث اللغوية لا تستغني عن علم المباني

وعلم المباني لم يُوضَع ليُغني عن المعاجم فان معاني الموادّ لا بُدَّ من الرجوع الى استقائها من المعاجم ولكنه ينظم كلَّ بناء على حدة ويتكلم عما يتضمنه من المعاني . وكيف يأتي الجمع منه ان كان مفرداً وماهو مفرده ُ ان كان جمعاً. فتن اللغة والمباني كالنبات وعلم الطب لا يغني علمُ النَباتِ عن علم الطب ولا الطب عن النبات مع أنَّ معظم بحثه في العقاقير وهي من النبات ولا بدَّ للطبيب من اتقان علم النبات كذلك اللغوي . فلا بُدَّ له من اتقان علم المباني ليأتي قوله صحيحاً وحكمه سديداً ولا يغني المباني عن متن اللغة . وكذلك لا يغني علم مسك الدفاتر عن علم حساب العدد فهل سُمِع ان تاجراً استغنى عن علم الحساب بمسك الدفاتر او عن مسك الدفاتر بالحساب فان التاجر الذي يتأخر عن تأدية ديونٍ عليه ورُفعت قضيّته الى المحكمة التجاريّة يقع تحت تَبِعة ان كانت دفاترهُ غير متّبِعة قواعد علم مسك الدفاتر اذن لا غنى عن علم المباني

على ان ما في المنهاج من بحوث المباني خلت منه المعاجم الضخمة علاوة عن تخطيطهِ اسلوب التخريج حتى عَدّت مجلّة المشرق المشهورة بتدقيقها العلمي التخريج علماً قائماً بذاتهِ وضعه المرحوم والدي

وبما انه لا غنى عن معجمٍ عربي مستوفٍ فصبٍ تصنيفه يجب

ان تقوم بهِ المجامع العلمية في الدُوَل التي تزعم انها قوَّامة على لغة الضاد ولا نرى لهذهِ المجامع شيئاً من العمل في هذا الشأن المهم . فالمجمع العلمي السوري رفعتُ اليه في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٨ نسخة من المنهاج والى الآن لم يكتب اليَّ بصورة رسمية بياناً عن وصولها والمجمع العلمي اللبناني لم يبرز شيء من عمله

ولا بُدَّ لي من كلمة اقولها في ختام هذه الرسالة هي انني لو تناولتُ من حكومة لبنان او حكومة اخرى مرتَّب استاذ في احدى معاهدها العلمية وأُنيط بي تلقين علم المباني لتمكَّنتُ من البروز بهِ من حيّز الخفاء ويكفيني لو أُعطى نصف مرتب المجمع العلمي اللبناني فاقوم بعمل يرفع شأن لبنان في عالم العرفان. ولستُ أطلبُ إلاَّ ما يسهل إجابته اما وقد أُغلقت في وجهي ابواب المعونة من الناس فانني اسأل ان يمنحني من الضعف قوة ومن الفقر سعة ومن العناء راحة وهو اكرم مسؤول

الله ُ ذو الرحمات فانشق خيره ... حم الموارد طيّب الأمواهِ
من نهيهِ المسؤول لا من غيره ... يروي الأوامَ امين خير اللهِ

وكان الفراغ من نقل هذا الكتاب للمرة الرابعة في ٢٤ اذار الشرقي سنة ١٩٢٩ في محلة التحويطة من فرن الشباك والحمد لله على جزيل نعمه وغزير كرمه



فهرس الكتاب الاول

في نقود هذا الكتاب

فهرس الكتاب الثاني

في بحوث هذا الكتاب

الفهرس الثالث

المعاجم التي نُقِلت عنها شواهد هذا الكتاب





DATE DUE

